

تمهيد

تعتبر الصين شريك إقتصادي وتجاري مهم بالنسبة للسودان، حيث تطورت العلاقات بين السودان والصين منذ أن تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين في 4 فبراير 1959 ، وقد حدثت طفرة كبرى في العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين، حيث أسهمت الصين في إقامة عدد من المشروعات التنموية الهامة بالسودان.

وقد حقق التعاون الصيني السوداني في مجال البترول نقلة نوعية في العلاقات الإقتصادية بين البلدين جعلتها علاقات ذات بُعد إستراتيجي حيث إرتبطت بمصالح حيوية وذات أفق مستقبلية. وقد أثمرت هذه العلاقات في المجال النفطي، حتى أصبح السودان من ضمن منظومة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم.

ويعتبر التبادل التجاري بين البلدين أحد المرتكزات الهامة للعلاقات الإقتصادية بين السودان والصين، حيث تتصدر الصين قائمة دول العالم الأخرى، كما أنها تأتي في مقدمة الدول الآسيوية والعربية والأوربية والولايات المتحدة من حيث حجم الصادرات والواردات إلى السودان، مما شكل فائض في الميزان التجاري لصالح السودان في معظم الأعوام من 2001-2010م وذلك حسب المرجعيات المأخوذة من بنك السودان المركزي والإدارة العامة لشرطة الجمارك.

ولم تقتصر العلاقات الإقتصادية بين البلدين على الاستثمارات النفطية والتجارة بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بعد ولوج هذه العلاقات مجال الإنشاءات والصناعة والزراعة وخلافه، مما يعني أن هذه العلاقات تتطور إيجابياً لتسهم في التنمية الإقتصادية بالبلاد.

ومن خلال ما ذكرنا؛ يمكن القول أن العلاقات الإقتصادية بين السودان والصين تعتبر أحد النماذج الإيجابية للتعاون الإقتصادي الدولي، حيث تتوافر لدى البلدين مقومات الشراكة الفاعلة، فالسودان غني بالموارد الإقتصادية، والصين تحتاج إلى هذه الموارد لدفع عجلة الاقتصاد المتسارع والمتنامي، وعليه فقد ركز البحث على تقييم العلاقات الإقتصادية بين البلدين من أجل تطويرها ودعم النواحي الإيجابية ومعالجة المجالات السلبية لتمكين البلاد من الاستفادة القصوى من علاقاتها الإقتصادية مع الصين.

وتشتمل خطة البحث على ما يلي:

أولاً : مشكلة البحث:

بعد أن دخلت الصين بقوة في الاستثمارات النفطية السودانية وازدهرت التجارة بين البلدين، علاوة على الاستثمارات غير النفطية وذلك بعد خروج الإستثمارات الأمريكية والغربية، وتتمثل مشكلة البحث في ماهية الأسباب التي أدت إلى تطور العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين؟ وهل هذا التطور يسهم في التنمية الشاملة والمتوازنة بالسودان؟ وهل الصين هي البديل الاستراتيجي بالنسبة للسودان لتعويض خروج الاستثمارات الأمريكية والغربية من السودان؟

ثانياً: الفجوة البحثية:

تتمثل الفجوة البحثية لهذا البحث فيما يلي:-

1. جميع الدراسات السابقة عالجت الموضوع قبل إنفصال الجنوب، وهذا البحث قد ملأ الفجوة بمعالجة موضوع البحث قبل وبعد انفصال الجنوب في يوليو 2011م.
2. تناولت بعض الدراسات السابقة قضية تغيير مسار التجارة الخارجية بالسودان من الدول الأوربية إلى الصين والدول الآسيوية حتى 2004م، بينما غطى البحث هذه الفجوة حتى العام 2013م.
3. عالجت الدراسات السابقة موضوع البحث بصورة جزئية فبعضها تناول الاستثمارات الصينية في مجال النفط، وبعضها ناقش المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان دون ربطها بمشاريع التنمية مثل السدود والطرق والجسور وغيرها، في حين تناول البعض جوانب مثل العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر بالسودان، وقد غطي البحث الموضوع بصورة شاملة.

ثالثاً : أهداف البحث:

يهدف البحث للتعرف على ما يلي:

- 1- إلى أي مدى أثرت الإستثمارات الصينية في مجال النفط بالسودان إلى تقوية وتطوير العلاقات الإقتصادية بين البلدين؟
- 2- معرفة دور النفط في تغيير مسار التجارة الخارجية بالسودان نحو الدول الآسيوية غير العربية وبخاصة الصين.
- 3- إلى أي مدى أثرت المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان على مشاريع التنمية في السودان.

رابعاً: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من شقين:

1- الأهمية العلمية :

يكتسب البحث أهميته العلمية من حيث أنه يثري المكتبة العلمية السودانية بإضافة مادة جديدة عن العلاقات الإقتصادية بين السودان والصين في الفترة من 1990-2013م.

2- الأهمية العملية : وتتمثل فيما يلي:

تعرض السودان لفرض عقوبات دولية من الأمم المتحدة في العام 1997م وعقوبات إقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية وكان بحاجة ماسة لجذب رأس المال اللازم لاستكمال مشاريع التنمية بالبلاد، فتقاطعت مصالحه مع الصين التي كانت تبحث عن الطاقة التي تحتاجها بشدة لإقتصادها المتنامي، بجانب أن البحث قد عالج هذا الموضوع بصورة شاملة إضافة الي تغطية الفجوة البحثية حتي عام 2013م الأمر الذي جعل البحث يكتسب أهميته العملية.

خامساً : فروض البحث :

يختبر البحث صحة الفروض التالية :

- 1- توجد علاقة إرتباطية إيجابية بين تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين والاستثمارات الصينية في مجال النفط بالسودان.
- 2- توجد علاقة إرتباطية بين تحول إتجاه التجارة الخارجية وبين تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين.
- 3- تؤثر الضغوط الأمريكية والغربية علي السودان والصين سلباً علي العلاقات الإقتصادية بين البلدين.
- 4- المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان ذات تأثير إيجابي علي تمويل مشاريع التنمية بالسودان وتطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين .

سادساً : منهج البحث:

1- جمع المعلومات

يتم جمع المعلومات من المصادر التالية:

(1)الكتب

(2) تقارير بنك السودان وتقارير وزارة الاستثمار وتقارير وزارة المالية

(3) الورقات العلمية والدوريات

(4) الإنترنت

2- يستخدم الباحث المنهج التاريخي لسرد الوقائع التاريخية بصورة موضوعية ودقيقة، من أجل التوصل إلى حقائق ونتائج يمكن الدفاع عنها لارتباطها بفرضيات البحث، كما يستخدم المنهج الاستنباطي للخروج بنتائج محددة من واقع قراءة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وأيضاً يستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي لجمع المعلومات وتحليلها بجانب استخدام المنهج الإحصائي القياسي وذلك باستخدام نموذج قياسي وبرمجية SPSS من أجل تدعيم آرائه والخروج بالنتائج الملائمة للبحث.

سابعاً: حدود البحث:

(1) الحدود الزمنية: أن فترة دراسة البحث تمتد من العام 1990م وحتى العام 2013م.

(2) الحدود المكانية: تشمل حدود البحث المكانية على الحدود الجغرافية لدولتي السودان والصين.

ثامناً : هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وخمسة فصول ، الفصل الأول وهو الإطار النظري ويشتمل على ثلاثة مباحث رئيسية حيث يتناول المبحث الأول مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية، أما المبحث الثاني فيناقش مفهوم العولمة الاقتصادية والتكتلات والمؤسسات الدولية، فيما يتناول المبحث الثالث مفهوم ميزان المدفوعات.

وأما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان الصين والاستثمارات النفطية بالسودان ويشتمل على ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول نشاط التنقيب عن البترول السوداني قبل دخول الصين، بينما ناقش المبحث الثاني قضية أن الصين خلفاً للاستثمارات الأمريكية والغربية في مجال النفط السوداني ، فيما تناول المبحث الثالث الضغوط الأمريكية على السودان والصين بغرض إضعاف وتفكيك العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

وأما الفصل الثالث فجاء بعنوان تقييم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين في مجال التجارة الخارجية ويشتمل على مبحثين ، حيث تناول المبحث الأول العلاقات التجارية بين البلدين فيما يتناول المبحث الثاني أثر النفط علي تغيير إتجاه تجارة السودان الخارجية.

وأما الفصل الرابع فعنوانه تقييم العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مجال الاستثمارات غير النفطية والمساعدات المالية الصينية ويحتوي على ثلاثة مباحث رئيسية ، فالمبحث الأول قد تناول المساعدات المالية الصينية وأثرها على التنمية بالسودان والمبحث الثاني تناول العلاقة في مجال الإنشاءات والاستثمار الزراعي

وأخيراً جاء الفصل الخامس بعنوان مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات ويحتوى على مبحثين، فالمبحث الأول يتعلق بمناقشة الفرضيات ، فيما يتعلق المبحث الثاني بالنتائج والتوصيات ، ثم يلي ذلك الملاحق المتعلقة بموضوع البحث.

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية السابقة

المطلب الأول : دراسة سامية محمد عثمان ساتي نور ، 2011م ، تقييم فعالية المساعدات الصينية في تمويل مشاريع التنمية في السودان ، ورقة عمل مقدمة من جامعة الأمم المتحدة ، مركز التدريب على الابتكار والتكنولوجيا والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، هولندا ، ماستريخت .

أولاً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على فعالية المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان.

ثانياً : النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

وتتمثل في أن القروض والمنح المقدمة للسودان ينظر إليها على أنها مكمل للوارد المحلية للمساعدة في تطوير البنية التحتية ، وترتبط المساعدات الصينية للسودان بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وعلى أهمية النفط بالنسبة للصين ، وبالرغم من أن السودان كان يواجه بعقوبات سياسية واقتصادية فإنه كان قادراً على تمويل التنمية لأنه يملك موارد اقتصادية طبيعية (النفط) والصين في حاجة لهذه الموارد ، وأسهمت المساعدات المالية الصينية بشكل كبير في توفير الموارد البشرية وبناء القدرات عن طريق توفير التدريب وتعزيز التنمية المستدامة ، وأسهمت المساعدات المالية الصينية للسودان في تمويل مشاريع التنمية في السودان ولكن من ناحية أخرى أدت إلى زيادة التزامات السودان الخارجية والديون.

ثالثاً : التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

وتتمثل في أنه يجب إعطاء الأولوية لتمويل مشاريع خاصة تساهم في الحد من الفقر ومشاريع التنمية المستدامة والمتوازنة في السودان ، والتركيز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة ، والنظر في مستوى الديون في المستقبل عن طريق تقليل المخاطر المحتملة من زيادة التزامات الديون ذات سعر الفائدة الكبير ، وتقليل الإعتمادات على المساعدات الصينية المشروطة، وتشجيع الصين بالالتزام بإعلان باريس للتوقف عن تقديم المعونة المشروطة للسودان ، وتحسين الإطار المؤسسي وترتيبات لزيادة الاستفادة من المساعدات الصينية.

المطلب الثاني : دراسة معزة هاشم الخليفة حسن 2011م ، - (محددات الصادرات السودانية - خلال الفترة (1985م-2005م) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد ، جامعة كسلا.

وَألاً:أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أكثر العوامل التي أثرت سلباً أو إيجاباً على الصادرات السودانية خلال الفترة 1985م-2005م ، والتعرف على مجموع العوامل التي أثرت على القيمة الحقيقية للصادرات السودانية خلال الفترة 1985م-2005م .

ثانياً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة : وتتمثل نتائج هذه الدراسة في أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يلعب دوراً إيجابياً على القيمة الحقيقية للصادرات.

ثالثاً: التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: وقد تمثلت فيما يلي

على الدولة ولكي تحافظ على تأثيرها المادي والمعنوي أن تغير من تركيبة وهيكل الصادرات بإدخال منتجات صناعية وزيادة القيمة المضافة للمواد الخام والمنتجات الزراعية ، واتباع سياسات مالية نقدية تحافظ على معدل التضخم عند حدودها الدنيا حتى لا يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لإجمالي الناتج المحلي ،تخصيص نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي على القطاعات الإنتاجية لجذب المدخرات المحلية والأجنبية ،واتباع سياسات مالية ونقدية تعمل على خفض معدل التضخم لكي تزيد من منافسة الصادرات في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث : دراسة جعفر كرار ، 2009 م ، العلاقات الصينية السودانية ، صناعة النفط نموذجاً ، مركز الدراسات السودانية ،، الطبعة الأولى، الخرطوم .

تهدف الدراسة للتعرف على التعاون السوداني الصيني في قطاع النفط خلال الفترة من 1989م إلى فبراير 2008م ، ورصد جهود شركة CNPC في صناعة البترول في السودان. وكذلك تهدف إلى رصد ومتابعة ردود الفعل الإقليمية والدولية والداخلية في السودان إزاء جهود الصين لاستنهاض صناعة النفط في السودان باعتباره أكثر قطاعات العلاقات السودانية الصينية إثارة للجدل.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في أنه بالرغم من أن CNPC لا تزال صاحبة الحصة الأكبر في معظم المربعات في السودان إلا أن المؤسسة لا تزال تقف في أثر شركة شيفرون الأمريكية وتتفادى العمل في مربعات لم يكتشف فيها حقول من قبل أو تقل حولها معلومات إحتياطيات النفط المحتملة وأيضا من النتائج التي توصلت إليها دراسته أن صناعة النفط قد أسهمت بشكل أو بآخر بالإسراع في توقيع إتفاقية السلام ، كما أن عائدات النفط منحت إتفاقية قسمة الثروة أهمية بالغة وجعلت مسالة قسمة السلطة أمراً ممكناً، كما دفعت تقديرات المؤسسات الدولية المعنية بإحصائية النفط بعض المسؤولين في هذا القطاع للقول

بأن من مصلحة الجنوب أن يسيطر على كامل ثروته النفطية بالتصويت في إستفتاء 2011م لصالح انفصال الجنوب ، وقد تعرضت الشركات والحكومة الصينية لضغوط هائلة لوقف تعاقدها مع حكومة السودان التي تتهمها أطراف دولية ومحلية برعاية الإرهاب ، إلا أن السودان والصين قاوما هذه الضغوط ونجحا في بناء بنية تحتية قوية لصناعة النفط بالبلاد .

وأما التوصيات التي توصلت إليها الدراسة أن تقوم الحكومة السودانية بإصدار (كتاب أبيض) يوضح مصير عائدات السودان من النفط الخام ومستوى ديون ونصيب الشركات الاجنبية ومتى سيسيطر السودان على ثروته النفطية والنفط القابل للاستخراج وغيرها من المعلومات النفطية بالسودان ، وألا تكون حصة سودايت الممثل الوطني في صناعة النفط أقل من 30% في أي قسمة إنتاج جديدة .

وعلى الشركات الصينية أن تتوقع رسم خارطة جديدة لصناعة النفط في السودان في حال خيار الانفصال ، والإسهام في عمليات التنقيب والاستكشاف في وسط وشمال السودان حيث تشير كثير من الدراسات الى وجود إحتياجات كبيرة من النفط والغاز خصوصا في شرق وغرب السودان ، والقيام بدور الوسيط والصناعة في حال انفصال الجنوب إلى إتفاق بين حكومة الجنوب وحكومة السودان تستخدم على ضوءه دولة الجنوب الجديدة منشآت النفط الحالية نظير رسوم محددة .

وعلى القطاع الخاص أن يبني كونسورتيوم شركات قطاع خاص لبناء شركة نفط سودانية لبناء شراكة صينية إفريقية في هذا القطاع وعلى حكومة السودان أن ترسل تظمينات لرجال الأعمال السودانيين للتقدم في هذا الاتجاه .

المطلب الرابع: دراسة عبد الله مسعود ، 2009م ، أغاز النفط والغاز ، دار الاستشفاء للطباعة والنشر ، الخرطوم .

أولاً: أهداف الدراسة: وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على بترول السودان من مرحلة البحث والتنقيب إلى مرحلة التصدير .

ثانياً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وتمثلت في أن النفط السوداني إكتشف بواسطة الشركات الأمريكية والغربية ، وأن الشركات الآسيوية والصينية بصفة خاصة بدأت من حيث إنتهت شيفرون الأمريكية والشركات الغربية.

ثالثاً: التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: وتتمثل في إطلاق إسم مفوضية البترول والمعادن بدلاً من مفوضية البترول حسب إتفاقية قسمة الثروة لأن الثروة تشمل البترول والمعادن وليس البترول وحده ، ويجب توظيف عائدات النفط لإحداث النهضة الزراعية بالبلاد لتحقيق سائر الأهداف الاستراتيجية .

المطلب الخامس: دراسة صافية عمر حسب الله عمر (أثر العولمة والتغيرات الإقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان 1970م- 2008 م) ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

أولاً : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة على التعرف على ظاهرة العولمة وأثرها على توفير الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان والتعرف على نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار في السودان والقاء الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للسودان كمصدر تمويل أكثر أماناً مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، ويوفر التكنولوجيا والمهارات الأخرى

ثانياً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

تتمثل النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أنه يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في المركز أكثر من الولايات ويختلف حسب نوع القطاع الإقتصادي ، وأن العولمة تؤثر سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، وأن هنالك علاقة سالبة بين الأداء الإقتصادي السوداني وتوفير الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، وأن عدم شفافية النظام الإدارى وتعقيد الإجراءات والفساد الإداري بالمؤسسات الإقتصادية تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان

ثالثاً: التوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

تتمثل توصيات هذه الدراسة في أنه لابد من الإهتمام بكل قطاعات الإقتصاد في كل أنحاء القطر ودعمها بما يحقق التنمية المتوازنة ، ولماكبة تحديات العولمة يجب ربط مراكز البحوث ومواقع الإنتاج بموقع الثروة المعلوماتية في العالم الخارجي ، وحتى يكون الإقتصاد أكثر قوى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب إستغلال موارد البلاد الطبيعية والبشرية وتوظيفها في التنمية الإقتصادية وتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى وعدم الإعتماد على قطاع إقتصادى واحد ،وتطوير البنية التحتية اللازمة للاستثمارات المختلفة ، وتوفير مصادر التمويل ، وتطوير سوق الأوراق المالية .

المطلب السادس : دراسة إبراهيم هارون ، 2007 م ، (محددات الاستثمار المباشر في السودان في الفترة 1990م - 2004م - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد جامعة النيلين - كلية الإقتصاد .

أولاً : أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، تحليل المحددات الاستثمارية في السودان والمتمثلة في جانب السوق والوقوف على مدى أهميتها في لعب دور فاعل في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً : نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية ذو علاقة بعوامل السوق وبالبنية التحتية وبالموارد الطبيعية.

ثالثاً : توصيات الدراسة: وأهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة تمثلت في الإهتمام بالسلع القابلة للتصدير وضرورة الإهتمام بالاستثمارات ذات المنتجات التصديرية في الخارج لجلب العملات الصعبة وتحسين الميزان التجاري.

المطلب السابع : دراسة علي عبد الله علي ، 2006م ، العلاقات السودانية الصينية قبل وبعد النفط ، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم.

وتهدف الدراسة إلى توثيق لتجربة النفط السوداني قبل وبعد دخول الصين ، والقاء الضوء على العلاقات التجارية والمساعدات المالية الصينية للسودان ، وقضية النفط وأسلوب التمكين ، والتعرف على الآفاق المستقبلية للعلاقات السودانية الصينية

وأما النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في أن المساعدات الصينية تنوعت عن طريق القروض المباشرة من الحكومة الصينية ، أو تنفيذ المشاريع من قبل الشركات الصينية مباشرة وبتمويل منها ، أو تنفيذ الشركات الصينية مشروعات تمولها حكومة السودان ، وأن الصورة العامة للصادرات السودانية تشير الى هيمنة الصين عليها ،

وأن الدول الآسيوية ممثلة في كل من الصين وماليزيا والهند قد خلفت الاستثمارات الأمريكية والكندية والغربية في مجال النفط في السودان ، وأما التوصيات التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في أن الشيء الذي يحتاج إليه في قطاع النفط في السودان هو أن يكون هناك توازن معين بين الشركات التي تقوم بعمليات التنقيب وإنتاج النفط في البلاد ، ويجب على السلطات الوطنية أن تلزم جميع الموظفين الصينيين (وكذلك الآخرين) بتدريب نظرائهم من السودانيين خاصة أولئك الذين يعملون في قطاع النفط ، ويجب أن لا يترك الاستثمار في البنيات التحتية المحلية بواسطة شركات النفط لنزوات تلك الشركات، بل يجب تخطيطه والإتفاق عليه مع وزارة

الطاقة والتعدين والإشراف عليه من قبل جهة إشرافية مثل الهيئة الوطنية للبترول، وحري بالسودانيين أن يكونوا في وضع أفضل لمعرفة إحتياجاتهم الإجتماعية.

ويتعين أيضاً على الحكومة الاستفادة من صندوق البحوث لدراسة قطاع النفط بكامله والتداعيات الإقتصادية والإجتماعية لإنتاج النفط في البلاد ككل.

وحيث أن الصين تلبى (7%) من إحتياجاتها للطاقة من السودان، وحيث أن (81%) من خام النفط السوداني ما بين 2001م - 2004م كان يصدر للصين ، فيجب أن يحرص السودان على الحصول على إيرادات هذه الصادرات بالعملة الأجنبية وتجنب ممارسات الصينيين التي يمارسونها في بعض البلدان الأفريقية، حيث تحاول الصين أن تبيع معداتها وأجهزتها... ألخ الباهظة الثمن من أجل أن تقلل من التزاماتها المالية بالعملة الصعبة تجاه السودان، فالسودان يحتاج إلي هذه الإيرادات القيمة لمشاريعه التنموية خاصة تنمية المناطق الريفية المهمشة في جنوب وغرب وشرق وشمال البلاد.

المطلب الثامن: دراسة عبد الله الشيخ سيد أحمد ، 2005م ، مستقبل إقتصاديات النفط السوداني في إطار برتوكول قسمة الثروة ، دورية قضايا المستقبل ، مركز دراسات المستقبل ، الخرطوم .

أولاً: أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء على التغيرات الهيكلية التي أحدثها النفط على مستوى الإنتاج والإيرادات الوطنية وعلى مستوى إيرادات حركة التصدير و التصدير وأثر كل ذلك على أداء الإقتصاد الوطني في ظل السودان الموحد (1956م-2005م) ، وإلقاء الضوء على مستقبل إقتصاديات النفط وأثر ذلك على إقتصاديات الشمال وخيارات الشمال النفطية في حال إنفصال جنوب السودان وتكوين دولته المستقلة على المستوى الرسمي، وكيف يستجيب النشاط الاستثماري في الشمال لهذه التغيرات الأساسية في ذهاب النفط بكامل حركته الإقتصادية إلي دولة أخرى تحتكم إلي نظام إقتصادي غير إسلامي؟

ثانياً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وتتمثل في أن السودان الواحد تحت النظام الواحد فإن النفط الذي يعود إيراده للخزينة العامة قد شكل تغييراً هيكلياً على مستوى أداء الإقتصاد الوطني، فأصبح يشكل 50% من إيرادات الميزانية العامة و 80% من عائدات الصادرات وعليه فإن خروج مورد النفط من الإقتصاد السوداني يرجع البلاد إلي ما قبل إنتاج وتصدير النفط قبل عام 1999م ، وستعود الاستثمارات الأمريكية متمثلة في شركة شيفرون لتأخذ موقعها الذي فقدته في الاستثمارات النفطية في السودان، كما ستعود شركة تالسمان الكندية، إلي مواقعها التي تخلت عنها بسبب الضغوط الأمريكية.

ثالثاً: التوصيات التي توصلت إليها الدراسة : توصلت الدراسة إلى هذه التوصيات وهي تكثيف البحث عن النفط في شمال السودان وفي الجزء الشمالي من الأحواض المشتركة بين الشمال والجنوب ولأن النشاط النفطي المكثف في جنوب السودان يشجع على قيام دولة منفصلة أكثر من التشجيع على السودان الواحد.

المطلب التاسع : دراسة سيف الدين حسن صالح ، 2004م ، البترول السوداني – قصة كفاح أمة ، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم .

أولاً : أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأريخ التنقيب والاستكشاف للنفط السوداني قبل وبعد دخول الاستثمارات الصينية ، والتعرف على أثر البترول على التنمية الاقتصادية الإجتماعية في السودان وتصحيح حركتها.

ثانياً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وتمثلت نتائج هذه الدراسة في سيطرة الأجهزة الوطنية على إنتاج النفط وتحديد أسعاره أدي إلى التخطيط للتنقيب والبحث والإنتاج والاستغلال ووضع السياسات التسويقية واختيار دول آسيا الناهضة صناعياً لتصدير النفط إليها.

ثالثاً: التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: وقد توصلت الدراسة إلى أن إنشاء المجلس القومي للبترول السوداني يجب أن يكون الجهة الوحيدة المخول إليها تحصيل الإيرادات المالية للنفط السوداني والتصرف فيه ، ويجب استغلال عائدات النفط للنهوض بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية.

الدراسات السابقة وعلاقتها بالبحث

أولاً : أوجه الإتفاق مع البحث:

إن معظم الدراسات تتفق مع هذا البحث في النقاط التالية:

- 1- أن النفط هو حجر الزاوية للعلاقات الاقتصادية بين البلدين.
- 2- ن القروض الصينية تتم في إطار المشروعات التي تنفذها الشركات الصينية ويتمويل منها أو تمولها الحكومة السودانية وتنفذها الشركات الصينية.
- 3- إتجهت التجارة الخارجية السودانية نحو الدول الآسيوية وبخاصة الصين بسبب تصدير النفط لهذه الدول.
- 4- الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلاد أدى إلى إحداث نقلة نوعية في مشروعات التنمية بالبلاد.
- 5- ستعود الاستثمارات الأمريكية والكندية للاستثمار في مجال النفط بالسودان.

ثانياً : أوجه الإختلاف مع البحث:

إختلف البحث مع بعض الدراسات السابقة فيما يلي:

1- لم يفلح السودان في مقاومة الضغوط الأمريكية حيث تم فصل جنوب السودان الغني بالنفط وذهب أكثر من 80% من ثروة السودان النفطية لدولة جنوب السودان ، وهذا وجه الإختلاف مع دراسة جعفر كزار التي كانت في 2009 م قبل إنفصال الجنوب في 2011 م

2- إختلف البحث مع دراسة صفية عمر حسب الله وذهب على أن العولمة ذات تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر بالسودان نسبة لولوج عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية (آسيوية وعربية وإفريقية) في مختلف المجالات بالبلاد .

المبحث الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

تحت هذا العنوان هناك موضوعات تمهيدية عديدة يعتمد عليها تحليل الاقتصاد الدولي وجوانبه التفسيرية، وعليه يتناول هذا المطلب تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية ونشأتها وتطورها وأهميتها ودراستها وأثرها على التنمية.

المطلب الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية:

أولاً: تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية: سوف نستعرض عدة تعريفات في هذا المطلب بغرض تحليلها وتشخيصها بصورة دقيقة ومفصلة.

1- هي مجموعة الإرتباطات الاقتصادية المتعلقة بالتحركات المالية والبشرية والتكنولوجية والسلعية والخدمية التي تربط المصالح الفردية والثنائية والمتعددة للأشخاص الطبيعيين والقانونيين في القطاعات الخاصة والتعاونية والخدمية والعامة والمختلطة، والتي تقوم على إنتقال الموارد والمنتجات والدخول والمعلومات، وهي تجري في إطار الإتفاقات والتكتلات والإتحادات والأسواق والسياسات⁽¹⁾.

2- تهتم العلاقات الاقتصادية الدولية بتدفقات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج عبر الحدود القومية⁽²⁾.

3- تعرف العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها مجموعة العلاقات النقدية والسلعية الدولية وما يرافقها من نشاطات خدمية ومؤسسية، التي تربط دول العالم ببعضها والنااتجه عن التوزيع الكمي والنوعي لعوامل الإنتاج على الصعيد العالمي⁽³⁾.

4- العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين البلدان هي عبارة عن تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة من بلد لآخر⁽⁴⁾.

مما سبق يتضح لنا أن العلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على مايلي:-

(1) نشاط التجارة الخارجية وتتضمن تصدير واستيراد السلع الإنتاجية والإستهلاكية المنظورة والخدمات التجارية غير المنظورة من نقل وتأمين وسياحة وخلافة.

(1) هوشيار معروف 2006 م ، تحليل الإقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان ، ص 19.

(2) محمد إبراهيم منصور، 2007م ، الإقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 25.

(3) أمين رشيد كونه، 1980م ، الإقتصاد الدولي ، مطبعة الجامعة، بغداد ، ص 12.

(4) عطيه مهدي الفيتوري، 2000 الإقتصاد الدولي، ط.2 معهد التخطيط القومي، بنغازي، ص 20.

(2) النشاطات النقدية والمالية تتعلق ب:-

أ/ التحويلات النقدية.

ب/ اسعار الصرف.

ج/ أدوات السوق المالية.

د/ الديون والمنح والهبات الإئتمانية.

هـ/ الضرائب والرسوم.

(3) النشاط البشري: ويتمثل في الإنتقال من بلد إلى آخر بشكل مؤقت أو دائم لأغراض العمل أو

السياحة أو التعلم أو الصحة والهجرة واللجؤ السياسي.

(4) النشاط التكنولوجي: ويتمثل في الآتي:

أ/ الهجرات الرأسمالية

ب/ نظم السيطرة والانضباط.

ج/ المعلومات.

ونتيجة لذلك فإن النشاطات التي تتعلق بالتجارة الخارجية بين الدول والنشاطات النقدية والمالية والنشاطات التي تتعلق بالتحركات البشرية وتنقلاتهم من بلد إلى آخر والنشاطات التكنولوجية تعتبر قوام العلاقات الإقتصادية الدولية ويعتمد عليها تحليل الإقتصاد الدولي وجوانبه التفسيرية .

ثانياً: أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية:

تتبع أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية ممايلي:

1- أن الإقتصاديات القومية تعتبر عناصر وحدة إقتصادية أوسع مدى في الإقتصاد الدولي، مثلما أن المشروعات هي عناصر الإقتصاد القومي، فعن طريق التجارة الدولية في السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال إرتبطت إقتصاديات العالم أكثر من أي وقت مضى، كما أن الإقتصاد العالمي أصبح أكثر تقلبا ولذا أصبح التعرف على المتغيرات على الساحة الدولية موضع إهتمام لكل من الإستراتيجية الإدارية والسياسة الإقتصادية المحلية.

2- قيام المنظمات التي تنظم الإقتصاد الدولي:

في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية تعددت المنظمات التي قامت من أجل تنظيم الإقتصاد الدولي وتدعيمه وتنميته في مختلف المجالات سواء تعلق الأمر بتسهيل تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الدول أو تسهيل الإجراءات للمدفوعات الناتجة عن هذه المبادلات أو بتنمية الاستثمارات الدولية أو بإنشاء مجموعات إقتصادية تتكون كل مجموعة منها من عدد من الدول أو الإقتصاديات القومية المتجانسة أو بالاهتمام بمشكلات النمو والتخلف.

3- إرتباط دول العالم عبر العلاقات الاقتصادية الدولية:

ترتبط دول العالم بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية عبر مجموعة من الوسائل مثل:

(1) كميات السلع والخدمات المنتجة في إحدى الدول ويشترئها المقيمون في الدول الأخرى.

(2) بلايين الدولارات من الأصول المالية التي تصدرها إحدى الدول ويشترئها المقيمون في الدولة الأخرى.

(3) قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها في أقطار خارجية بينما يكون المركز الرئيس في دولة أخرى.

كما تمثل التجارة الدولية للسلع والخدمات والأصول واحدا من الإرتباطات الأكثر قوة بين إقتصاديات العالم المختلفة، وتعتمد الكثير من الدول اعتماداً كبيراً على البلدان الأجنبية لإمدادها بالسلع الهامة⁽¹⁾.

4- قيام التبادل التجاري بين الدول على اساس التخصص:

إن التخصص بين الدول هو الأساس القوي لقيام التبادل الدولي، فالدول مثل الأفراد لا تستطيع أن تنتج جميع ما تحتاج إليه من سلع أو خدمات وإنما يغلب عليها أن تخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها أن تنتجها بتكاليف أقل ثم تبادله بمنتجات دول أخرى لا تستطيع أن تنتجها داخل حدودها أو تنتجها بنسب أقل من احتياجاتها أو بتكاليف أكثر من غيرها من الدول⁽²⁾.

5- العلاقات الاقتصادية الدولية لا تعتمد على السلع والخدمات فقط:

مما يضيف أهمية اضافية لهذه الدراسة أنها لا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الدول على مجرد تبادل السلع والخدمات ولكنها تتعدى ذلك إلى بعض عوامل الإنتاج واهمها رأس المال، ورأس المال ينتقل إما على شكل استثمار مباشر يقوم به الأفراد أو تقوم به المؤسسات، وإما أن ينتقل على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى

(1) جون هيدسون، 1987م، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 14.

(2) عادل أحمد وآخرون، 1998م اساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 21.

سواء كان ذلك لمقابلة إستثمار حقيقي جديد أو كان تسوية مدفوعات ناشئة عن التبادل التجاري. وكذلك الأيدي العاملة الماهرة التي تساعد في تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية، كما تتعدى ذلك بالحصول على التقنية الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق تبادل المعرفة بين البلدان المختلفة.

6- تعني العلاقات الإقتصادية بدراسة جميع أوجه النشاط الإقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية، وهي تتألف من شقين:

الأول: عبارة عن علاقات ناشئة عن حركات أشخاص وتتمثل في الهجرة الدولية.

الثاني: علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتعرف إصطلاحاً بالمعاملات الإقتصادية الدولية، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

(1) التبادل الدولي للسلع والخدمات (التجارة الدولية).

(2) الحركات الدولية لرؤوس الأموال⁽¹⁾.

7- العلاقات الإقتصادية الدولية تعتبر هيكل للتبادل الدولي يقوم على أساس من تقسيم معين للعمل الدولي في إطار السوق الرأسمالية العالمية⁽²⁾.

ثالثاً: نشأة وتطور العلاقات الإقتصادية الدولية: بدأت دراسة موضوع العلاقات الإقتصادية الدولية فيما بين مختلف الدول في احتلال مكان متميز في الفكر الإقتصادي منذ بداية تكوين علم الإقتصاد على يد مفكري المذهب التجاري في القرن السابع عشر حيث إهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة اهتماماً كبيراً .

ثم درج الكُتّاب الإقتصاديون التقليديون الإنجليز في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأواسطه مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيورات ميل على أفراد ابواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية. أما في العصر الحديث فقد أصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي والعلاقات الإقتصادية الدولية حيث إستقرت عليه تسمية الموضوع. وقد أصبح هذا الموضوع محل دراسة في منهج مستقل بذاته في معاهد التنمية الجامعية في الدول بلا استثناء. إن موضوع العلاقات الإقتصادية الدولية نشأ مع نشأة علم الإقتصاد وتطور مع هذا العلم⁽³⁾.

(1) محمد زكي شافعي، 1970م مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، ط3 ، دار النهضة العربية،بيروت ، ص3.

(2) جودة عبد الخالق، 1978م مدخل إلى الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية،القاهرة، ص 8.

(3) عادل أحمد جعفر وآخرون، 2005م العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، ص 11.

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية كما مع تزايد النشاط الإنتاجي وتكاثرت نوعاً مع إرتفاع مستوى الحاجات البشرية وتوسعت إتجاهها مع إنتشار روح التعاون الإقتصادي وتعاظم العلاقات الاقتصادية الدولية⁽¹⁾.

وسنتبع التطورات التي لحقت بالعلاقات الاقتصادية الدولية في سياق تاريخي يماشي التحديات التي واجهتها هذه النظرية والتوسعات التي لحقتها حتى استقرت على ما هي عليه اليوم.

1- مرحلة الإقطاع: يمكن القول أن مرحلة الإقطاع التي عرفتها أوروبا والتي استمرت حتى أواخر القرون الوسطى تميزت بانحسار التبادل بين الوحدات الاقتصادية التي غلب عليها الطابع الإكتفائي على إنتاجها بالإضافة إلى صعوبة الإنتقال من منطقة إلى أخرى بسبب تردي طرق المواصلات وانعدام الأمن لذا فإن هذه المرحلة لم تشهد توسعاً في العلاقات الاقتصادية الدولية⁽²⁾.

وقد كان إتجاه التجارة الخارجية آنذاك بين البلدان الأوروبية ، وعلى الرغم من هذا التطور النسبي للتجارة الخارجية في مرحلة الإقطاع إلا أن عوائق كانت تحول دون تطورها في القرون الوسطى وهي:

(1) طبيعة الإقتصاد المغلق (الإقتصاد الطبيعي) الذي كانت تعيشه الوحدات الجغرافية.

(2) ضعف المواصلات وانعدام الأمن.

(3) إنعدام نظام موحد للنقود والمقاييس والاوزان⁽³⁾.

ففي النظام الإقطاعي استمرت الإقتصاديات القومية معيشية مغلقة قائمة على أساس ملكية الإقطاعي لأراضي زراعية واسعة وللفلاحين الذين كانوا يعيشون على هذه الأراضي، وبذلك إنحصر الإنتاج في القطاع الزراعي الذي كان يسوده الإقتصاد الطبيعي وتسوده الحرف الصغيرة ضيقة الأفق، التي تسيطر عليها طوائف الصناع و التجار التابعة للتنظيم الإقطاعي، وقد انعكس ذلك على التجارة الخارجية فكانت ضئيلة ومقصورة على مناطق قليلة للغاية وقريبة في الغالب، ومما زاد الطين بلة كثرة القيود على التبادل بسبب الضرائب العديدة التي فرضها الملاك بغرض البذخ والتوسع والحرب، إضافة إلى صعوبة تسوية الديون بسبب إنعدام وسائل التسوية بين المقاطعات وقلة استخدام النقود، ومع مرور الزمن ضعفت الهيمنة على رقيق الأرض مما أدى

(1) هوشيار معروف، مرجع سابق ، ص 27.

(2) هجير عدنان، 2010م، الإقتصاد الدولي النظرية والتطبيق ، اثرء للنشر والتوزيع، عمان ، ص 29.

(3) أمين رشيد كنون، مرجع سابق ، ص 19.

إلى ردود فعل جادة وصلت في بعض الأحيان إلى ثورات وإن كانت في نطاق ضيق كما أنها ظهرت مشاكل إقتصادية كبيرة من أهمها:

- (1) تناقص المنتجات الزراعية بسبب فرض الإلتزامات الكبيرة على رقيق الأرض.
- (2) عدم الزيادة في الإنتاج الصناعي وعدم الإبتكارات البناءة بسبب القيود الحرفية والتنظيمات الخاصة بطوائف الحرفيين.
- (3) عجز العلاقات الإنتاجية لهذا النظام عن إتاحة الفرصة أمام القوى الإنتاجية لمواصلة نموها وتطورها⁽¹⁾.

ومما سبق فإن ظاهرة إنتظام العالم في نظام شامل يعرف بالإقتصاد الدولي تعتبر حديثة العهد نسبياً إذ ترجع إلى حوالي القرن التاسع عشر فقط وقبل ذلك التاريخ كانت أجزاء العالم منفصلة من بعضها البعض إقتصادياً، وكان التبادل يتم بصفة رئيسة داخل كل جزء من هذه الأجزاء، وبصفة ثانوية بين هذه الأجزاء بعضها ببعض، ففي مرحلة الإقطاع وما قبلها (مرحلة الرق) كانت المجتمعات البشرية تنتج بغرض الإشباع المباشر للحاجات، أي تنتج (منتجات) وليس سلعاً.

2- مرحلة الرأسمالية التجارية:

بعد أن هاجر الإنسان من الريف إلى المدن وتحول العبيد إلى أجراء وبعد أن إنتشر استخدام النقود وتعاضمت قوة التجار في مواجهة السادة الإقطاعيين، فكان لذلك

التطور إنعكاسه داخل الدول الأوروبية فلقد إرتفع نجم التجار وأصحاب رؤوس الأموال وفي نفس الوقت افل نجم طبقة الملاك⁽²⁾.

وبدأ الإقتصاد الاوربي يتبنى النظام الرأسمالي الذي كان في البداية نظاما تجاريا فقد توسعت التجارة توسعا كبيرا حتى أصبح يطلق على عهد المذهب التجاري عهد الثورة التجارية، وبرزت طبقة التجار كطبقة مستثمرة ومنظمة ومقرضة ومستشارة لحكم الملوك والأمراء، كما تمثلت الثورة السياسية في استرجاع الملوك لسلطاتهم التي نزلوا عنها لأمراء الإقطاع وفي تكوين دول قومية ذات حكومات مطلقة الصلاحية .

(1) أحمد جامع، مرجع سابق ص 80.

(2) جودة عبدالخالق، مرجع سابق ، ص 9.

وهكذا تم الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي التجاري، وهو يعني تحول الإقتصاديات الأوربية من تقليدية إلى اقتصاديات تبادلية مفتوحة⁽¹⁾.

ومنذ القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر إزداد نفوذ التجار في الدول القومية بالتزامن مع إنتشار الأسواق وازدهار المدن التجارية مثل فلورنسا والبندقية. وقد شهدت تلك الفترة تطورات مهمة إنعكست في المواقف الإقتصادية والسياسات التي أتبعت آنذاك وكان اولها رحلات إكتشاف أمريكا والشرق الأقصى عام 1492م، وكان من نتيجتها تدفق أنواع جديدة من البضائع من الشرق والأكثر أهمية هو تدفق الذهب والفضة من العالم الجديد(الأمريكتين) وما تركه من أثر كبير على حجم النشاط التجاري نفسه⁽²⁾.

وقد تميزت تلك المرحلة بما يلي:

- (1) توسيع الرقعة الجغرافية للتجارة الدولية وتوسع تركيبها السلعي.
 - (2) اكتسبت اوربا الغربية مركزا مهما في التجارة الدولية وخاصة البرتغال وإسبانيا وهولندا.
 - (3) دخول الذهب والفضة بكميات كبيرة الأمر الذي عزز دور النقود كوسيلة مدفوعات على المستوى الدولي مما ساعد بدوره على تطوير التجارة الدولية من خلال توفير مصادر تمويل إضافية.
 - (4) الإكتشافات الجغرافية طورت التجارة الخارجية مما ساهم في تطوير الصناعات في البلدان المكتشفة⁽³⁾.
- وقد كان للشركات دورا كبيرا في السيطرة على المستعمرات خاصة شركة الهند الشرقية الهولندية(1602-1789م) والتي كانت تتعاطي التجارة مع اليابان والصين.

كما أن شركة الهند الغربية الهولندية قد إحتكرت التجارة مع السواحل الغربية لأفريقيا وأمريكا⁽⁴⁾.

3- مرحلة الرأسمالية الصناعية:

دخلت التجارة الدولية في مرحلة متميزة بعد حدوث الثورة الصناعية التي تمثل الحركة الضخمة من الإختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في إنجلترا التي تعتبر مهد الثورة الصناعية ثم انتقلت فيما بعد إلى دول أوروبا الأخرى.

(1) هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 28.

(2) هجير عدنان زكي، مرجع سابق ، ص 29.

(3) أمين رشيد كنونيه، مرجع سابق ، ص 20.

(4) المرجع السابق، ص 20.

لقد ترتب على قيام الثورة الصناعية تطورات فريدة في تاريخ الإقتصاد الدولي تمثلت في الزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية للجهاز الإنتاجي بحيث أصبح بالإمكان إنتاج كميات ضخمة من السلع، كما أصبح الإنتاج في أحد الفروع الإنتاجية يشهد توسع الإنتاج في الفروع الإنتاجية الأخرى، فهذا الحجم الكبير من الإنتاج السلعي يحتاج إلى أسواق لتصريفه في الداخل والخارج كما يحتاج إلى مواد أولية ومصنعة لتغذيته وعليه إزدهرت العلاقات الإقتصادية فيما بين الدول الناهضة آنذاك من جهة وبينها وبين الأقاليم الأخرى بسبب إنتشار منجزات الثورة الصناعية واتساع السوق على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي بشر به الفكر الكلاسيكي⁽¹⁾. ونتيجة لذلك فقد نمت الرأسمالية الصناعية نمواً كبيراً وتوسعت التجارة الدولية واشتدت حركة رؤوس الأموال التكنيكية.

واستمر هذا الوضع وانعكاساته على ستقطاب حركات الموارد والسلع والخدمات والدخول في الإقتصاد الدولي⁽²⁾ ، وهكذا تأطر الفكر الإقتصادي بأسس المذهب الكلاسيكي ورائده الأول آدم سميث (1732-1790م) الذي تأثر بأراء الطبيعيين (الفيزيوقراط) في فرنسا من جهة، وإنهال بالنقد المدمر لأراء الميركائيليين من جهة أخرى، ليؤكد على أن ثروة الأمة لا تتمثل فيما يتراكم لديها من معدن ثمين وإنما في مستوى الكفاءة الإقتصادية التي تميز أداءها الإقتصادي، وهذه الكفاءة مرهونة بتحقيق المنافسة الحرة والحرية الإقتصادية في إطار التخصص وتقسيم العمل، وقد اكتسبت هذه المدرسة قوة كبيرة على يد دافيد ريكاردو (1773-1832م) الذي تنسب إليه أغلب آراء هذه المدرسة، كما أسهم جون استيورات مل J.S.Mill (1806-1873م) والفريد مارشال (1842-1924م) في تطوير نماذج نظرية التجارة الدولية القائمة على الحرية الإقتصادية والتخصص على اساس الكفاءة النسبية.

ثم أخذت هذه النظرية صيغتها الحديثة على يد السويديين ايلي هكشر Hicscher Eli (1879-1925م) وبرتيل اولين Bertil Ohlin (1899-1979م)، وبقيت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية بتعديلاتها المتلاحقة وأساسها الثابت المقبول في الفكر الإقتصادي لأسباب ومنافع قيام التجارة الدولية⁽³⁾.

4- مرحلة نشوء وإنهيار النظام الإشتراكي:

شهد القرن العشرين تطوراً مهماً تمثل في ظهور وتشكل ومن ثم إنهيار مجموعة الدول الإشتراكية والنظام الإشتراكي الذي ساد في إطار وحدة التعاليم الرأسمالي في المرحلة الإحتكارية (الرأسمالية المالية) وتكوينه

(1) هجير عدنان زكي، مرجع سابق ص 30.

(2) هوشيار معروف، مرجع سابق ، ص 30.

(3) هجير عدنا، مرجع سابق ، ص 33.

إنفصلت حلقة مهمة من حلقات السوق العالمية الرأسمالية واتسعت حلقات هذه السلسلة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بانضمام بلدان أوروبا الشرقية إلى منظومة الإشتراكية، ومما أدى إلى تعميق ظاهرة تحطيم وحدة السوق العالمية الرأسمالية الأستقلال السياسي للدول النامية نتيجة لحركات التحرير الوطنية، بحيث أصبحت هناك سوق عالمية رأسمالية وسوق عالمية إشتراكية، وهناك بلدان نامية تتعامل مع هذين السوقين وتتعامل مع بعضها أيضاً، وهي تسعى في حالات كثيرة لتكوين أسواقا خاصة بها كما هو الحال بالنسبة للسوق العربية المشتركة، والأسواق المشتركة لبلدان جنوب شرق آسيا وكذلك الأسواق المشتركة في شمال ووسط افريقيا⁽¹⁾.

لقد استمرت التجربة الإشتراكية الدائرة في فلك الإتحاد الإشتراكي ما يقرب من ثلثي القرن الماضي لتقف على أعتاب نهاية سريعة إنخرطت على إثرها معظم الدول الإشتراكية القديمة في فلك النظام الرأسمالي فيما يعرف بالإقتصادات المتحولة Transitional Economies ، فيما بقيت الصين متمسكة بفكرها الشمولي الشيوعي مع تطعيمه بتجارب واختبارات أفضت بها إلى أن تكون دولة رئيسة بين مصاف دول العالم.

رابعاً :مميزات العلاقات الإقتصادية الدولية في مرحلة الرأسمالية المالية:

يمكن القول أن مميزاتا تنحصر في النقاط التالية:

- 1- تطوير مصادر الطاقة.
- 2- تدفق رؤوس الأموال من مختلف المصادر المالية والبشرية والتكنو لوجية.
- 3- تطوير وسائل النقل والمواصلات.
- 4- الكفاءة التنافسية هي المحك في الفوز في الأسواق الدولية.
- 5- إنتشار وتطور المؤسسات الإئتمانية(الصيرفة والتأمين).
- 6- تزايد دور المناطق الحرة.
- 7- إزدهرت الاحتكارات القائمة على رأس المال الكبير واتحدت الشخصية الإنتاجية بالشخصية المصرفية واتسعت عمليات الصيرفة الدولية، وتمثلت هذه الإحتكارات في الأنواع التالية:
(1) الكارتيل:- وهو إتحاد بين عدة وحدات من نفس القطاع الصناعي بحيث تحتفظ باستقلالها الإنتاجي والتجاري وتتفق في تحديد الاسعار وتقسيم الأسواق.
(2) السنديكات:- وهو إتحاد عدة وحدات تعود إلى نفس القطاع الصناعي ولايوجد بينها استقلال تجاري.

(1) أمين رشيد كنونه، مرجع سابق ، ص 24.

(3) التروست:- وهو إتحاد الملكيات ووضعها تحت إدارة مشتركة و إلغاء استقلال المؤسسات تجارياً و انتاجياً .

(4) الكونسيين:- وهو إتحاد بين عدة مؤسسات تابعة لقطاعات صناعية مختلفة وتخضع إلى رقابة مالية ويتميز الكونسيين بما يلي:

(أ) يمكنه ضم قطاعات أخرى مثل المواصلات ومؤسسات تجارية ومصرفية.

(ب) تبقى المؤسسات التابعة محتفظة باستقلالها⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك فقد النظام الإقتصادي في هذه المرحلة الأطراف الفاعلة التي تصورها الرواد الأوائل للرأسمالية، فنظام المنافسة والدور الرائد للفرد لم يعد قائماً، بل أصبح هناك احتكارات رأسمالية ممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للعلاقات الإقتصادية الدولية

في هذا المطلب سنتعرض للنظريات المفسرة للتجارة الدولية، أي النظريات العلمية التي قيل بها لتفسير أسباب حدوث التجارة الدولية ونوردها فيما يلي:

القسم الأول: النظريات التقليدية.

وأبرز هذه النظريات هي:

نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث) و نظرية النفقات النسبية (ديفيد ريكاردو) ونظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر-اولين).

وتعتبر هذه النظريات الثلاث أساس النظريات التقليدية لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول .

وفي الحقيقة فإن النظرية التقليدية في التجارة الدولية تشكل جزء لا يتجزأ من الفكر الإقتصادي التقليدي والفروض التي يقوم عليها، وتتمثل سمات النظام الإقتصادي التقليدي في الآتي:

1- اقرار مبدأ سيادة الحرية الإقتصادية وضرورة عدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية.

2- امكانية تحقق الإنسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، فإذا تمكن الفرد من تحقيق مصلحته الخاصة انعكس ذلك بالضرورة في تحقيق المصلحة العامة.

(1) المرجع السابق ، 23.

3- يعتبر قانون (ساي) أو قانون (الاسواق) أساس الفكر الاقتصادي التقليدي.

وينصرف هذا القانون إلى أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل⁽¹⁾.

أولاً : نظرية النفقات أو الميزات المطلقة (آدم سميث) Absolute Prices:

آدم سميث هو ابو علم الإقتصاد وكانت نظريته من أوائل النظريات الإقتصادية التي قدمت لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية.

1- مضمون النظرية التقليدية:

عرض آدم سميث في كتابه الشهير (ثروة الأمم The Wealth of Nations) نظريته في التجارة الدولية، حيث قامت النظرية على مبدأ التخصص وتقسيم العمل. فإن توفر الموارد الطبيعية والبشرية والظروف المناخية ليست بذات المستوى في كل الدول، فالدول التي تتوافر فيها الثروات المعرفية تتمتع بميزة مطلقة عن غيرها من الدول في إنتاج المنتج المعرفي، ومن ثم فعليها التخصص في إنتاج تلك السلعة، نفس الأمر بالنسبة للدول التي تتمتع بميزات مطلقة في منتج أو عنصر آخر⁽²⁾.

وقد إعتبر آدم سميث أن وجود الفرق بين نفقه الانتاج في بلدين يكفي لقيام التجارة بينهما⁽³⁾.

مثال توضيحي:

لدينا بلدان س، ص ولدينا سعران ع1، ع2 ولدينا سلعتان أ، ب فإن منطق نظرية الاسعار المطلقة يقول إذا كانت السلعة (ا) تباع في البلد (ص) بسعر (ع1) وتباع في البلد (س) بسعر أعلى (ع2) فإن البلد (ص) يستطيع أن يصدر هذه السلعة إلى البلد (س) مستفيدا من الفرق المطلق في الأسعار وتستمر التجارة بين البلدين كلما كان الفرق بين السعيرين ع1، ع2 كبيرا والعكس صحيح.

كذلك إذا قلنا أن أحد البلدين وليكن (ص) مثلا ينتج السلعتين (أ،ب) ويبيع كل منهما بسعر للبلد الآخر (س) فإن هذا البلد (ص) سيصبح مستوردا لها لأن الأسعار لديه أعلى في الحاليتين⁽⁴⁾. فإختلاف

(1) عادل احمد، 2003م، أساسيات الإقتصاد الدولي ، منشورات الطلي الحفوقية، بيروت ، ص64.

(2) رضا عبد السلام، 2011م، العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الازمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية، بدون بلد ، ص ص40-41.

(3) عادل أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص70.

(4) عبدالرحمن يسري أحمد، 2001م ، الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، القاهرة، ص21.

النفقات المطلقة يشكل عند آدم سميث أساسا للتخصص وتقسيم العمل الدولي ولذلك فهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية.

وهو يرى أن التجارة الدولية متى ما قامت فإنها تتيح للطرفين الحصول على منافع أكبر من ذي قبل⁽¹⁾.

2. فروض النظرية التقليدية:-

- (1) عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل البلد الواحد.
 - (2) عناصر الإنتاج لا تتمتع بحرية الانتقال بين البلدان المختلفة.
 - (3) أن قيمة مبادلة أي سلعة تحدد بكمية العمل المتضمنة فيها، وتعرف بنظرية العمل في القيمة وهي من دعائم المدرسة التقليدية في الفكر الإقتصادي.
 - (4) آلية الموازنة عن طريق العلاقة بين كمية المسكوكات ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات، فإذا كانت قيمة صادرات دولة ما أكبر من وارداتها من الدول الأخرى، فإن الأولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكات (ذهب) ويؤدي هذا إلى زيادة كمية النقود فيها فترتفع الأسعار والأجور فتقل الصادرات وتزيد الواردات حتى يتحقق التوازن.
 - (5) كمية الموارد المتاحة معطاة لا تتأثر بالتبادل الدولي فكمية العمل وكذلك مساحة الأرض ورأس المال كلها معطيات لا تتأثر بالتبادل الدولي.
 - (6) إن هناك بلدين فقط يتم بينهما التبادل والهدف من هذا هو تسهيل التحليل.
 - (7) إن هناك تشغيلا كاملا للموارد، وبالتالي ينحصر أثر التجارة والتبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد فعندما تتجه دولة - كمصر مثلا- إلى إنتاج القطن بدلا عن القمح فلا بد لها من سحب العمل ورأس المال والأرض من إنتاج القمح وتوجيهها إلى إنتاج القطن طالما أنه ليس هناك موارد عاطلة⁽²⁾.
- ابن خلدون وفكرة التخصص في الإسلام :

يجب أن نشير إلى أن فكرة التخصص (Speialization) وتقسيم العمل ليست في الحقيقة ليست من ابتداء آدم سميث أو أي مفكر غربي آخر إنما هي فكرة العلامة المسلم ابن خلدون، ففكرة التخصص شأنها

(1) عادل أحمد، مرجع سابق ، ص72.

(2) المرجع السابق، صص66-69.

شأن أفكار كثيرة في مختلف فنون العلم ترجع بجذورها إلى المفكرين المسلمين عندما كانت للمسلمين دولة وكلمة وفكر⁽¹⁾.

قال تعالى: (وَاللّٰهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ)⁽²⁾. فالإسلام يدعونا إلى أن الكمال لله وحده وأنه لا يوجد شخص مبراً من النقص، وأن الله خلقنا بقدرات متفاوتة موزعة علينا نعمه بحيث يتساوى الجميع في النهاية، فقد تجد أن من أعطى المال وحرّم الولد ومن أعطى الصحة وحرّم المال ومن أعطى العلم وحرّم المال.. وهكذا قس على ذلك المستوى الدولي، فلم تعط دولة كل شيء لأنه لو أعطى شعب كل شيء ولم يعط الآخر شيء ما قامت الدنيا ليكون للوجود معنى، وبالتالي فإن الدين الإسلامي ثري بفلسفاته وقيمه التي يمكن أن تطل وبعندال أي قضية إنسانية ومن بينها القضية التي نحن بصددھا (العلاقات الإقتصادية الدولية).

ثانياً: نظرية النفقات النسبية: (Theory of Comparative Advantages):

نظرية النفقات النسبية (لديفيد ريكاردو David Ricardo) تقوم نظرية النفقات أو الميزات النسبية على ذات الفكرة التي قال بها سميث وهي التخصص وقد وضع ريكاردو تلك النظرية عام 1817م فعلى الرغم من وجود العديد من مواطن النقص في النظرية إلا أنها لا تزال تحظى بتقدير بل وبدفاع العديد من الإقتصاديين المعاصرين الذين يعتبرونها نظرية أساسية لتفسير التجارة الدولية⁽³⁾.

1. نص النظرية:

(ستعود الفائدة على الدولتين المتاجرتين حتى لو كان لأحدهما ميزة مطلقة على الأخرى أي نفقه مطلقة أقل في إنتاج كلتا السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى)⁽⁴⁾.

2. شروط تطبيق نظرية ريكاردو:

يمكن القول بأن تطبيق نظرية ريكاردو يلزم قيام مجموعة من الفروض أو الشروط المسبقة، عند تطبيق النظرية وهي:

(1) رضا عبد السلام، مرجع سابق ، ص43.

(2) سورة النحل الآية (71).

(3) عبدالرحمن يسري، 1992م، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية، القاهرة ، ص17.

(4) احمد جامع، 1992م، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربي، بدون بلد ، ص28.

- (1) إن التبادل الدولي يتم على اساس المقايضة Barter أي مبادلة سلعة بسلعة ومن ثم لا مجال للحديث عن النقود وسعر الصرف.
- (2) إن التبادل يتم بين دولتين تنتجان سلعتين فقط مثلا إنجلترا والبرتغال (المنسوجات والخمور مثلاً).
- (3) لا وجود لنفقات النقل أو قيود جمركية لأن فكر ريكاردو شأنه شأن فكر غيره من التقليديين قائم على الإيمان بوجود المنافسة الكاملة.
- (4) ثبات تكلفة الإنتاج بحيث لا تتأثر بحجم الانتاج أي مهما زاد حجم الإنتاج فلا ترتفع التكلفة.
- (5) تقاس قيم الأشياء على أساس ما يبذل فيها من ساعات عمل (ولريكاردو نظرية تسمى بنظرية العمل في القيمة) وقد إفتترضت النظرية تجانس عنصر العمل، أي عدم وجود تفاوت في المهارات بين العمال، وبالتالي لم يميز بين العامل الماهر وغير الماهر⁽¹⁾.
- وقد عرض ديفيد ريكاردو لنظريته من خلال مثال شهير لدولتين هما إنجلترا والبرتغال والتي كانت دولا عظمى يوماً ما، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (1) التالي :

جدول رقم (1)

مثال ريكاردو التوضيحي

الدولة	عدد الساعات التي تتطلبها وحدة المنسوجات (قميص)	عدد الساعات التي تتطلبها وحدة من النبيذ
انجلترا	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل
البرتغال	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل

المصدر : رضا عبدالسلام، 2011 م ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المكتبة العصرية ، بدون بلد ، ص 48 .

فقد إفترض ريكاردو وجود دولتين هما إنجلترا والبرتغال وهاتين الدولتين باستطاعتها إنتاج كل من المنسوجات والنبيذ، وكما هو موضح بالجدول رقم (1) يمكننا إستخلاص الملاحظات التالية:

(1) محمد عبد العزيز عجمية، 1978م، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ص23.

أ- يتطلب إنتاج وحدة من المنسوجات (قميص مثلاً) في إنجلترا 100 ساعة عمل، في حين يتطلب إنتاج زجاجة من النبيذ (الخمير) بذل 120 ساعة عمل.

ب- يتطلب إنتاج ذات الوحدة من المنسوجات في البرتغال بذل 90 ساعة عمل، كما أنه لإنتاج وحدة من النبيذ، فإن ذلك يتطلب بذل 80 ساعة عمل.

نلاحظ أولاً أن البرتغال تتميز على إنجلترا في إنتاج السلعتين (المنسوجات والنبيذ) حيث أن إنتاج نفس الوحدات من السلعتين يتطلب عدد من ساعات العمل أقل مقارنة بإنجلترا وفقاً لمنطق سميث فإنه لن يكون هناك مكان للتجارة بين كل من إنجلترا والبرتغال لأن إنجلترا لا تتمتع بأية ميزة مقارنة بالبرتغال.

وعلى الرغم من تميز البرتغال في كلتا السلعتين، إلا أن ريكاردو يرى أنه توجد فائدة لكل من الدولتين في قيام التبادل التجاري ولكن بشرط أن تكون هناك ميزة أكبر في إحدى السلعتين مقارنة بالأخرى.

ومع وجود إفتراضات عدم وجود تكلفة نقل والإعتماد على المقايضة... الخ فإنه سيتم التبادل بين كل من البرتغال وإنجلترا وسيكون من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر وهي المنسوجات وتصديرها إلى البرتغال على أن تتخصص البرتغال في إنتاج النبيذ وتصديره إلى إنجلترا⁽¹⁾.

إن مفهوم النفقات النسبية وفروق الأسعار يعتبر أمراً أساسياً بالنسبة لنظرية التجارة الدولية، كما أن مبدأ الميزة النسبية يؤكد على أن الدولة سوف تتخصص في تصدير المنتجات التي تستطيع إنتاجها بأقل نفقة نسبية ممكنة.

إن ألمانيا يمكن أن تكون قادرة على إنتاج الكاميرات والسيارات كذلك الفاكهة والخضروات بنفقات مطلقة أقل من كينيا، ولكن نظراً لأن الفروق في تكلفة إنتاج السلعة تكون أوضح في حالة السلع الصناعية عنها في حالة السلع الزراعية فسوف يكون من مصلحة ألمانيا أن تتخصص في إنتاج السلع الصناعية ومبادلتها مع كينيا للحصول على السلع الزراعية التي تنتجها كينيا.

لذلك وعلى الرغم من تمتع ألمانيا بميزة مطلقة أو تفوق مطلق في إنتاج كلتا السلعتين فإن ميزتها النسبية أو تفوقها النسبي يكون أكبر في السلع الصناعية، وعلى النقيض من ذلك نجد أن كينيا تعاني من تخلف مطلق (عدم تميز مطلق) بالنسبة لألمانيا سواء في السلع الصناعية أو الزراعية حيث تكون النفقة المطلقة لإنتاج الوحدة من السلعة أعلى في الحالتين ومع ذلك تستطيع كينيا الاستفادة من الدخول في التجارة

(1) رضا عبد السلام، مرجع سابق ه، ص ص 48-49.

الدولية لأنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع الزراعية وعلى ذلك فإن الاختلاف في النفقة النسبية هو السبب في ربحية التجارة حتى لو قامت بين أطراف غير متكافئة⁽¹⁾.

2. نقد نظرية الميزة النسبية لريكاردو:

بالرغم من سلامة البناء العلمي لنظرية الميزات النسبية وجاذبيتها وقدرتها العالية على الإقناع وتوافقها مع المنطق والسياسات الدولية القائمة على الايمان بحرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل الدولي، إلا أنها لم تسلم من النقد، فقد وجهت إليها العديد من سهام النقد الجوهرية ويمكن إجمال تلك الانتقادات في النقاط التالية:

(1) قامت النظرية على افتراض مؤداه أن قيم الاشياء تتحدد على أساس عنصر العمل (Labor Factor) علما بأن عنصر العمل ليس العامل الوحيد الذي يدخل في انتاج السلعة فهناك الارض وهناك رأس المال، هكذا أن النظرية افترضت تجانس وحدات العمل دون النظر إلى تفاوت المهارات وبالتالي تكون قد ابتعدت عن الواقعية.

(2) افترضت النظرية ثبات تكاليف النقل ونفقات الإنتاج وهذا افتراض غير واقعي.

(3) قامت النظرية على أساس أن التبادل يتم على أساس النفقات (الميزات) النسبية يبدو أنه غير منطقي لأنها ركزت على جانب العرض وعوامله وأهملت جانب الطلب. فلم تحدد قيم التبادل على أساس الاسعار النسبية وهي الناتج عن تفاعل قوى العرض والطلب وليس على النفقات النسبية فقط العرض⁽²⁾.

ولكننا نخلص مما سبق إلى أن النظرية استناداً لما وجه لها من نقد غير قادرة على شرح ظاهرة التبادل الدولي ولكنها في الإتجاه الصحيح جديدة بالتقدير.

ثالثاً: نظرية القيم الدولية (جون سيتورات ميل):

1- مضمون النظرية: وفي مرحلة تالية من مراحل تطور نظرية ريكاردو إستطاع جون ميل أن يثبت صحة منطق المزايا النسبية متفادياً الإنتقادات التي وجهت لريكاردو.

(1) محمود عبدالرازق، 2010م، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية - النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ص 35-36.

(2) رضا عبدالسلام، مرجع سابق ، ص51.

جون سيتورات ميل بريطاني عاش في القرن التاسع عشر (1806-1873م) وله اسهامات بارزة في الاقتصاد والمنطق وكذلك في علم الاجتماع.

لقد إفترض جون سيتورات ميل أن انتاج 10 ياردات من الأقمشة القطنية في إنجلترا يتكلف من وحدات العمل نفس ما يتكلفه انتاج 15 ياردة من التيل، أما المانيا فإن انتاج 10 ياردة من الأقمشة القطنية يتكلف مثل ما يتكلفه انتاج 20 ياردة من التيل⁽¹⁾.

جدول رقم (2)

مثال جون ستورتون ميل التوضيحي

الدولة	اقمشة قطنية بالياردة	تيل بالياردة
انجلترا	10	15
المانيا	10	20

المصدر عبد الرحمن يسري ، 1992 م ، الإقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، ص 66 .
من هذا المثال العددي نجد أن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج التيل بينما نجد أن إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الأقمشة القطنية.

بمعنى آخر فإن إنجلترا تبادل ياردة واحدة من الأقمشة القطنية بياردة ونصف من التيل وأن ألمانيا تبادل ياردة واحدة من الأقمشة القطنية بياردتين من التيل⁽²⁾.

وعليه لكي نستطيع تبيين الميزات النسبية التي يتمتع بها بلدان في سلعتين فإن علينا أن نقارن بين معدلات التبادل بين هاتين السلعتين كما تحددت داخل كل من هذين البلدين قبل بدء التجارة، فإختلاف معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والتيل في المانيا عنه في إنجلترا هو سبب قيام التجارة بينهما.

وقام جون سيتورات ميل بتوضيح شروط التبادل Terms of Trade وكيف أن المكسب المحقق من التجارة الدولية يتوقف عليها.

ففي المثال السابق إذا استطاعت إنجلترا أن تبادل 10 وحدات من الأقمشة القطنية مقابل 20 وحدة من التيل (2:1) وهو المعدل السائد داخل المانيا فإنها تحصل على أقصى ربح ممكن من التجارة الخارجية، ولكن

(1) عبد الرحمن يسري، مرجع سابق ، ص66.

(2) المرجع السابق، ص66.

بطبيعة الحال لا يمكن لألمانيا وهي تبادل وحدتين من التيل مقابل وحدة من الأقمشة القطنية أن تحقق أي كسب من تجارتها الخارجية، ومن ثم لاتجد ألمانيا حافزا على القيام بالتجارة مع انجلترا في هذه الحالة.

ومما سبق يشرح لنا جون سيثورات ميل أن التجارة ستقوم ما بين الدولتين إذا كان التبادل بين السلعتين يتراوح ما بين المعدلين السائد داخلهما، ففي هذه الحالة تحقق كل دولة مكسباً من التجارة الخارجية يتمثل في الفرق بين معدل التبادل السائد لديها داخلياً ومعدل التبادل الأفضل الذي سوف يتحدد من خلال عملية التبادل مع الدولة الأخرى⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في البلد وبين معدل التبادل الدولي كلما زاد الكسب الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي.

رابعاً: (نظرية هكشر - أولين) الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج والتخصص الدولي:

إن نموذج التجارة الحرة في القرن التاسع عشر والموضوع في البداية بواسطة ديفيد ريكاردو وجون ستثورات ميل قد تم تعديله بواسطة اثنين من الإقتصاديين السويديين هما دايلي هكشر وبرتل أولين ليأخذ في الحسبان الفروق في العرض من عوامل الإنتاج (أرض، عمال، رأس مال) وأثرها على التخصص الدولي وهذا يعني تعديل فرض العمل أساس القيمة وأن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، الذي قامت عليه نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل وهي تطوير للنظريات التقليدية في الفكر الاقتصادي والدولي لتفسير أسباب حدوث التجارة الدولية .

1. مضمون النظرية: تقدم نظرية هكشر أولين وصفاً تحليلياً لأثر إختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج على النمو الإقتصادي ومن ثم على أنماط التجارة وتأثير الأخيرة على هيكل الإقتصاد القومي وعلى عوائد الإنتاج⁽²⁾.

وقد حاول السويديان هكشر وأولين تقديم نظرية أو تفسير جديد لأسباب وعوامل قيام التبادل التجاري الدولي.

فقد أضافا إلى فكر ريكاردو بأنه لا ينبغي التوقف في تفسير التبادل التجاري الدولي عند حد إختلاف النفقات النسبية وإنما ينبغي التعرف على اسباب هذا التفاوت Causes Behind this Variation⁽³⁾.

(1) المرجع السابق، ص 68.

(2) محمود عبد الرازق، مرجع سابق ، ص 36.

(3) رضا عبد السلام، مرجع سابق هـ، ص 52.

ولذلك نجد أن نظرية (H,O) والتي كثيراً ما تكون موضحة على النحو التالي:

في ظل إقتصاد مفتوح تتجه كل دولة إلى التخصص في مجال الإنتاج بحيث يترتب على ذلك أن تخصص عوامل الإنتاج المتاحة يصبح أقرب ما يكون إلى التوفيق الأمثل المتعلقة بكل نوع من الإنتاج⁽¹⁾.

ويتضح لنا أن مساهمة هذين المفكرين السويديين في النموذج الريكادي لتفسير أسباب التبادل التجاري الدولي تظل باقية بصفة خاصة في تفسير التكاليف النسبية ابتداءً من التخصصات النسبية لعوامل الإنتاج.

2. فروض نظرية هكشر أولين: لا يلتزم هكشر- أولين بفرض التقليديين أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها، ويضيف هكشر- أولين والمحدثون هذه الفروض:

(1) أن التكنولوجيا الماحتة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد فوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة واحدة في البلد الواحد تتفاوت وقد تكون كذلك في البلاد المختلفة وقد لا تكون.

(2) أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.

(3) أن اذواق المستهلكين معطاة، بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في الاذواق، وأن هذه الاذواق لا تختلف كثيراً من بلد لآخر.

(4) إن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في البلاد المختلفة⁽²⁾.

(5) نظرية هكشر أولين افترضت قيام التجارة الدولية بتفاوت نصيب الدول من وفرة وندرة عوامل الإنتاج، فعنصر الإنتاج مثل الارض الخصبة قد يتوفر بغزارة في بلد كمصر من حيث لا يوجد بتلك الوفرة في بلد آخر كالسعودية ، وعنصر راس المال قد يتوفر بغزارة في السعودية من حيث لا يوجد بنفس المستوى من الغزارة في مصر. وفقاً لتلك النظرية تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتوفر لديها بوفرة سيماها من تحقيق انتاجية عالية تفوق الاحتياجات المالية، وبالتالي يمكنها تصدير الزائد عن حاجتها للخارج في مقابل استيرادها للمنتجات التي ولدها عنصر انتاج غير متوافر محلياً⁽³⁾.

ولكن هناك أثر مهم يترتب على قيام التبادل التجاري الدولي بين مصر والسعودية مثلاً وهو أنه قبل قيام التبادل بين البلدين فإن أثمان أو قيم عناصر الإنتاج (الأرض الخصبة أو رأس المال) الوفيرة تكون

(1) محمد عبدالمنعم وأحمد فريد مصطفى، 1999م، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، ص21.

(2) عادل احمد وآخرون ، مرجع سابق ، ص96.

(3) رضا عبد السلام، مرجع سابق ، ص54.

متدنية بسبب وفرتها ومحدودية الطلب عليها داخلياً. ولكن عندما يحدث التبادل الدولي فإن الطلب الخارجي (Foreign Demand) سيزداد على العنصر الغزير، أي أن الطلب السعودي على الخضر والفاكهة المصرية وبمرور الوقت سوف يؤدي إلى إرتفاع أسعار الأرض الخصبة المصرية، وارتفاع أسعار منتجات تلك الأرض، فالتوسع في الانتاج لتغطية الطلب الخارجي سيستلزم استصلاح ارضي جديدة وتعبيدها وهذه تكاليف جديدة سوف تضاف إلى ثمن المنتج كما ستؤدي إلى رفع قيمة الأرض الزراعية.

نفس الكلام يقال بالنسبة للسعودية التي يتوافر بها رأس المال الغزير حيث سترتفع الفائدة عليه داخل السعودية بسبب الطلب الخارجي (المصري) عليه.

وسيستفيد الجميع من إنتقال عناصر الإنتاج من أماكن الوفرة إلى أماكن الندرة وهنا تكون التجارة قد لعبت دوراً هاماً في خفض حدة التفاوت في أثمان عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة⁽¹⁾.

3- شروط أولية لضمان صحة النظرية:

وقد أضاف أولين شرطان جوهريان لضمان صحة النظرية وهما:

(1) أن يكون هناك تماثل في أذواق المستهلكين داخل البلد الواحد. لأنه لو كانت الأرض الخصبة في مصر تنتج سلعتين (س و ص) وكان الذوق العام في مصر يميل إلى استهلاك كميات كبيرة جداً من السلعة (س) فإن الطلب المحلي غير العادي على تلك السلعة سيؤدي إلى عدم وجود وفرة، أي لن تحدث الوفرة التي كانت سبباً في حدوث التجارة الدولية، ومن ثم تكون أذواق المستهلكين قد قضت على الميزة النسبية.

(2) ينبغي أن تتماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في كل الدول، أي أن تركيبة العناصر الداخلة في إنتاج سلعة ما هي ذات التركيبة في كل الدول، وإلا لحدث تفاوتات بين كل بلد بسبب إختلاف تلك التركيبة، ومن ثم لا يكون هناك مكان للحديث عن الوفرة والندرة⁽²⁾.

إن نظرية وفرة عوامل الإنتاج تذهب إلى أن الدول غزيرة رأس المال تميل إلى التخصص في السلع المصنعة التي تستعمل رأس المال بكثرة وتصدرها لتستورد سلع كثيفة العمالة والتي يكون من الأفضل انتاجها بواسطة دول أخرى كثيفة العمالة⁽¹⁾.

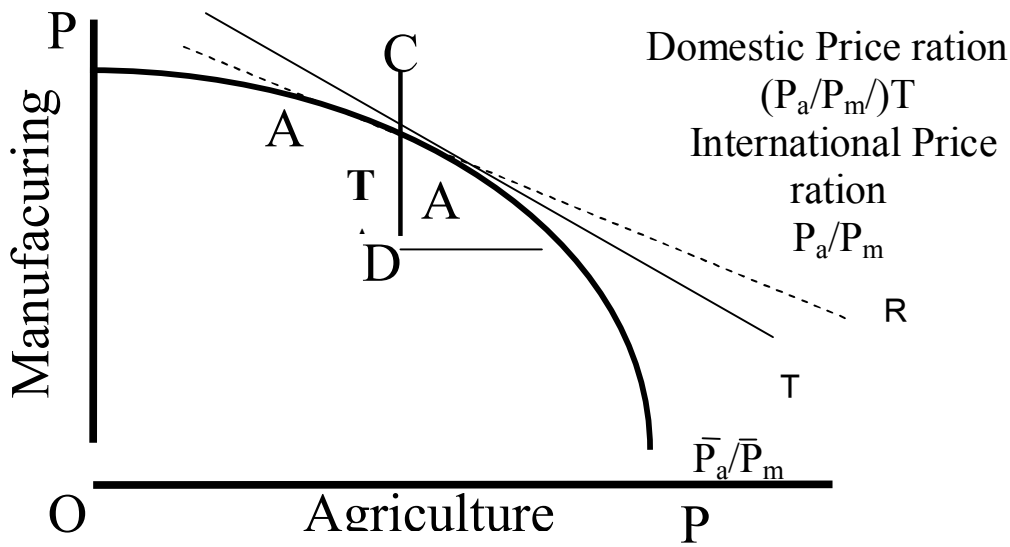
(1) احمد جمال الدين موسى، 2000م العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء، الجديدة، المنصورة ص27.

(2) رضا عبدالسلام، مرجع سابق ص ص 55-56.

نفترض أن الدول تقوم بالإنتاج عند نقطة معينة على منحنى إمكانية الإنتاج الذي يخصها (وهو منحنى محدب يعبر عن تزايد نفقة الفرصة البديلة) وتحدد هذه النقطة بناء على أحوال الطلب المحلي على سبيل المثال. إذا استخدمنا نموذج الدولتين/ السلعتين ، ونفترض أن الدولتين هما دولة نامية وباقي دول العالم (دولة ثنائية) وأن السلعتين هما السلع الزراعية والسلع والصناعية .

شكل رقم (1)

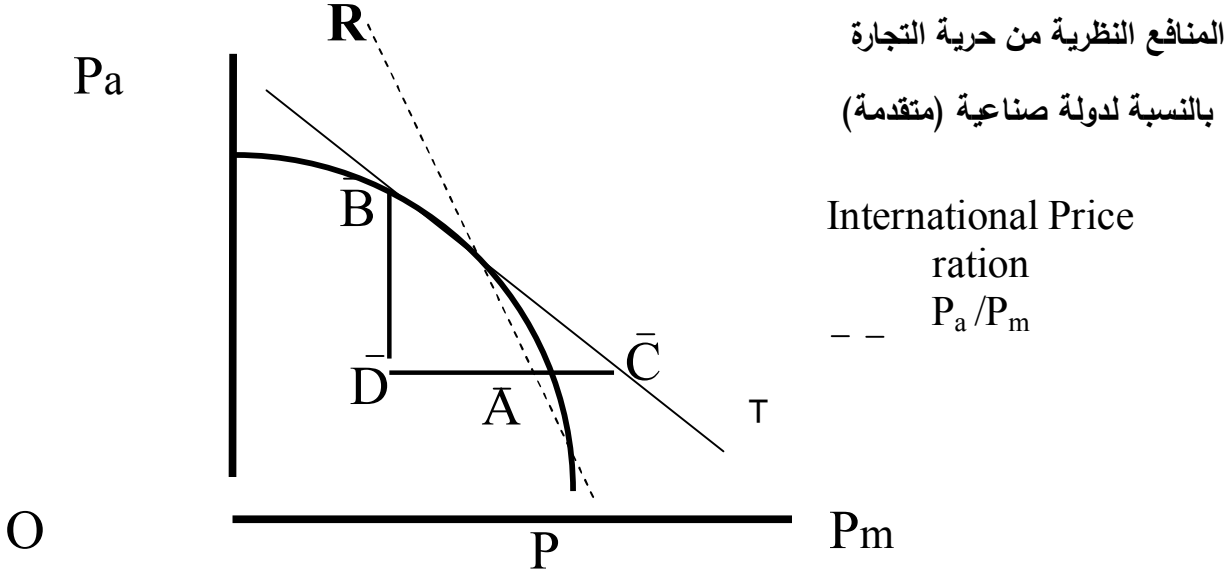
المنافع النظرية من حرية التجارة بالنسبة لدولة نامية



المصدر : محمود عبد الرازق 2010م ، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية - النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ص 39

(1) محمود عبدالرازق، مرجع سابق ، ص 38.

شكل رقم (2)



المصدر : محمود عبد الرازق 2010م ، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية - النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ص 39

ففي حالة الدول النامية توضح أنه مع حالة التشغيل الكاملة لكل الموارد وفي ظل إفتراض المنافسة الكاملة فإن دول العالم الثالث سوف تنتج وتستهلك عند النقطة A ويكون السعر النسبي هو T (Pa/PM) وسوف يعطي بواسطة انحدار T عند النقطة A .

أما باقي دول العالم يمكن أن ينتجوا ويستهلكوا عند النقطة A ويكون السعر هو R (Pa/pm).

إن الإختلافات النسبية في تكلفة الإنتاج والأسعار عن النقطتين A,A تعطي الإرتفاع مرة أخرى في احتمالات ربحية التجارة مثل نموذج تكلفة العمالة.

أما التجارة الدولية الحرة فإن معدل Pa/pm وهو معدل التبادل التجاري سوف يقع بين T (pa/pm) وR (pa/pm) وهي نسبة الاسعار المحلية في الدولتين.

أما خطوط pa/pm انهما يرمزان إلى معدل السعر العالمي الشائع (شروط التجارة أو معدل التبادل الدولي) شروط التجارة والتبادل الدولي:

شروط التجارة أو معدل التبادل الدولي وهو العلاقة بين سعر الوحدة من الصادرات وسعر الوحدة من الواردات ويتم التعبير عنه بالرمز P_x/P_m حيث

P_m سعر الوحدة من الواردات

P_x سعر الوحدة من الصادرات⁽¹⁾.

بالنسبة للعالم الثالث فإن هذا الإنحدار P_a/P_m يعني أنه يمكن أن يحصل على سلعة مصنعة أكثر مقابل وحدة من السلع الزراعية بالقياس إلى الوضع قبل قيام التجارة.

وبناءً على ذلك فإن السعر العالمي للسلع الزراعية بالنسبة للسلع المصنعة يكون مرتفع عن معدل السعر في العالم الثالث وهذا سوف يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد حيث تتجه نحو التخصص في السلع المصنعة كثيفة العمالة الزراعية بدلاً من السلع الكثيفة رأس المال المصنعة.

وفي ظل افتراض سريان المنافسة الكاملة سوف تقوم الدولة بالإنتاج عند النقطة B على منحنى إمكانات الإنتاج الخاصة بها وتكون التكلفة النسبية للإنتاج معادلة للأسعار النسبية العالمية وبالتالي تستطيع الأتجار بالسعر العالمي السائد الذي يعبر عنه الخط P_a/P_m وتصدر الكمية BD من السلع الزراعية مقابل الحصول على الكمية DC من السلع الصناعية وبالتالي تصل إلى الاستهلاك النهائي إلى تحقيق كميات أكبر من السلعتين بالمقارنة بالوضع قبل قيام التجارة.

ولإعطاء مثال رقمي نفترض أن السعر العالمي في ظل التجارة الحرة هو P_a/P_m (1:2) أي أن سعر الوحدة من السلع الزراعية يعادل ضعف سعر الوحدة من السلع الصناعية، ومعنى هذا أن كل وحدة من السلع الزراعية التي تقوم الدولة المعنية بتصديرها تستطيع أن تستورد مقابلها وحدتين من السلع الصناعية، ويعبر ميل خط السعر العالمي عن شروط التجارة أو (معدل التبادل التجاري) فإذا قامت الدولة المعنية بتصدير 30 وحدة من السلع الزراعية فإنها تحصل مقابلها على 60 وحدة من السلع الصناعية.

وبطريقة مماثلة بالنسبة لبقية دول العالم فإن معدل السعر الدولي الجديد يعني مزيد من المنتجات الزراعية يتم مبادلتها مقابل السلع المصنعة بطريقة أفضل من الاسعار المحلية؟

وبياناً فإن معدل السعر الدولي يكون أقل ميلاً من معدل السعر المحلي لبقية دول العالم تعيد تخصيص الموارد الراسمالية الوفيرة لإنتاج أكثر من السلع المصنعة وأقل من السلع الزراعية عند النقطة B حيث تكون تكلفة الإنتاج المحلي النسبية معادلة تماماً للأسعار العالمية، ومن ثم تنشأ التجارة التي تبادل DB

(1) محمود عبدالرازق، مرجع سابق، ص33.

للسلع الصناعية التي تعادل DC للمنتجات الزراعية لدول العالم الثالث، كما تستطيع دولة أن تتحرك خارج منحنى إمكانية إنتاجها وتستهلك عند نقطة افضل وهي النقطة C فتتوازن التجارة حيث تكون الصادرات معادلة للواردات لكل من المنطقتين.

علاوة على ذلك سيترتب على ذلك مزيد من الاستهلاك من كلتا السلعتين لكلتا المنطقتين من المقارنة بين الوضعين بعد التجارة (C,C-) وقبل التجارة (A,A-) في الشكل رقم (1) والشكل رقم (2) السابقين⁽¹⁾. ونتيجة لما سبق فإن نظرية وفرة عناصر الإنتاج (H,O) هكشر - أولين تعكس في النهاية مزيد من التجارة ومن ثم مزيد من النمو الإقتصادي والرفاهية الإقتصادية والإجتماعية والنمو المتواصل.

4. تقييم نظرية هكشر - أولين H,O :

لاشك أن نظرية هكشر أولين قد سارت بالأدب الإقتصادي في مجال التجارة الدولية خطوة أبعد من النظريات التقليدية فقد إنتهت النظرية إلى أن الميزات النسبية مرجعها الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ووفقاً لتلك الوفرة يتم التخصص وتقسيم العمل الدولي، ويحسب لهذه النظرية دراستها لتأثير قيام التجارة الخارجية على مستويات الأسعار المحلية للبلدين أطراف التبادل إلا أنها وجهت لها إنتقادات عديدة منها:

- (1) إتسم تحليل هكشر - أولين بالبساطة الشديدة في وصفه لأسباب التبادل لكونه راجع إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج حيث ركزت على الوفرة أو الندرة الكمية على وجه الاجمال دون إبراز الفروق النوعية.
- (2) إهمال النظرية لإمكانية إنتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي.
- (3) تتصف نظرية هكشر - أولين بالسكون والثبات حيث لا تعتبر عنصر الزمن، بينما نجد عناصر الإنتاج لا تتصف بالثبات في مجتمع معين لأن هناك تطور يصيب المجتمعات مع مرور الزمن⁽²⁾.
- (4) إفتراض النظرية لضرورة تماثل دالة الإنتاج إفتراض غير واقعي، حيث لا يأخذ في الإعتبار ظروف كل بلد وحظها من التقدم والتخلف⁽³⁾.

(1) المرجع السابق، ص ص 41-43.

(2) رضا عبدالسلام، مرجع سابق ، ص ص 57 - 58.

(3) أحمد جامع، مرجع سابق ، ص 111.

القسم الثاني : النظريات الحديثة والمعاصرة في تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية:

أبرز هذه النظريات هي:

1- نظرية دورة حياة المنتج.

2- نظرية الأمبريالية في كتابات روز لكسمبرج.

3- نظرية التنمية غير المتكافئة (سمير أمين).

وفيما يلي نستعرض كل نظرية على حده:

أولاً نظرية دورة حياة المنتج Product Life Cycletheory :

1 مضمون النظرية: نظرية دورة حياة المنتج كما وصفها فيرتون 1966م هي: (تحليل للتغيرات المتعلقة بالعوامل الأربعة إلى موقع النشاط عبر الزمن)⁽¹⁾.

2 دورة حياة المنتج:

المنتج له دورة حياة تمر عبر سلسلة من المراحل:

(1) مرحلة المنتج الجديد New Product تبدأ تلك المرحلة في بلد متقدم Developed Country مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث التطور التقني والمهارات البشرية العالية والدخول المرتفعة، وفي هذه المرحلة يتم إنفاق كبير على عمليات تسويق المنتج الجديد للدخول في الأسواق المحلية وربما تكون هناك خسائر أو عدم أرباح في هذه المرحلة.

وتكون البداية في السوق الأم (الدولة الأم) نسبة لحالة عدم اليقين Uncertainty حتى يسهل إجراء التغيرات المطلوبة كما أن هناك احتمال كبير أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال تلك الفترة نظراً لكونه منتج جديد.

(2) مرحلة المنتج الناضج Maturity Stage : خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع وذلك بسبب توسع المستهلكين من عملية الشراء ثم تبدأ المنافسة Competition في الظهور وعليه ستجد الشركة أنه من الضروري بل من المريح التحرك للاستثمار في الخارج وذلك لحماية سوقها الذي خلقتة

(1) رضا عبدالسلام، مرجع سابق ، ص61.

خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما قد يكون للنقل دوراً في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من القيام من الإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير كل تلك العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

(3) مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي) Decline Stage : بمعنى عدم تمييز المنتج سواء في الدولة الأم أم في الدول المتقدمة التي تم تصديره إليها. وعليه فإن المنافسة لا تتم إلا عن طريق الثمن وحده، فيكثر المقلدون وحينها يكون العرض أكثر من الطلب فتقل الأسعار أكثر فأكثر، وعند هذا الحد يصبح تخفيض تكلفة الإنتاج أمر في غاية الأهمية وبالتالي تنقل الشركة إنتاجها إلى الدولة الأقل نمواً حيث تكلفة العمل المنخفضة وفي هذه المرحلة يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة ولكن ليس لمصلحة هذه الدول بل من أجل التصدير للدولة الأم أو الدول المتقدمة حيث تكون إستراتيجية الشركة هي إنتاج من أجل التصدير. Export Oriented Strategy.

(4) إنتقال التكنولوجيا: إن القوى الدافعة خلف نظرية دورة حياة المنتج في التجارة هي إنتقال التكنولوجيا المصاحبة للسلعة الجديدة، أما تصميم السلعة أو نوعيتها أو الفن الإنتاجي من دولة إلى أخرى، وتنتقل التكنولوجيا عن طريق:

(أ) إتفاقيات التراخيص والتي بها يبيح استخدام المعرفة الفنية إلى المنشأة الأجنبية.

(ب) تكاثر الشركات دولية النشاط سهل الإنتقال الدولي للتكنولوجيا⁽¹⁾.

ثانياً - نظرية الامبريالية في كتابات روز لكسمبورج :

لكي تحافظ النظم الرأسمالية على وجودها واستمرارها فإنها تطالب بإيجاد أسواق لمنتجاتها في الخارج (طلب) خاصة في المستعمرات التي لم تدخلها بعد علاقات الإنتاج⁽²⁾. ولكن روز استبعدت أن يأتي هذا الطلب من:

1- الدول الرأسمالية لأنها تقوم بإدخار معظم الفائض وأن استهلاكها قليل جداً إذا ما قورن بدخلها.

2- كما استبعدت روز أن يأتي هذا الطلب الإضافي من قبل الطبقة العاملة لدخولها في حدود الكفاف فكيف يتسنى لها التوسع في الطلب؟ ومن أين يأتي الطلب الإضافي؟ حسب روز يأتي الطلب

(1) المرجع السابق، ص ص 61-65.

(2) احمد جمال الديم موسى، مرجع سابق ، ص 57.

الإضافي بخلق أسواق (منافذ) جديدة عن طريق التجارة مع بلاد تسودها أنظمة إقتصادية غير رأسمالية.

ومن خلال تحليل روزا لكسمبورج أن العلاقات الإقتصادية الدولية هي علاقات سيطرة وتبعية، سيطرة من قبل الغرب الرأسمالي على مقدرات الجنوب المتخلف Underdeveloped South وتبعية من الجنوب الذي ظل متخلفاً وتابعاً للشمال والغرب المتقدم، فالأسواق الخارجية في الدول المتخلفة تلعب دورين أساسيين:

(1) تشكل سوقاً للطلب على المنتجات المصنعة في البلاد الرأسمالية وبهذا يتم التخلص من الفائض.

(2) تكون مصدراً للمواد الأولية التي تتطلبها الصناعات الرأسمالية ولهذا فإن وصف العلاقات الإقتصادية على أنها علاقات تجارية يكون وصفاً غير مطابق لأن التجارة والتبادل تكون بين طرفين لكل منهما أهدافه وسلطاته وحريته، ولا مكان لتلك الأشياء في عالم الإمبريالية التبعية الذي صنعه الرأسمالية العالمية⁽¹⁾.

ثالثاً نظرية التنمية غير المتكافئة (سمير أمين):

أكد سمير أمين وهو إقتصادي مصري من أشهر كتاب مدرسة التبعية في العالم على حقيقة التبادل غير المتكافئ بين دول المراكز (الدول الصناعية) وبين دول المحيط أو الاطراف (الدول المتخلفة التالية)⁽²⁾. قد إنتقد سمير أمين الأساس الذي أقيمت عليه النظريات التقليدية في التجارة الدولية مثل المزايا النسبية وغيرها، فالتجارة الدولية من وجهة نظره ما هي إلا حصيلة علاقات متشابكة نشأت وتكونت تاريخياً بين دول المراكز ودول الأطراف، فمنذ قيام التخصص الدولي سخرت إقتصاديات وأسواق الأطراف لخدمة المراكز وتبعيةها في كل تقلباتها وأزماتها، سواء تم ذلك في صورة إحتلال عسكري خلال حقبة الاستعمار التي إمتدت من عام 1800م حتى الحرب العالمية الثانية، في صورة احكام السيطرة الإقتصادية للشمال على الجنوب من خلال ما هو حادث عن طريق تنظيمات وآليات ضغط دولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي⁽³⁾.

(1) رضا عبدالسلام، مرجع سابق ، ص 69-71.

(2) احمد جمال الدين، مرجع سابق ، ص 172.

(3) رضا عبد السلام، مرجع سابق ، ص ص 71-72.

إنتهى سمير إلى التأكيد على ضرورة فهم أواصر الصلة التي ربطت الأطراف بالمراكز لحقب طويلة والشروع في عملية تنمية حقيقية Real Development Process اعتماده على الذات من غير الإنعزال عن العالم الخارجي وذلك بالتركيز على القطاعات الأكثر تميزاً وتميئتها وكذلك إعتبر سمير أمين التكيف مع النظام الإقتصادي العالمي المعاصر يعني الانتحار Suicide⁽¹⁾.

وقد أرجع سمير أمين نظريته للأسباب الآتية:

- (1) إستثمار الفوائض المنخفضة في المراكز داخل أسواق الأطراف بغرض إحكام ربطها.
 - (2) المحافظة على الإرتفاع المستمر في المعدل المتوسط للفائدة الذي كان يسجل ميلاً للإنخفاض في المراكز لأن عرض رأس المال كبيراً فيكون العائد على استثماره (الفائدة) منخفضاً ولذا كان لابد من التصريف الخارجي لتخفيض حجم الفائض بالمراكز عند الحدود التي تسمح بعوائد عالية أو معتدلة.
 - (3) بالنسبة للمرحلة المعاصرة تغيرت طبيعة العلاقات بين المركز والأطراف ولكن لم تتغير في الحقيقة أهداف تلك العلاقة فيكفي مجرد حمل براءة إختراع أو علامة تجارية لاستنزاف الملايين من الأطراف، كما أنه يمكن مبادلة جهاز كمبيوتر استغرق إنتاجه بضع دقائق بعائد موظف درجة أولى من الجنوب في عام كامل، مما يعمق صور التبادل غير المتكافئ⁽²⁾.
- ومما سبق نستطيع القول أن تباين السلع التي تدخل في التجارة الدولية وتباين أثمانها يرجع إلى إختلاف الفن الإنتاجي السائد في الدول المختلفة وإلى إختلاف الدول في تملكها لعناصر الإنتاج فيما يلي :

1. ظروف الطلب على السلع المختلفة.
2. الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج.
3. التجارة في السلع المتميزة.
4. تقسيم الاسواق والتخصص الدولي.

وليس في مقدور واحد منها على حده أن يعطينا تفسيراً كاملاً لها.

(1) احمد جمال، مرجع سابق ، ص76.

(2) رضا عبدالسلام، مرجع سابق ، ص ص 72-73.

وعلى ذلك فإن هذه العوامل مجتمعة هي التي تعطينا تفسيراً كاملاً لظاهرة التجارة الدولية، ولا تكفي كل فكرة أو نظرية من تلك الأفكار والنظريات التي تعرضنا لها مأخوذة على حده لتقدم أساس عام كافي لتفسير التخصص الدولي والتجارة الدولية.

كما نستنتج أن التبادل الدولي بصورته الحالية يؤدي إلى إتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، كما أنها تتعارض مع ما خلصت إليه النظرية التقليدية ونظرية هكشر- أولين عن أن التبادل الدولي يؤدي إلى تضيق هذه الفجوة.

المبحث الثاني: مفهوم العولمة الاقتصادية والتكتلات والمؤسسات الدولية

المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية Globalization

أولاً : تعريف العولمة الاقتصادية:

العولمة هي واحدة من ثلاثة كلمات عربية جرى طرحها لترجمة الكلمة الإنجليزية Globalization والكلمتان الأخريان هما الكوكبة والكونية، والعولمة في اللسان العربي مشتقة من العالم ويتصل بها فعل عولم على وزن فوعل ونلاحظ في دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل⁽¹⁾.

1- تعريف صندوق النقد الدولي:-

فقد عرف العولمة في تقرير (آفاق الإقتصاد العالمي) بأنها تزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى إنتشار التكنولوجيا⁽²⁾.

2- تعريف مركز دراسات الوحدة العربية:

عرف المركز العولمة بأنها تتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع والخدمات بين الدول على النطاق العالمي⁽³⁾.

3- تعريف العولمة الاقتصادية:

تعرف العولمة الإقتصادية بأنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود القومية⁽⁴⁾.

4- تعريف اللجنة الأوروبية:-

هي العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والانتاج في الدول المختلفة معتمدة كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال والتقنية⁽⁵⁾.

(1) بول سالم، 1998م، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 55.

(2) جورج لورج عرض محمود رؤوف، (د ت) ، إدارة العولمة، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، د.ت، ص 12.

(3) السيد ياسين، 1998م، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 27.

(4) محمد سعيد زعرور، 1989م، العولمة ما هيها- آثارها- اهدافها، دار البيان، عمان، ص 14.

(5) عمر صقر، 2001م، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ص 5.

وبناء على ما سبق يمكن أن نستنتج منها أن العولمة هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات من خلال عمليات إنتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال والأفكار والتقنية دون إعتبار للأنظمة والحضارات والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.

ثانياً : نشأة وظهور العولمة الاقتصادية:-

ظهرت العولمة كمصطلح حديث الظهور بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي والكتلة الإشتراكية في نهاية الثمانينات من القرن السابق وحلول الرأسمالية العالمية والتي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية وتحول العالم إلى القطبية الأحادية.

ومنذ منتصف التسعينات بدأ إبراز مفهوم العولمة بإعتباره تعبيراً عن هذه التحولات بإعتبار أن العالم أصبح سوق وقرية عالمية واحدة تنقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود، وامتد الأمر ليشمل إنشاء مؤسسات عالمية جديدة للإسراع في هذا التحول ومن ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994م⁽¹⁾.

هناك أربعة عناصر أساسية أدت إلى بروز العولمة الإقتصادية وهي :-

- 1- تحرير التجارة الدولية.
- 2- تدفق الاستثمارات المباشرة.
- 3- الثورة المعرفية.
- 4- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثاً: الأطر التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية:

وقد قامت العولمة على إطار مؤسس تملك الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة المباشرة عليه، وهو مكون من نظام استثماري عالمي بإدارة البنك الدولي (IBRD) ونظام نقدي بإدارة صندوق النقد الدولي ويضاف إليهما نظام تجاري عالمي بإدارة منظمة التجارة العالمية (WTO) التي خلقتها إتفاقية الجات⁽²⁾.

وقد صاحب العولمة ظهور مؤسسات تختص بتقويم العمليات الإنتاجية والإدارية والتنظيمية للشركات والصناعات في العالم، وتمنح شهادات للمقاييس والجودة بأسمها مثل الأيزو (ISO).

(1) نعيم إبراهيم الظافر، 2010م، إدارة العولمة وانواعها، ، عالم الكتب الحديث، اريد الأردن، ص 14.

(2) عثمان ابو حرب، 2008م، الاقتصاد الدولي، ط1، دار السلامة، عمان ص ص 73-74.

وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات وشهاداتها غير ملزمة فإنها تمارس دوراً مؤثراً في الإقتصاد العالمي وهكذا تطورت أعمال وأدوار هذه المنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى لتلعب دور الحراسة للنظام الإقتصادي العالمي، فتنظم هيكله وتراقب بشكل مستمر إلتزام الدول بتحرير إقتصادياتها وأسواقها والإنتقال إلى نظام السوق⁽¹⁾.

فالعولمة الإقتصادية في حقيقته نظام إقتصادي رأسمالي عالمي جديد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وهي مرحلة تاريخية من مراحل تحول العالم كما أنها تعني إندياح أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال وانتقال القوى العاملة ، وانتقال التقانة ضمن إطار رأسمالية حرية السوق وتوزيع الإنتاج التصنيعي سواء كان زراعياً أو صناعياً أو غير ذلك عبر الحدود عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وتكامل اسواق رأس المال وانتشار المبيعات مما يعني تحول العالم إلى منظمة من العلاقات الاقتصادية الدولية المتشابكة⁽²⁾.

رابعاً: الجات والعولمة الاقتصادية:

إجتمع مندوبو 23 دولة غنية في جنيف عام 1974م وأسرعوا في إجراء مفاوضات اسفرت عن مولد هذه الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات في الأول من يناير 1948م⁽³⁾، فالجات هي إطار مؤسس لمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد المتفق عليها، وهي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، وهي إطار للإشراف على تجارة السلع في العالم (باستثناء البترول) والمقدرة بنحو 90% من جملة التجارة العالمية.

1- المبادئ التي تقوم عليها الجات :

تقوم الجات على المبادئ الآتية:-

(1) عدم التمييز.

(2) المصادقية.

(1) بول سالم، مرجع سابق ، ص 62.

(2) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، 2010م، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، ص 229.

(3) سمير محمد عبد العزيز، 2001م، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية ، مكتبة الاشعاع الفنية الاسكندرية، ص 13.

(3) التفاضل في إطار الجات.

(4) المعاملة التجارية.

(5) التبادلية.

2- أهداف الجات:

وتهدف الجات إلى مايلي:

- (1) رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- (2) السعي نحو تحقيق التوظيف الكامل للدول الأعضاء.
- (3) تنشيط الطلب الفعال.
- (4) رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- (5) الاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية.
- (6) تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- (7) سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الدولية.
- (8) خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- (9) إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية⁽¹⁾.

ويمكن القول بأن إتفاقية الجات بإعتبارها كياناً أو إطاراً مؤقتاً تحول بدءاً من عام 1995م إلى منظمة التجارة العالمية التي تمثل إحدى المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمنبثقة عنها وتتشابه في الخط العام لتوجهاتها مع كل من المؤسسات المالية الأخرى، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير في أنها تتقيد بالخط العام وهو تحرير النظام العالمي تجارياً (الجات) ونقداً (صندوق النقد الدولي) ومالياً (البنك الدولي).

بذلك إنطلقت العولمة الإقتصادية بعد ان تأسست أذرعها الرئيسية وهي صندوق النقد الدولي الذي يهدف لتحرير النظام العالمي في المجال النقدي والذي تأسس بمقتضى إتفاقية برينتون وودز عام 1944م وبدأ

(1) المرجع السابق، ص ص 13 - 19.

نشاطه عام 1947م، وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يهدف لتحرير النظام العالمي في المجال المالي للقيام بالمشروعات الزراعية والصناعية بتقديم قروض طويلة الأجل.

خامساً: أهمية العولمة الاقتصادية:-

تكمن أهمية العولمة في النقاط التالية:-

1- توحيد الأسواق جميعها لتصبح سوق واحدة دائمة التوسع والإتساع لتشمل العالم بأسره وفي الوقت الذي يصبح فيه العالم سوق رائجة للمنتجات لتحقق للعالم مايلي:-

(1) ميزة الإتاحة الفورية الشاملة والعرض الفوري المتكامل لكافة المنتجات (السلع، الخدمات، الأفكار) وعدم حدوث اختناقات بسبب الندرة أو حدوث تكس نتيجة للفائض أو حدوث ازمات.

(2) ميزة الاستهلاك الواسع بالنسبة للمنتجات وبما يضمن سرعة التصريف.

(3) ميزة السهولة واليسر والراحة والحرية في الإختيار الواسع بالنسبة للمستهلكين والوكلاء والموزعين.

2- ظهور مجتمعات وتكتلات الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية وما تملكه من مزايا تنافسية فائقة.

3- تحقيق الشفافية الكاملة: فالمصارحة والمكاشفة والشفافية هي رمز العولمة الإقتصادية، حيث يتمكن الإنسان من معرفة كل شئ ساعة حدوثه ومن ثم تتحقق عدة مزايا رئيسة منها:

(1) عدم وجود اخطاء في إتخاذ القرار نتيجة لوفرة البيانات وانخفاض درجة عدم التأكد.

(2) زيادة فاعلية المشروعات في تحقيق أهدافها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية وما يتصل أيضاً بالكوادر البشرية.

4- تنقل السلع والمنتجات الدولية بكل سهولة ويسر حتى من الدول النامية وتوسيع التجارة ونمو الناتج العالمي بصورة سريعة⁽¹⁾.

5- ظهور الإقتصاد المعرفي الجديد: وهو اقتصاد تكنولوجيا المعلومات، فلقد أصبح معروفاً أنه كلما زادت القدرة على تداول المعلومات بالسرعة المناسبة كلما زادت معدلات التقدم، ففي ظل ثورة المعلومات وثورة الإتصالات التي توفرها العولمة أصبح الإقتصاد المعرفي الجديد قادر على تقديم سلع ومنتجات وخدمات دائمة التطور والتحديث خلال فترات زمنية قصيرة للغاية، وتشجيع براءة

(1) محسن احمد الخضيرى، 2001م، العولمة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 205.

الإختراع وتحويلها إلى المجالات التطبيقية بسرعة وكفاءة، بل أصبح الإقتصاد المعرفي الجديد من أهم عوامل إختصار مراحل التقدم⁽¹⁾.

سادساً: مخاطر العولمة الإقتصادية:

كما أن للعولمة الإقتصادية مزايا عديدة وإيجابيات عظيمة لا يمكن إنكارها، ولكن مع هذا فإن للعولمة الإقتصادية مخاطر كبرى يجب التنبيه لها لتفاديها على مجتمعاتنا واقتصادياتنا.

1- توسيع دائرة الفقر ونشر البطالة:

(1) في ظل العولمة الإقتصادية إنحصرت الثروة في حفنة التجار والشركات العالمية، ومن ذلك أن 20% من القوى العاملة في العالم سيعتمد عليها في النشاط الإقتصادي مع بقاء 80% منهم في حالة بطالة بسبب الإعتقاد شبه الكامل على التقنية الحديثة دون الأيدي العاملة⁽²⁾.

(2) مضاعفة الديون طويل الأجل على الدول النامية: كان مجموع الديون طويلة الأجل على الدول النامية عام 1970م حوالي 62 مليار دولار، وزادت سبع مرات فوصلت 480 مليار دولار عام 1980م، ثم زادت 32 مرة لتصبح 2000 مليار دولار عام 1996م، ولأن الدول النامية أصبحت تضيق من ثقل ديونها فلقد مكن ذلك البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية من إجبار تلك الدول على إعادة تشكيل إقتصادها وقبول الشروط التي تتوافق مع مصالح أصحاب المال العالمي، وأصبح الإقتصاد موجهاً لعملية تحصيل الديون مما أنتج زيادة في البطالة وتباطؤ في النشاط الإقتصادي⁽³⁾.

2- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول: في ظل العولمة الإقتصادية يصبح العالم قرية صغيرة يجوز التدخل في أركانها بدعوى إستعادة الديمقراطية أو رعاية حقوق الإنسان أو حماية الاقليات المهددين من الأغلبية أو حماية البيئة، ولكن من الذي يقرر التدخل من عدمه؟ هل هو مجلس الأمن؟ أم هل هي الأمم المتحدة؟ أم هي الولايات المتحدة الأمريكية؟.

ولقد إتسمت العلاقات الإقتصادية الدولية بمدى الخضوع للولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت عملية التدخل في شؤون الدول تعبر عن رغبة أمريكا وإرادتها.

(1) محمد الجوهر، 2002، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الامين، القاهرة، ص55.

(2) عبد الحي زلوم، 2000م، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص7.

(3) المرجع السابق، ص73.

إن التدخل الخارجي بواسطة أمريكا والدول الأوروبية في شئون الدول النامية هو نوع من السيطرة والهيمنة بل هو استعمار جديد تحت سيادة قانون العولمة بدعوى حقوق الانسان وحماية واستعادة الديمقراطية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية:

أولاً : صندوق النقد الدولي IMF:

1- تعريف صندوق النقد الدولي:

هو منظمة متخصصة من منظمات الأمم المتحدة أنشئت بموجب معاهدة دولية للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع دول العالم تقريباً وعددهم 184 دولة (2008)⁽²⁾.

2- نشأة صندوق النقد الدولي: تم إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية برتون وودز يوليو 1944م لكن لم يدخل حيز التنفيذ إلا في 27 ديسمبر 1945م.

3- أهداف صندوق النقد الدولي: إن الدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي هو دور استراتيجي بالدرجة الأولى يتعلق بالسياسات النقدية والمالية والعمل على وضع القواعد والسياسات المالية للدول المتعثرة بما يكفل إعادة هيكلة اقتصادها وترتيب اولوياتها، وفي سبيل ذلك يستهدف الصندوق تنظيم حركة مدفوعات الدول الأعضاء والرقابة على عملاتها وعلى سياساتها المالية والنقدية التي قد تؤثر في حركة التجارة الخارجية لـ استيراداً وتصديراً⁽³⁾. وقد أنشئ الصندوق من أجل أهداف معينة تتمثل في البنود التالية :-

- (1) تشجيع التعاون الدولي في المجالات النقدية والمصرفية.
- (2) القروض للدول الأعضاء لمساعدتها في التغلب على المشكلات الناتجة عن العجز في موازين المدفوعات.
- (3) توسيع التبادل التجاري والتنسيق بين الأعضاء
- (4) استقرار أسعار الصرف.

(1) محمد الجوهري، مرجع سابق ، ص ص72-73.

(2) طارق فاروق الحصري، 2010م، الاقتصاد الدولي ، ط.1، المكتبة العصرية، المنصورة، ص 151.

(3) سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 21.

(5) تصحيح أوجه الخلل في موازين المدفوعات للدول الأعضاء⁽¹⁾.

4- تغيير أهداف صندوق النقد الدولي: ومع مرور الوقت تحول هدف صندوق النقد الدولي من المحافظة على أسعار الصرف إلى الأقرض، وقد بدأ هذا التحول بعد عام 1971م ومن ثم بدأت مآسي صندوق النقد الدولي تتوالى على البلدان المستدينة⁽²⁾. ويتمثل ذلك فيما يلي:

(1) برنامج الإصلاح الإقتصادي: وذلك في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي عن طريق إقرار سياسات مالية الهدف منها خفض العجز في الموازنة العامة من خلال إتجاهين متوازيين ومتزامنين هما:

أ. خفض الانفاق العام وزيادة الإيرادات العامة.

ب. إقرار سياسات نقدية الغرض منها إتباع سياسة إنكماشية تعمل على الحد من الطلب الكلي الفعال ومن الأدوات التي تستخدم في ذلك تحديد السقوف الإئتمانية للبنوك ورفع معدلات الفائدة وإصدار سندات الخزنة وتحرير وتوحيد سعر الصرف في سعر واحد واقعي ناشئ عن تفاعل العرض والطلب وتحرير التجارة الخارجية مع إتاحة دور متعظم للقطاع الخاص في ظل آليات العرض والطلب⁽³⁾.

5 - شروط برنامج الإصلاح الإقتصادي:

ومن ابرز شروط هذا البرنامج:-

(1) رفع يد الدولة عن إدارة الموارد الإقتصادية.

(2) إلغاء الدعم على السلع الاساسية.

(3) خصخصة القطاع العام.

(4) الإنفتاح على الاستثمارات الأجنبية.

(5) تخفيض العملات المحلية أمام العملات الأجنبية.

(1) انور ماجد، 2002م، العولمة وابعادها الاستراتيجية، مركز الشرق الاوسط للبحوث والدراسات القانونية، بيروت، ص21.

(2) محمد رؤوف حامد، د ت ، إدارة العولمة، سلسلة كراسات المكتبة الاكاديمية، (بدون بلد)، ، ص23.

(3) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق ، ص22.

ومن وراء هذه الشروط الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت صاحبة الكلمة في البنك الدولي من خلال تحويلات الصندوق التي قدمتها إليه والتي تبلغ 10% من رأس مال الصندوق⁽¹⁾، وتهمل هذه البرامج الجوانب الإجتماعية وهو ما أدى إلى إندلاع الإضطرابات الشعبية في دول العالم الثالث، حتى إعتبر البعض أن صندوق النقد الدولي هو عدو الشعوب⁽²⁾.

6- إستخدام الصندوق كوعاء لأموال الممولين الإمبرياليين: لقد استخدم صندوق النقد الدولي بفعالية عالية ليكون وعاء يختزن أموال الممولين الإمبرياليين ويقوم باعادة إقراضها للدول المتخلفة التي تلتزم بتسديد كامل قيمة الدين وما يترتب عليه من فائدة بنكية بغض النظر عن جدوى المشاريع الإقتصادية التي جرى إنفاق هذه القروض عليها⁽³⁾، غير أن الصندوق يتوقف عن مساعدة الدولة- أي عن تقديم القروض- إذا تبين أن الدولة لا تحسن إستخدام تلك المساعدات، مثل أن تنفق الدولارات في شراء السلع الاستهلاكية أو سلع الترفيه الاجنبية أو في المغالاة في الإنفاق على التسليح وهكذا... أما إذا لم تؤدي المساعدات إلى إصلاح ميزان مدفوعاتها فيتعين على الصندوق أن يقوم بدراسة واسعة عن إقتصاديات الدولة وكثيراً ما ينصح بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها⁽⁴⁾.

وحسب تقديرات البنك الدولي فبعد أن كان عدد الذين هم تحت خط الفقر في العالم قد وصل في عام 1993م إلى الف وثلاثمائة مليون انسان قدارتفع عددهم في عام 1998م ليصل إلى الف وخمسمائة مليون انسان في العالم معظمهم من بلدان العالم الثالث⁽⁵⁾.

ومما سبق نخلص إلى أن صندوق النقد الدولي من خلال خطته وبرامجه ونصائحه لم يتمكن من تحقيق معظم أهدافه خاصة فيما يتعلق بدعم التنمية وتحقيق الاستقرار في العلاقات الإقتصادية الدولية، بعد أن تحول هدفه من المحافظة على الاسعار إلى الاقراض.

ثانياً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير:-

1- تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير: أنشئ البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي بتاريخ موحد وأهداف متناغمة بدأت ببناء الذات وأنتهت بأحتواء الآخرين بموجب اتفاقية بريتون وودز في عام

(1) انور ماجد، مرجع سابق ، ص47.

(2) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق ، ص171.

(3) محمد مقداوي، 2002م، العولمة سيف واحدة ورقاب كثيرة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ص18.

(4) اشرف احمد العدلي، 2006م، التجارة الدولية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص32.

(5) انور ماجد، مرجع سابق ، ص44.

1944م وبحضور ممثلي أربع وأربعين دولة ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 1945م، وتعتبر واشنطن المقر الرئيسي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2- أهداف البنك: من أهداف البنك الدولي للإعمار والتنمية المساعدة على إعمار دول البنك الأعضاء بعدما تعرض اقتصادها للانهيار نتيجة الحرب العالمية الثانية فكان من أهم أهدافه تنمية هذه الدول عن طريق استثمار رؤوس الأموال في اغراض انتاجية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية والعمل على تحقيق التطوير والنمو المتوازن للتجارة الدولية⁽¹⁾.

ومن أبرز أهداف البنك الدولي أيضاً إصلاح المسار الاقتصادي وإعادة هيكلة الإقتصاديات للدول المتعثرة، والهدف الرئيسي للبنك الدولي للأنشاء والتعمير هو الإقراض بهدف تشجيع الدول على انشاء المشروعات واصلاح السياسات الإقتصادية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

3- المؤسسات المالية التي تندرج تحت مظلة البنك الدولي:

قد إمتد نشاط البنك الدولي ليشمل فرعين جديدين هما:

(1) مؤسسة المعونة الدولية: وتقدم قروضها بشروط ميسرة تجعلها أقرب للمنحة وتخصص للدول الفقيرة.

(2) مؤسسة التمويل الدولي: وهي تقدم قروضها على أسس تجارية بحتة لمشروعات القطاع الخاص دون الحاجة إلى الحصول على ضمان من حكومات الدول التي تقام المشروعات عليها، وذلك على عكس قروض البنك الدولي الأخرى التي يشترط الحصول على تلك الضمانات مسبقاً .

4- شروط البنك الدولي للأنشاء والتعمير في مجال الأقراض والمنح: لابد من توافر شروط قبل منح أي قرض لأية دولة ومن أهم هذه الشروط:

(1) الحصول على صك أو شهادة من صندوق النقد الدولي تشهد بصلاحية السياسات الاقتصادية التي تتبعها تلك الدولة فنياً واقتصادياً.

(2) عرض نتائج المفاوضات التي تتم بشأن المشروعات سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل على مجلس المديرين المكون من 172 دولة للتصويت عليها⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق ، ص42.

(2) سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص22.

لقد عكست سياسات البنك إحيائه إلى الايدولوجية الفردية الانجلو أمريكية ووقعت هذه السياسات في نفس خطأ صندوق النقد الدولي بخصوص أحادية الرؤية وعدم الأخذ في الاعتبار تجارب شرق آسيا والتجربة اليابانية حيث تميزت هذه التجارب بدور فعال للحكومة⁽²⁾.

خصائص القروض التي يقدمها البنك الدولي:

- (1) تمنح القروض عادة لمشروعات محددة يشترط فيها أن تكون معده إعداداً جيداً من قبل الدولة المقترضة وأن تكون ذات عائد مضمون وأن تتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية لتسهيل نجاح هذه المشروعات.
- (2) يمنح البنك قروضه بسعر يقل عن سعر الفائدة السائد في السوق المالية العالمية، بإعتبار أن البنك يحصل على معظم الموارد المالية التي يقرضها عن طريق إقتراضات متوسطة الأجل من أسواق رأس المال في مختلف أنحاء العالم.
- (3) تكون فترة السماح 2-5 سنوات قبل فترة سداد أصل الدين وتصل إلى فترات من 15-20 سنة.
- (4) يرسل البنك بعثات من موظفيه إلى الدولة المستفيدة للتأكد من توفر شروط وظروف الأقرض المشار إليها⁽³⁾.

ثالثاً: منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organiztion:

1- إنشاؤها:- نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات اورجواي (جات 1994م) في مادتها الأولى والثانية على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الإطار المؤسس المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين اعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بها. وقد حلت محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات التي عرفت بها الجات لتصبح واحدة من أعمدة العولمة الثلاث⁽⁴⁾.

2- منظمة التجارة العالمية ومبدأ حرية التجارة:-

تقوم المنظمة على مبادئ الفكر الإقتصادي الذي ينادي بحرية التجارة، ومهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة ببسر وحرية وبشكل يمكن توقعه.

(1) المرجع السابق، ص ص22-23.

(2) جورج لودج، مرجع سابق، ص 24.

(3) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 182.

(4) جورج لودج، مرجع سابق، ص 26.

وقد عبر إعلان مراكش في المغرب الموقع في أكتوبر 1994م الذي أقر إنشاء المنظمة عن أن تحرير التجارة يهدف إلى تقوية النظام التجاري وزيادة حجم التجارة العالمية والاستثمار والتوظيف ونمو الدخل في العالم كله⁽¹⁾.

3- أهداف منظمة التجارة العالمية:

من أهداف منظمة التجارة العالمية مايلي:

- (1) تعمل على حرية المبادلات التجارية في جميع المجالات مثل تجارة السلع وتجارة الخدمات والعقود والمشتريات الحكومية بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية والتدابير التجارية المتعلقة بالانتخابات⁽²⁾.
- (2) أنها تعد من الآليات الهامة في انتشار وتوسيع ظاهرة العولمة أو بعبارة أخرى إعطاء الفرصة للقوى الكبرى في السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية على دول العالم⁽³⁾.
- (3) الخضوع لقوانين العرض والطلب والجودة وذلك بتحرير التجارة خلال مدة أقصاها عشر سنوات هي مدة السماح التي يمكن توفيرها للدولة العضوة حيث أن من شروط عولمة التجارة ادخال اصلاحات في الادوار الإقتصادية وفي الصناعة المصرفية والتخلص من الدعم الحكومي للمنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية ورفع القيود التي تحد من تحرير رأس المال⁽⁴⁾.

4- صفتها القانونية:

لها صفة قانونية مستقلة تتمتع بكافة الحقوق والإمتيازات الممنوحة لوكالات الأمم المتحدة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسس الذي يحوي كافة الإتفاقيات والإجراءات الحاكمة لتسوية النزاعات التجارية ومراجعة تطبيق السياسات التجارية⁽⁵⁾.

وقد أخذت مركزها القانوني مما يلي:

- (1) تمنح كل دولة عضو من اعضائها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها.
- (2) تمنح كل دول عضو إمتيازات وحصانات لمباشرة مهامها.

(1) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص191.

(2) المرجع السابق، ص24.

(3) محمد محمد سكران، 2003م ، العولمة والثقافة العربية رؤية نقدية، دار قباء، (بدون بلد) ، ص23.

(4) سمير صارم، 2000، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ، دار الفكر المعاصر، دمشق، ص29.

(5) المرجع السابق، ص49.

(3) تمنح كل دول عضو لموظفي المنظمة وممثلي الأعضاء الإمتيازات والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة.

(4) تكون الإمتيازات والحصانات التي يمنحها العضو للمنظمة وإلى موظفيها إلى ممثلي الأعضاء مثل الإمتيازات و الحصانات المنصوص عليها في إتفاقية إمتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة التي إعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1974م⁽¹⁾.

5- أهم بنود منظمة التجارة العالمية:

هذه أهم البنود التي تقوم عليها المنظمة العالمية وتفرضها على أعضائها:

(1) من حق المستثمرين الأجانب ومن حق الشركات الاجنبية في بلد ما أن تحصل على كافة الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح للمستثمرين الوطنيين وللشركات الوطنية.

(2) إتساع حق الملكية الفكرية ليشمل كل الصناعات والتطبيقات التكنولوجية ومعروف أن هذا الحق كان لمنتج السلعة فقط ويتم توارثه لمدة خمسون عاما ثم يسقط بعد هذه المدة، ولكن الجديد الذي جاءت به الإتفاقية أن هذا الحق اصبح لمنتج السلعة ولأول من استخدمها، ولايسقط هذا الحق مهما طالت المدة، وعلى دول العالم الثالث التي ترغب في شراء التكنولوجيا بأن تدفع ثمن السلعة لمن إخترعها ولأول من استخدمها اي أن تدفع الثمن مضاعفاً .

(3) إتساع مفهوم الخدمات تشمل كل الأنشطة حتى مزاولة مهنة التدريس والمحاماة مثلا، فتتص الإتفاقية على حرية دخول وخروج أي نشاط خدمي دون أي إعتراض من الدولة الموقعة على الإتفاقية، ولكن الدول المتقدمة تضع قيود شديدة على هجرة العمالة وترغب في استخدام هذه الخدمات وهذا يعد تناقضاً .

(4) إعطاء المنظمة الحق في إرسال مفتشين لفحص أموال الدولة الموقعة على الإتفاقية بصفة دورية كل خمسة سنوات.

(5) إنه يجب على جميع الدول الموقعة على الإتفاقية تعديل أوضاعها أي تشريعاتها الدولية الداخلية وفقاً لنصوصها خلال مدة معينة حددتها هذه الإتفاقية.

(1) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق ، ص71.

(6) إن من ينشئ على الإتفافية يحرم تلقائياً من التسهيلات التي تتبادلها الأطراف الموقعة عليها فيما بينهم⁽¹⁾.

يتضح مما سبق أن منظمة التجارة الدولية أصبحت لها سلطات بلا حدود فهي الأمر الناهي وقد جعلت لنفسها جهاز تفتيش داخل الدول الموقعة عليها ولها الحق في إغلاق أهم الأسواق العالمية في وجه صادرات أي دولة تتشوق عليها، أما الدولة التي لم تنضم إليها فلا تقبل عضويتها إلا بعد أن تقوم هذه الدولة بالعديد من الإجراءات في مجال تحرير التجارة أي إثبات حسن النية وتقديم فروض الولاء والطاعة.

6- المبادئ التي تقوم عليها المنظمة :

تقوم المنظمة الدولية على مجموعة من المبادئ استمدت من إتفاقية الجات ونذكر منها:

- (1) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) Most Favored Nation ويقصد بها عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدول الأخرى.
- (2) مبدأ المعاملة الوطنية: ويقصد به عدم التفرقة بين السلع المنتجة محليا وبين السلع المستوردة.
- (3) إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالضرائب الجمركية.
- (4) مبدأ الشفافية: ويقصد به توفير المعلومات للمستثمرين والمراجعين والمستوردين وبالتالي على الدولة أن تنشر جميع المعلومات وتوفرها لكل من يطلبها.
- (5) مبدأ التجارة العادلة: ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدره والكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة⁽²⁾.

المطلب الثالث : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات:

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر نورد منها ما يلي :

- 1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة وذلك عن طرق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى⁽³⁾.

(1) محمد محمد سكران، مرجع سابق ، ص ص21-23.

(2) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق ، ص ص 192-193.

(3) جون هدسون، مرجع سابق ، ص 700.

2- يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى أجنبية أو ممارسة السيطرة أو لها تأثير كبير على إدارة الشركة الأجنبية¹.

3- استثمارات تهدف إلى الحصول على فائدة طويلة الأمد في مؤسسات أو منشآت خارج حدود بلد المستثمر ، وتشمل العلاقة منشأة أو مؤسسة أو ربما دولة مع جهة خارجية تشمل الشركات العابرة للقوميات أو متعددة الجنسيات التي تقوم بإدارة الإنتاج أو تقديم الخدمات في بلدين على الأقل² .

4- تعريف صندوق النقد الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على إدارة المؤسسة³.

وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها ، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين نوعين.

5- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين

للاستثمارات الأجنبية، أما التعريف الأول فهو: تحرير حركات رؤوس الأول الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة. وهذا التعريف يعتبر أن الاستثمارات المباشرة أنها لكل الإستثمارات المخصصة من أجل إقامة روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسة ما وخاصة الاستثمارات التي تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

1- إنشاء أو توسيع مؤسسة، فرع أو شركة تابعة.

2- مساهمة في إنشاء مؤسسة أو مشروع جديد.

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki>

² <http://www.arab-api.org>

³ <http://41.223.201.247/videoplayer>

3- ونشير إلى أن هذا التعريف لا يتحدث إلا للاستثمار المحقق من قبل غير المقيمين. ويعطي هذا التعريف أيضا القروض المالية ذات المدى الطويل (أكثر من خمس سنوات) المقدمة من طرف الشركة الأم لإحدى فروعها في الخارج طبيعة الاستثمارات المباشرة.

أما التعريف الثاني تأخذ به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من أجل أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن يكون إلا إنطلاقاً من توحيد التعريف المستعملة من طرف الدول الأصلية للاستثمار والدول المضيفة¹.

ولهذا فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء فيها. عند القيام بجمع المعلومات حول الاستثمارات المباشرة ويتخلل التعريف الثاني في أنه كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة أشخاص طبيعيين مرتبطين مع بعضهم، أو كل مجموعة مؤسسات يملكون مؤسسة أو لا يملكون شخصية معنوية بعد مستثمراً أجنبياً مباشراً، إذ كان يملك مؤسسة استثمارية، بمعنى فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.

ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصائص التالية:

- 1- أكثر استراتيجيات دخول الشركات متعددة الجنسيات للأسواق الخارجية مخاطرة وتورطاً، ولكنها تحقق عادة عائد عالياً بالمقارنة بمثيلاتها من الاستثمارات الأخرى.
- 2- في الاستثمار الأجنبي المباشر تكون كل الاستثمارات في السوق الخارجية ملكاً للشركة متعددة الجنسية وحدها.
- 4- ويمكن أن يأخذ هذا الاستثمار شكل إقامة مصانع في السوق الخارجية لتصنيع أو تجميع منتجات معينة ويمكن أن يكون ذلك امتلاك منافذ للتوزيع في هذه السوق⁽²⁾.
- 5- إن المستثمرين لا يحتفظون فقط بحق ملكية هذه المنشأة الأجنبية ولكنهم يحتفظون بحق الإدارة والتحكم في كل عمليات المنشأة الأجنبية⁽³⁾.

¹ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=33465041>

(2) نعيم حافظ، 1999م، أساسيات إدارة التسويق، دار القلم، (بدون بلد) ص 478.

(3) جون هيدسون، مرجع سابق، ص 700.

ثالثاً: الشركات متعددة الجنسيات:

1- ما هية الشركات متعددة الجنسيات: وهي إحدى أذرع العولمة الإقتصادية ويقصد بها تلك الشركات العملاقة التي نقلت الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ماوراء الحدود القومية ولقد أصبحت هذه الشركات هي المنظم المركزي للأنشطة الإقتصادية في العالم كله⁽¹⁾، والشركات متعددة الجنسيات تسيطر على المعاملات الدولية من خلال الاستثمار المباشر وصوره المتعدد وتنقلات رأس المال والمعرفة التكنولوجية. هي شركات لها فروع ومناطق متعددة في الكثير من دول العالم وتنقل السلع والمواد الأولية والأجهزة والآلات والخبرات الإدارية بين هذه الفروع وتنظم الإنتاج والتسويق بهدف تحقيق الحد الأقصى من الأرباح وتحويلها إلى المركز الرئيسي.

2- أهم الخصائص والسمات للشركات متعددة الجنسيات:

تتميز الشركات متعدد الجنسيات بمميزات معينة أهمها:-

(1) ضخامة حجمها: والمراد بالحجم هو ضخامة حجم رقم المبيعات وليس المراد به مقدار رأس المال ولا القوى العاملة ولا حجم إنتاج السلعة المعينة.

(2) تنوع الأنشطة: لا تقتصر الشركة متعددة الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسة تصطبح أحيانا بمنتجات ثانوية وعلى العكس تتعدد منتجاتها وذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام الشركة بها، والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في التذني باحتمالات الخسارة، فهي إن خسرت نشاط يمكن أن تريح في أنشطة أخرى⁽²⁾.

(3) الإرتفاع المذهل في الإيرادات: إن إرتفاع إيرادات هذه الشركات يؤكد على سيطرتها التامة على إقتصاد العالم كله، فإذا علمنا أن إجمالي إيرادات أكبر خمس شركات في العالم قد بلغ في عام 1997م (11454) أحد عشر ترليون وأربعمائة وأربعة وخمسون مليار دولار، ما يمثل 45% من إجمالي الناتج المحلي للعالم و 194% من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم الثالث مجتمعة⁽³⁾.

(4) التوزيع الجغرافي للمنتجات والنشاطات: وذلك تبعاً للمعايير التي يتم من خلالها الوصول إلى أقصى ربح ممكن، وتخفيض درجة المخاطره عن طريق توزيع هذه النشاطات في عدة دول.

(1) عمر الفقي، 2001م، العولمة قضايا اقتصادية، الدار الجامعية، ص32.

(2) محمد محمد سكران، مرجع سابق ، ص 18.

(3) المرجع السابق، ص20.

(5) تركز سلطة إتخاذ القرارات، أو القرارات الأساسية بخصوص عمل هذه الشركات تتخذ على مستوى المركز بالذات القرارات الأساسية بخصوص حجم النشاط وتوسعاته وما يرتبط به من مجالات أساسية، مع توفير المرونة والحرية في إتخاذ القرارات وبالذات التنفيذية منها بالشركات التابعة أو فرعها.

(6) مركزية عمليات البحث والتطوير وبالذات التكنولوجي نظراً لأنها ترتبط بالتوجهات الأساسية والاستراتيجية في عمل ونشاط هذه الشركات الحالية والمستقبلية، وذلك بسبب حاجتها لموارد وإمكانات ضخمة ومالية وفنية وبشرية وهو الأمر الذي يجعل من الضروري القيام بها مركزياً.

(7) هذه الشركات تتسم بكون ملكيتها وإدارتها دولية، والأهم هو أن ممارسة عملها ونشاطاتها يكون دولياً، أي عولمة نشاطاتها⁽¹⁾.

(8) تسيطر على مخازن ومصانع ومعاهد بحوث التسويق المتعدده والمتناثرة في جميع أنحاء العالم، وبالرغم من ذلك فهي تعمل كوحدة واحدة.

(9) تمارس هذه الشركات أيضاً تحويلات نقدية ومصارف تكنولوجية وتحركات عمالية وإدارية بين مختلف الفروع وتقيم معاملات بينهم⁽²⁾.

تؤثر في التجارة الدولية حتى أصبحت المتعامل الرئيسي في السوق الدولية وخاصة يتحدد بواسطتها حجم الاستثمار الأجنبي ويتحدد نقل المعرفة التكنولوجية والخبرات الإدارية⁽³⁾.

3- دوافع الشركات متعددة الجنسيات:

من بين دوافع هذه الشركات مايلي:

(1) الحصول على قدر أكبر من الربح.

(2) استخدام أموالها الفائضة في الدول النامية.

(3) دورة حياة المنتج في مراحل معينه تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى تدويل نشاطها.

(1) مليح حسن خلف، 2001م، جامع آل البيت، عالم الكتب الحديث، اربد الاردن، ص ص 73-74.

(2) عادل احمد، مرجع سابق ، ص22.

(3) محمد سكران، مرجع سابق ، ص20.

(4) تتجه الشركات متعددة الجنسيات نحو العمل وممارسة النشاطات في الدول التي تعفي نشاطاتها فيها من الضرائب والتي يتوفر فيها استقرار إقتصادي وسياسي واجتماعي والتي لا تحد من حريتها في استخدام أرباحها أو تحويلها⁽¹⁾.

(5) الشركات متعددة الجنسيات تحول السوق من سوق تنافسية إلى سوق تتسم بالإحتكار في ظل عولمة الإنتاج.

4- أهمية الشركات متعددة الجنسيات:

(1) سيطرتها على الأنشطة الانتاجية.

(2) سيطرتها على النشاطات التسويقية.

(3) سيطرتها على النشاطات الاستثمارية.

(4) تحكمها بالقدرات التكنولوجية التي يتم استخدامها في القيام بالنشاط الإقتصادي وبالذات الإنتاجية.

(5) سيطرتها على النشاطات التمويلية.

(6) سيطرتها على المعرفة العلمية المرتبطة بالتطور العلمي والمعرفة العملية المرتبطة باستخدام التطور العلمي في المجالات العلمية.

(7) إمتلاكها القدرات الإدارية والتنظيمية المتطورة بحكم إمكاناتها الضخمة التي تتيح لها ذلك⁽²⁾.

ومما سبق تبرز أهمية الشركات متعددة الجنسيات والمرتكزة على قوتها وسيطرتها على المجالات الإقتصادية كافة إنتاجية، استثمارية، تسويقية، تمويلية ومايرتبط بها من تكنولوجيا وما تتطلبه من بحث وتطوير ، فالشركات متعددة الجنسيات تقوم بدور بارز ومحوري في عملية العولمة وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتفكيك العملية الإنتاجية وتكاملها دولياً وإشاعة ثقافة استهلاكية موحدة على وجه البسيطة⁽³⁾.

(1) مليح حسن خلف، مرجع سابق، ص110.

(2) المرجع السابق، ص69-71.

(3) عيد سعيد اسماعيل/(د ت) العولمة والعالم الاسلامي، جدة، دار الاندلس الخضراء، ص11.

المبحث الثالث: مفهوم ميزان المدفوعات ومفهوم المساعدات المالية الأجنبية :

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات

نستعرض تحت هذا العنوان تعريف ميزان المدفوعات وأهميته ومكوناته :

أولاً : تعريف ميزان المدفوعات:

هنالك عدة تعريفات لميزان المدفوعات غير أنها تصب حول مدلول واحد، ولكن من المفيد هنا ذكر بعضها لتكتمل الفائدة:

1. يعرف ميزان المدفوعات بأنه وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاماً واحداً غالباً⁽¹⁾.
2. ميزان المدفوعات عبارة عن سجل مختصر منتظم لجميع العمليات الإقتصادية والمالية والتي تتم بين المقيمين الدائمين في الدولة والمقيمين من الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة، إصطلاح على أن تكون سنة واحدة⁽²⁾.
3. ميزان المدفوعات عبارة عن حساب سنوي لكافة المعاملات الإقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى⁽³⁾.
4. يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم لكل العلاقات الإقتصادية بين المقيمين في الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة محدودة هي في الغالب سنة⁽⁴⁾.
5. يقصد بميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الإقتصادية (صادرات وواردات) التي تمت بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى، وذلك خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، تختلف بدايتها من دولة لأخرى⁽⁵⁾.

(1) طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص 20

(2) إسكندر مصطفى النجار، د ت ، مقدمة للعلاقات الإقتصادية الدولية، وكالة المطبوعات، الكويت، ، ص 107.

(3) محمد زكي شافعي، مرجع سابق ، ص 61

(4) محمود عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص 51

(5) رضا عبد السلام، 2011م ، مرجع سابق، ص 83

6- تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات:

يعرفه بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، كذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم⁽¹⁾.

وكل علماء الإقتصاد الدولي والعلاقات الإقتصادية الدولية تصدرت كتاباتهم بتعريف لميزان المدفوعات ، وقد تختلف الصيغة ولكن يبقى المضمون واحد، وتتفق كل التعريفات السابقة فيما يلي:

(1) يتألف ميزان المدفوعات من جانبين:

الأول: جانب دائن أو جانب إيجابي وتندرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي (صادرات).

الثاني: جانب مدين أو سلبي وتندرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبةها مدفوعات إلى العالم الخارجي (واردات).

(2) المقصود بالمقيمين: يعتبر الشخص مقيماً في بلد ما إذا كان يعيش فيه بصفة دائمة، وهكذا لا يعتبر السائحون والممثلون الدبلوماسيون وطلاب البعثات مثلاً مقيمين في البلاد التي يتواجدون فيها ولكن ببلادهم الأصلية. ولا يختلف الحال بالنسبة للحكومات والهيئات العامة والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والمشروعات الاقتصادية، حيث تعتبر مقيمة في البلد الذي تتواجد فيه، لا فارق في ذلك بين المشروعات وفروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة، على عكس الحال بالنسبة للوكالات التي تنشئها المشروعات لتقوم بتمثيلها خارج بلادها والتي لنفس الإعتبار تعتبر مقيمة في بلد المشروع الأصلي. أما المنظمات الدولية فلا تعتبر مقيمة في البلد الذي توجد فيه ولكن في إقليم دولي تصوري لا يدخل في الحدود الوطنية لأية دولة⁽²⁾.

(3) عادة ما يسجل هذا البيان المعاملات التي تحدث خلال فترة زمنية معينة تكون في الغالب سنة، وإن كانت بعض الدول تعد تقديرات لميزان مدفوعاتها لفترة نقل عن سنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (كل ثلاثة شهور) وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الإقتصادي

(1) هجير عدنان زكي أمين، مرجع سابق ، ص 199.

(2) محمد زكي شافعي، مرجع سابق ، ص 62.

الخارجي، ومن ثم العمل على إتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلاً من الإنتظار حتى نهاية العام⁽¹⁾.

ثانياً : أهمية ميزان المدفوعات:

تبرز أهمية ميزان المدفوعات في النقاط التالية:

1. يُعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الإقتصاد الوطني على الإقتصاد العالمي وبالعكس، كونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الإقتصادية التي تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزوج فيه الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

2. كما يستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة كونه يعكس درجة تداخل الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي، فضلاً عن أن ما يدرج فيه من معاملات إقتصادية إنما تعكس من حيث المحتوى هيكل لإنتاج وقوة الإقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً⁽²⁾.

3. يفيد ميزان المدفوعات في دراسة الوضع الإقتصادي للبلد على مدار فترة معينة، وبالتالي المقارنة بين وضعه عام 2003 ووضع عام 2012م، فلولاً وجود هذا السجل المنظم لصادراتنا ووارداتنا خلال تلك السنوات المتعاقبة ما أمكننا الحكم على الوضع الراهن، وما إذا كنا نسير في الطريق الصحيح أم أن الأمر يقتضي التعديل في السياسات وتصحيح الأوضاع.

4. كما يفيد ميزان المدفوعات في دراسة تطور معاملاتنا الدولية من حيث صادراتنا ووارداتنا عبر الزمن، وكذلك حالة العجز والفائض عن سنة مالية إلى سنة مالية أخرى، وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على أسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض.

5. يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة أو الشاشة التي تعكس أو التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع إقتصاد بلد ما، وهذا الأمر في غاية الأهمية بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون الاستثمار في هذا البلد، فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم على مناخ الاستثمار، وما إذا كان مشجعاً أو طارداً.

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ، ص 81.

(2) هجير عدنان زكي أمين، مرجع سابق ه ص 196.

6. يفيد وجود ميزان المدفوعات في التعرف على حقيقة الإحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع المختلفة، فإذا لوحظ مثلاً أن الواردات من سلعة معينة في توسع مستمر فيمكن دراسة وبحث كيفية إنتاجها في الداخل سواء باستثمارات وطنية أو أجنبية، أي إعادة ترتيب البيت من الداخل بناءً على بيانات وتطور مؤشرات هذا الميزان⁽¹⁾.

7. يوفر ميزان المدفوعات للجهات الحكومية المعلومات عن الوضع المالي العالمي للدولة لتساعد في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من ناحية أخرى⁽²⁾.

مما تقدم نخلص إلى أن ميزان المدفوعات سجل يوفر أداة إقتصادية تحليلية شاملة للإقتصاد المعنى من حيث هيكله الإنتاجي، وهيكله التصديري، والعوامل المؤثرة فيها كحجم الاستثمارات، ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغير ذلك، فضلاً عن أنه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، كذلك يوفر الميزان قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، لأنه يلخص المعاملات الإقتصادية التي يترتب عليها التزامات، كما يلخص المعاملات الإقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات، وكذلك يساعد ميزان المدفوعات في التعرف على مستوى التداخل بين الإقتصاد المحلي والإقتصاد الدولي من خلال قياس أثر المعاملات الإقتصادية الخارجية على الدخل القومي.

ثالثاً : مكونات ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات يتألف من ثلاث تقسيمات رئيسية هي:

1- حساب المعاملات الجارية Current Account:

وهو أكبر الحسابات في موازين مدفوعات الدول، مقارنة بحساب المعاملات الرأسمالية والذهب والإحتياجات الدولية، حيث تتضمن أبرز مظاهر التبادل التجاري وهو التجارة في السلع والخدمات Goods & Services، وينقسم هذا الحساب بدوره إلى تقسيمين، الحساب التجاري وحساب التحويلات.

(1) الحساب التجاري Commercial of Trade Account:

وينقسم هو بدوره إلى قسمين:

(1) رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص ص 186-187.

(2) اسكندر مصطفى النجار، مرجع سابق ، ص 108.

أ/ حساب التجارة السلعية (التجارة المنظورة):

وتتم التجارة المنظورة تصديراً ولستيراداً في السلع مثل البترول والثلاجات وغيرها ويطلق غالباً على حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري) Balance of Trade ومع نهاية كل سنة مالية، وقد يظهر هذا الحساب في صورة فائض إذا كانت قيم الصادرات أعلى من قيم الواردات، أو في حالة عجز إذا كانت قيم الواردات أعلى من قيم الصادرات⁽¹⁾.

ب/ حساب التجارة في الخدمات (التجارة غير المنظورة):

وتشمل الصادرات والواردات غير المنظورة، ومحلها في الغالب خدمات قدمت أو استوفيت خلال الفترة نفسها مثل خدمات الملاحة والسياحة والتأمين والخدمات المالية والمصرفية والفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج أو التي تدفعها عن خدمات ورؤوس الأموال المستثمرة في بلادها، ... الخ.

ويطلق على هذا النوع من ميزان المدفوعات ميزان المدفوعات الجارية⁽²⁾.

(2) حساب التحويلات Workers Remittences Account:

قد تكون هذه التحويلات نقدية أو عينية، وقد تكون تلك التحويلات رسمية أو خاصة، فالتحويلات الخاصة مثل الحالة التي يحول فيها العاملين في الخارج، أما التحويلات الرسمية فتلك التي تقوم بها حكومة لحساب جماعة أجنبية⁽³⁾.

2- حساب المعاملات الرأسمالية:

يشمل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية Capital Account التي تتم بين مقيمين وغير مقيمين، أو بين حكومة وحكومة أخرى.

وقد تكون تلك المعاملات الرأسمالية في صورة استثمارات أو قروض خاصة أو حكومية، وقد تكون لفترات قصيرة الأجل، إذا كانت فترة إستحقاقها أقل من العام وتعتبر القروض طويلة الأجل إذا وجب القرض بعد مرور العام⁽⁴⁾.

(1) رضا عبد السلام، مرجع سابق ، ص 191.

(2) محمد زكي شافعي، مرجع سابق ، ص 64.

(3) رضا عبد السلام، مرجع سابق ، ص 197.

(4) المرجع السابق، ص 198.

الاستثمار الذي يتولى أصحابه إدارته مباشرة وقد يحققون أرباحاً أو خسائر جراء نشاطهم الاستثماري خارج بلادهم يسمى الاستثمار المباشر .

والقاعدة في هذا أن تدفق القروض والاستثمارات إلى البلد تعنى تدفق العملات الأجنبية إليه، فإنها تسجل في الجانب الدائن مع أنها من الناحية الفعلية تزيد من مديونيته تجاه العالم، كذلك فإن القروض الوطنية المتدفقة إلى الخارج تسجل في الجانب المدين باعتبارها خروج للنقد الأجنبي، مع أنها تقلل مديونيته تجاه العالم⁽¹⁾.

وتشكل حركة رأس المال قصيرة الأجل الشق الثاني من حساب رأس المال، وتتمثل مهمتها الرئيسية في ملء الفجوة بين المدفوعات والمقبوضات الدولية المترتبة على عمليات الحساب الجاري، فإن كانت قيمة واردات الدولة أكبر من قيمة صادراتها مثلاً، فإن الفرق بين القيمتين يسوى بإحدى العمليات التالية:

(1) قد تقوم الدولة بالسحب من الأرصدة الأجنبية المتجمعة لديها.

(2) أو من خلال زيادة ارصدة العملة الوطنية التي يملكها الأجانب.

(3) أو عن طريق الحصول على قرض قصير الأجل.

وينجم عن كل واحدة من هذه العمليات دخول رأس مال قصير الأجل إلى الدولة وتعتبر جميعها عمليات تسوية Accommodating Transactions ويدرج عادة ضمن حساب رأس المال قصير الأجل عمليات خروج ودخول رأس المال بقصد المضاربة، وتهدف إلى تحقيق الربح، وتتمثل في حركة رأس المال دولياً نتيجة لتغيير الظروف النقدية الدولية كتوقع تغير سعر الفائدة أو التغير في أسعار الصرف على سبيل المثال⁽²⁾.

3- حساب الذهب والاحتياطات النقدية:

ليس المقصود بالذهب هنا الذهب المستخدم للزينة والطحى، وإنما الذهب المستخدم في تغطية الإحتياطات الدولية Covering The international Reserves ويقصد بالإحتياطات النقدية إحتياطات الدولة من العملة الصعبة Hard Currencies أي العملات المقبولة عالمياً كالدولار والين واليورو، ويعتبر الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في جانب الدائن أما عملية استيراد أو دخول الذهب فتعتبر في حساب المدين، وتعتبر الإحتياطات النقدية من العملات المصرفية Monetary Reserves كما يلي:

(1) هجير عدنان زكي امين، مرجع سابق ، ص 206.

(2) اسكندر مصطفى النجار، مرجع سابق ، ص 116.

إن دخول تلك العملات غالباً ما يكون بمقابل مادي، أي مقابل تصدير سلع للخارج، وبالتالي تقييد في حساب الدائن، أما خروج النقد الأجنبي لمصلحة غير المقيمين لاستيراد سلع فهذا يحدث خروج للعملة الصعب فتقييد العملية في حساب المدين⁽¹⁾.

وتتألف الاحتياطات الدولية السائلة من:

- (1) صافي الذهب النقدي والإحتياطات النقدية من العملات الأجنبية والأصول السائلة المحتفظ بها لدى السلطات النقدية الرسمية كالبنك المركزي.
- (2) ودائع البنوك الأجنبية والذهب النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي.
- (3) موارد صندوق النقد الدولي وحصصة البلد من حقوق السحب الخاص⁽²⁾.

4- حساب الحذف والخطأ:

ينشأ حساب الحذف والخطأ نتيجة لعدم الدقة وإكمال في البيانات الإحصائية الخاصة بالبنود المختلفة في ميزان المدفوعات، فلا بد من تسوية أي تفاوت حسابي بين مجموع إجمالي الجانب المدين والدائن في العيزان، وذلك بتسجيل القيد المناسب، فإذا كان القيد موجباً، يعتبر حساب الحذف والخطأ مديناً بمقدار الفرق والعكس صحيح⁽³⁾.

وغالباً ما يكون هذا التسجيل قليل الشأن، حيث قد يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان.

الجدير بالذكر أن الأوراق المالية (الأسهم والسندات) Shares and Bonds تتدرج تحت حساب المعاملات الرأسمالية.

فالسندات التي تصدر عن مقيمين لحساب غير المقيمين، وإن كان يدفع لها مقابل إلا أنها وضعت التزاماً على عائق المقيم لحساب غير المقيم في العودة عليه بقيمة السند، وبالتالي تسجل في حساب المدين (يضاف إليها معدل الفائدة المقرر) وليس الدائن، أما السندات التي يصدرها غير المقيمين ويشتريها مقيمون

(1) رضا عبد السلام، مرجع سابق ، ص 202.

(2) هجير عدنان زكي إمين، مرجع سابق ، ص 209.

(3) إسكندر مصطفى النجار، مرجع سابق ، ص 117.

فتلك تسجل في حساب الدائن، لأن المقيم يكون دائماً ورتب السند حقاً للدولة على دولة أخرى، خاصة إذا أضيف معدل الفائدة أو العائد الذي إشتري من أجله السند⁽¹⁾.

كما يلاحظ حساب التحويلات من جانب واحد، مثل الهبات والتعويضات، الأصل أن تدرج هذه الطائفة من التحويلات في قسم مستقل، على أن بعض من الكتاب يدرجها في حساب المدفوعات الجارية، ومنهم من يدرجها في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، ونتيجة لذلك فإن المقصود النهائي لميزان المدفوعات هو أنه يجب في كل دولة أن يتساوى مجموع القيود الدائنة مع مجموع القيود المدينة وليس من الضروري أن يحدث توازن بين كل قسم رئيس من حسابات ميزان المدفوعات ولكن المجموع الكلي لهذه الحسابات (الحساب الجاري، حساب التحويلات، حساب العمليات الرأسمالية، حساب الذهب والاحتياطات النقدية...الخ) يجب أن يبين تساويًا بين الجانبين الدائن والمدين، فإذا كان مجموع بنود الجانب الدائن، دل ذلك على أن الدولة قد استلمت شيئاً دون أن تحدث تسوية له، فالتساوي يكون في جميع بنود الجانب الدائن ومجموع بنود الجانب المدين في ميزان المدفوعات ككل بالنسبة للدولة.

المطلب الثاني : التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات:

أولاً : التوازن الحسابي والتوازن الإقتصادي

غالباً ما يظهر ميزان المدفوعات متوازناً *Balanced* من الناحية الحسابية، أي الدائنية تعادل المديونية، وهذا التوازن من الناحية الحسابية قد لا يعنى أن الميزان متوازناً إقتصادياً. ومن الناحية الواقعية يندر في أي بلد في العالم حدوث التوازن الحقيقي بين ما للدولة وما عليها للعالم الخارجي، وتلك القاعدة تنطبق على البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. ولكن في الغالب الأعم أن دائنية الدول المتقدمة مثل بريطانيا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية أكبر بكثير من مديونيتها.

أما في البلدان المتخلفة، فالغالب أن موازين مدفوعاتها في حالة عجز شديد، حيث أن مديونيتها تفوق بكثير دائيتها للخارج.

ولكن المشكلة تكمن في حالة الإختلال الدائم، أي أن يكون الميزان في حالة عجز دائم لمدة عشرين أو ثلاثين سنة مثلاً، وهذا العجز الكبير يتم تغطيته غالباً من مصادر تمويل خارجية، وهذا حال الدول المتخلفة، أما الدول المتقدمة فإن العجز يكون مؤقتاً نسبة لأسباب عارضة، مثل أن تكون البلاد تعرضت لأزمة مالية مثل تلك التي حدثت لدول شرق آسيا نهاية التسعينيات، وأزمة أغلب دول العالم على أثر أزمة

(1) رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 201.

2008م، أو تكون البلاد تعرضت لاعتداء مثل ما حدث للولايات المتحدة الأمريكية (ضرب برج التجارة)، حيث تؤدي تلك الأحداث إلى عدم استقرار الوضع الإقتصادي فينعكس عدم الاستقرار في المراتب (أي ميزان المدفوعات)، ولكن نظراً لأنها أسباب وقتية فلا بد وأن يعود للميزان توازنه بعد زوال أسباب ظهور وآثار تلك الأزمة⁽¹⁾.

ثانياً: أسباب إختلال ميزان المدفوعات في الدول المتخلفة أيضاً ما:

يرجع إختلال ميزان المدفوعات في الدول المتخلفة للأسباب التالية

1. دور التقسيم الدولي للعمل وتوزيع الأدوار:

وذلك على المستوى الدولي الذي يفرضه التنظيم الرأسمالي عالمياً، حيث تظل معظم الدول النامية حبيسة دورها التقليدي كمرجع للمواد الأولية وملتقى للسلع المصنعة بالتكنولوجيا الحديثة. لن تزيد قيم صادرات تلك البلدان من المواد الأولية عن نصف قيم وارداتها من السلع المصنعة وعالية التقنية من العالم المتقدم، فيظهر العجز في موازين المدفوعات بأشكال صارخة في الدول المتخلفة⁽²⁾.

2. التضخم Inflation:

يعتبر الكثير من الإقتصاديين التضخم المحلي مسئولاً عن معظم مشاكل المدفوعات، ومن ثم فإن معظم هذه المشاكل تكمن في إزالة الفجوة التضخمية أي تخفيف مستوى الطلب الفعال Demand إلى مستوى التوظيف الكامل أو على الأقل في إيقاف الإتجاه التضخمي وتعديل سعر الصرف⁽³⁾.

3. الإختلال طويل الأمد:

ينشأ الإختلال طويل الأمد من أحد سببين متناقضين:

(1) عن الركود الإقتصادي الذي يحدث إذا كانت فرص الاستثمار داخل الدولة قاصرة عن استيعاب مدخراتها على مستوى التوظيف الكامل.

(2) نتيجة النشاط الإقتصادي المتصاعد، حيث تفوق استثمارات الدولة في الداخل حجم مدخراتها.

(1) رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص ص 202-204 .

(2) المرجع السابق، ص 205.

(3) إسكندر مصطفى النجار، مرجع سابق ، ص 133.

ويرجع عدم التوازن بين الاستثمار والإدخار إلى إختلاف طبيعة العوامل التي تؤثر على قرارات كل من المستثمرين والمدخرين، فقرارات المستثمرين تتأثر بتوقعات الربح والإختراع والتغير السكاني والتنظيم، بينما قرارات المدخرين تتأثر بعوامل أخرى، كالتغير في الدخل والثروة وأساليب وسياسات المؤسسات المالية القائمة... الخ⁽¹⁾.

4. هروب رأس المال الكبير :

يعتبر هروب رأس المال Capital Flight خوفاً من الإضطرابات السياسية، أو لحمايته من الضرائب، أو المصادرة نتيجة لفقدان الثقة، مما يؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات، لاسيما إذا كانت حركة هروب رأس المال كبيرة نسبياً، أو تتم في غير الإتجاه المرغوب فيه⁽²⁾.

ثالثاً : تسوية المدفوعات الدولية الناشئة عن قيام التجارة الخارجية:

بعد أن زال نظام الذهب في الفترة ما بين الحربين العالميتين، فإن التوازن في ميزان المدفوعات من الناحية الإقتصادية يحدث في ظل نظام العملات الورقية الإلزامية المعمول به في جميع دول العالم، حيث يتقلّب سعر الصرف (تغير الأثمان) بحرية صعوداً وهبوطاً دون قيد يعكس الحال في نظام الذهب.

ومثل هذه التغيرات في سعر الصرف تساعد على موازنة عرض وطلب العملات الأجنبية، وذلك عن طريق تغييرها لأسعار السلع الدولية وهي التي يمكن بيعها خارج حدود الدولة، وتتقسم كلها بين الصادرات من ناحية وبين السلع المنافسة للواردات من ناحية أخرى.⁽³⁾ مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط ان تتوافر قدرة في الإحلال في الاستهلاك والإنتاج بين السلع الدولية والسلع الداخلية التي تحدث عقبات تحول دون دخولها في العلاقات الدولية، إما لأن نفقة النقل تزيد كثيراً على نفقة إنتاجها، أو لأنها لا تقبل أصلاً الإنتقال من دولة إلى أخرى.

ولا عجب إن كان المبدأ الأساسي في إجراء المدفوعات الخارجية هو تسوية الشطر الأعظم منها عن طريق إستعمال حقوق الدولة قبل الخارج في تسوية ديونها للخارج - أو بعبارة أخرى- المقاصة أو الفرق بين الحقوق والديون دون حاجة إلى نقل الذهب، ويتم ذلك في العمل عن طريق الكمبيالات والإعتمادات

(1) المرجع السابق ، ص 136.

(2) المرجع السابق ، ص 142.

(3) محمد عبد المنعم نصر و أحمد فريد مصطفى ، 1999م ، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، ص 57-58.

والحوالات المصرفية، أو بعبارة أخرى عن طريق استعمال الصرف الأجنبي، حيث ينصرف المراد بالصرف الأجنبي إلى كافة الحقوق القابلة للتحويل والمعبّر عنها بعملة أجنبي¹ رابعاً: توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام الرقابة على الصرف:

بعض الدول ترفض التمسك بسعر صرف حر (حالة الصين مثلاً) حيث اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي كانت لا تتغير بتغير الظروف "1 دولار=8 يوان" وفي هذه الحالة لا بد أن تفرض نظام رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذه الحالة تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات، أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال.

ويقوم نظام الرقابة على الصرف على أساس توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وحدات الطلب الممكنة، وبذلك يعتمد هذا النظام على حساسية التميز الإقتصادية سواء كان بين الدول أو بين السلع⁽³⁾.

وغنى عن القول أن الذهب لا يستخدم بصفة أساسية في تسوية الديون الدولية بالرغم من أن الذهب يمكن استعماله في تسوية الديون الدولية بما له من قبول عالمي

كأداء للوفاء، فمن المعلوم أن معظم ذهب العالم النقدي في حيازة البنوك المركزية أو الحكومات، ولكن فإن نقل الذهب وسيلة بطيئة لتسوية المدفوعات، وغالية التكاليف، ومحفوفة بالمخاطر، فلا يتعرض الذهب لفقدان وزنه بكثرة تداوله فحسب ولكنه يتعرض للضياع كلية في غمار عملية النقل أيضاً.

ومما سبق نخلص إلى الأهمية البالغة التي يمثلها ميزان المدفوعات بالنسبة للبلد صاحب الميزان، أو بالنسبة للعالم الخارجي، والدور الذي يقوم به في العلاقات الإقتصادية الدولية التي تعتبر ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة الحقيقية للتعامل مع هذه الدولة أو تلك، من حيث التجارة الدولية والاستثمارات وحركات رؤوس الأموال وغيرها.

ومن المعلوم أن ميزان السلع والخدمات يعتبر أحد القنوات الأربع التي تكون الناتج المحلي الإجمالي والذي يتكون من القطاع الحكومي والاستهلاك والاستثمار المحلي الخاص وصافي الصادرات، ويسمى ميزان السلع والخدمات بصافي الصادرات وهو يساوي صادرات السلع والخدمات مطروحاً منها ورايتها.

² المرجع السابق، ص 42.

³ محمد عبد المنعم نصر و أحمد فريد مصطفى، 1999م الاقتصاد الدولي مرجع سابق ص 60.

المطلب الثاني: مفهوم المساعدات المالية

أولاً : تعريف المساعدات المالية: تعرف المساعدات المالية على أنها تقدم من أجل التنمية وتعزيز النمو على المدى الطويل لتلائم الظروف الداخلية للبلدان المتلقية للتنمية.⁽¹⁾

ثانياً : دوافع الجهات المانحة لتقديم المساعدات المالية: هناك عدة دوافع تدفع الجهات المانحة لتقديم المساعدات المالية الخارجية ومنها دوافع تقليدية ودوافع سياسية ودوافع انسانية وغير ذلك من الدوافع ، نستعرضها فيما يلي:

1-الدوافع التقليدية : وهي المساعدة في تحسين التنمية الإقتصادية والرفاه للبلد المتلقي للمساعدات ، وهذا لا يمنع أن تكون هناك مصالح مشتركة من الجانبين.

2- الدوافع الإقتصادية : وهي أن يرتبط تقديم المساعدات الخارجية بدعم وتعزيز مصالح الجهات المانحة الإقتصادية والتجارية.

3- الدوافع التي تكون بغرض التدخل في الشؤون الإقتصادية: نجد أن المانحين الغربيين يشترطون في سياسات المعونة إلى التأثير على سياسات البلد المتلقي لتقديم المساعدات، فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة عادة تطالب بالإصلاح الديمقراطي في البلد لتتلقى مساعدات مالية وفي الوقت نفسه تكون المساعدات تستخدم لتشجيع الشركات الأمريكية في البلاد- على سبيل المثال- من خلال إعطاء الحبوب الأمريكية كغذاء.²

4- الدوافع السياسية : تقدم المساعدات لأسباب سياسية مثل التصديق في الجمعية العامة للأمم المتحدة فالدول الغربية مثل فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا تخصص المزيد من المساعدات للمستفيدين من أجل التصويت جنباً إلى جنب معهم في الأمم المتحدة.

(1) سامية محمد ساتي نور، مرجع سابق، ص 15.

² مرجع سابق ص 10

5- الدوافع الإنسانية : وقد أصبحت أكثر شعبية بين الدول الغربية المانحة نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر بحلول العام 2015م، وذلك بتشجيع من البنك الدولي والأمم المتحدة مما يعني أن المانحين الغربيين هم أكثر عرضة لزيادة المعونات التي تقدم للدول الفقيرة.¹

¹ المرجع السابق، ص ص 11-12

المبحث الأول: نشاط التنقيب عن البترول في السودان قبل دخول الصين

ظل الاعتقاد سائداً في أوساط السودانيين بأن السودان بمساحته الشاسعة التي تقدر بحوالي مليون ميل مربع قبل إنفصال الجنوب ، وبما حباه الله من تكوينات جيولوجية متنوعة، لا بد وأن يكون غنى بالنفط والمعادن الأخرى، وبالرغم من أن الإدارة البريطانية التي حكمت السودان منذ عام 1899م وحتى عام 1956م لأكثر من نصف قرن كانت على إدراك بأن السودان يحتوى على موارد طبيعية بما فيها النفط، ولكن في ظل السياسية الاستبدادية لبريطانيا الاستعمارية فقد أوكلت للسودان دور إنتاج القطن لتغذية مصانع لانكشير، ومنذ أن خسرت بريطانيا الولايات المتحدة كمزود لها بالقطن الخام نتيجة للحرب الأهلية في الولايات المتحدة كان عليها أن تجد بديلاً للولايات المتحدة،⁽¹⁾ وقد أصبح السودان مشهوراً بجودة قطنه، بينما هو يسبح في بحيرة من النفط.⁽²⁾

المطلب الأول : النفط السوداني والدور الأمريكي والغربي :

أولاً : المشاركة الإيطالية والبريطانية والفرنسية:

كانت أول محاولة لاستكشاف النفط في السودان في منطقة البحر الأحمر سنة 1959م عن طريق شركة أجب الإيطالية التي سمحت لها حكومة السودان بالتنقيب عن النفط في منطقة امتيازها الممتدة من (محمد قول) ودلتا طوكر بمناطق البحر الأحمر، ولكنها فشلت في استخراج البترول في تلك الفترة لعدم كفاية معدات الحفر والمعدات الأخرى اللازمة، وكذلك تدنى مستوى التقنية المستخدمة.⁽³⁾

ثم تتابعت الإكتشافات النفطية في حوض المجد ومناطق أخرى في السودان عن طريق شركات متعددة مثل ويسترت تكساس في منطقة حلايب بمنطقة دلتا طوكر، وشركة توتال بمنطقة الجزيرة، وفليبس بمنطقة حوض عطبرة، وقد إنضمت شركة توتال الفرنسية لمجموعات الشركات الأمريكية وحصلت على امتياز في منطقة (جونقلي وبور). ومنطقة البحر الأحمر وقد تم توقيع الاتفاق معها في 1980/11/5م لتعمل في مربع 5B⁴

(1) علي عبد الله علي ، مرجع سابق، ص71.

(2) أحمد خالد ، السودان يسبح في بحيرة من النفط ، مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط العدد السادس ، مارس

2005 ، ص 51

(3) علي عبد الله علي ، مرجع سابق، ص 10

⁴ سيف الدين حسن صالح ، مرجع سابق ، ص 42 .

أما في الجزء الشمالي الغربي المجاور لجمهورية مصر العربية وليبيا وتشاد فقد كان نصيبه الحد الأدنى من الإهتمام حيث لم يجر به إلا مسح جيولوجي بئري في عام 1959 بواسطة (شل البريطانية) ثم أعقبه مسح مغناطيسي جوى بواسطة شركة كونتنتال الأمريكية في عام 1968م⁽¹⁾ وذلك في الصحراء الغربية، كما حصلت شركة نفقة على حق الامتياز في البحر الأحمر، وهي شركة سودانية كويتية أمريكية، وفي عام 1981م تم منح حق الإمتياز لشركة فليبس للتقيب عن البترول السوداني في مناطق دنقلا- أدرمان، وفي العام 1985م حصلت شركة صن أويل (Sun Oil) على حق الإمتياز في المنطقة الممتدة من الجزيرة إلى عطبرة ويسمى (حوض الخرطوم) وبه مربع (9) فقط².

وأما المشاركة البريطانية فكانت تتمثل في مشاركة شركة شل البريطانية للحكومة السودانية في إنشاء مصفاة بورتسودان في عام 1963م -1964م لاستقبال النفط الخام المستورد من الخارج، وتعتبر مصفاة بورتسودان أول مصفاة في السودان . وذلك خلال الأعوام 1963 . 1964م مشاركة بين حكومة السودان وشركة شل البريطانية بطاقة 25 ألف برميل / اليوم .

وأما شركة (IPC) فكان نطاق عملها في مربع 5A وذلك بموجب الإتفاقية الموقعة معها في 1997/2/6م وهي تعمل عن طريق الشراكة مع الشركات التالية :

1- شركة لונدين السويسرية

2- شركة ONV النمساوية

3- شركة بتروناس الماليزية

4- الشركة الوطنية السودانية (سودابت)³

ثانياً : الاستثمارات النفطية الأمريكية واستخراج النفط السوداني:

1- التقيب في منطقة البحر الأحمر:

في عام 1974م وصلت شركة شيفرون الأمريكية السودان وبدأت الحفر وعملها الاستكشافي في منطقة البحر الأحمر، وقد كللت جهودها بإكتشاف الغاز الطبيعي من حقل بشائر

(1) المرجع السابق ، ص 38 .

² جمهورية السودان، وزارة الثقافة والإعلام، 15 يناير 1981م، قصة البترول في السودان، سلسلة المعلومات،

الخرطوم ، ص 16.

³ سيف الدين حسن صالح ، مرجع سابق ص 43.

وسواكن¹ بعد أن فشلت شركة أجب عن ذلك عام 1959م غير أن شركة شيفرون لم تستغل الغاز الطبيعي ومكثافته بدعوى عدم اقتصادية المشروع، وكانت شركة شيفرون الأمريكية قد حصلت على أول ترخيص لها بمساحة قدرها 38800 كلم مربع تغطي المنطقة من حدود السودان مع إريتريا وحتى شمال بورتسودان.

2- التنقيب في حوض المجلد: يمتد حوض المجلد من أواسط غرب السودان وحتى مدينة بور بمساحة تقدر بحوالى 356 ألف كلم مربع².

وقد تحولت شركة شيفرون نحو المجلد بناءً على معلومات من وزارة الطاقة الأمريكية تفيد في تقاريرها (صناعة النفط في العالم) إلى أن أحواض السودان الرسوبية تعتبر من أكبر الأحواض الباقية للاستكشاف في العالم.

وعملت فيه بموجب امتياز التنقيب عن البترول الذى منح لها في هذا الحوض في عام 1976م تمّ إكتشاف أول حقل بهذا الحوض وهو حقل هجليج، ثم حقل الوحدة ومنقا والنار والحر والبقلة والثور وجراد ودفرة وقيرا والطيب وتوما، وقد قسم بها مربعات (1، 2، 3، 4، 5A، 5B، مربع B ومربع C ومربع 6)³. وقد تمكنت من استخراج بترول محدود في (أبوجابرة) في عام 1979م، وعلى قلته إلا أنه كان مؤشراً مهماً بوجود البترول.

وبذلك تكون شركة شيفرون أول من استخرج للبترول السودانى.

3- التنقيب في حوض ملوط:

أما الحديث عن حوض ملوط النفطى فقد كان يقع في نطاق الإمتياز الذى منح لشركة شيفرون وقد قسّم إلى مربعات (3)، (7)، (11) وبه تم إكتشاف حقل عداريل، ويمتد من مناطق بارا بشمال كردفان وحتى مدينة الناصر بولاية أعالي النيل في مساحة 64 ألف كلم مربع⁴.

4- التنقيب في حوض النيل الأزرق

كان في إمتياز شركة شيفرون الأمريكية حوض النيل الأزرق وقد قسّم إلى مربع (8) ومربع (10) ويمتد من الخرطوم حتى الدندر بمساحة 66 ألف كلم مربع⁽¹⁾.

¹ المرجع السابق ، ص 22.

² جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص10.

³ مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط، العدد الأول ، الخرطوم، مارس 2003م، ص5.

⁴ سيف الدين حسن صالح، مرجع سابق ه ، ص 21.

5- المربعات لم تحظ بحفريات تنقيب عملية :

هناك بعض المربعات التي لم تجد حظاً بحفريات تنقيب عملية وهي

(1) حوض الأبيض وسليمة ويشكلان مربع 14 .

(2) حوض المردي وحوض وادي هور ويشكلان مربع 12 .

جدول رقم (3)

الآبار التي تم حفرها بواسطة شركة شيفرون حتى 30 نوفمبر 1980

اسم البئر	ملاحظات	اسم البئر	ملاحظات
الوحدة (1)	تنتج كميات لم يضع تحديد لها بالكامل حتى تاريخ 28 أكتوبر 1980	أبو جابرة (3)	الإنتاج 4000 برميل يومياً، تقع في منطقة جنوب دارفور
الوحدة (2)	لم تتوفر معلومات حولها حتى 30 نوفمبر 1980	أبو جابرة (4)	تقع في منطقة جنوب دارفور
الوحدة (3)	الإنتاج 300 برميل يومياً ، العمق 8000 قدم، بدأ الحفر فيها في يوم 1980/5/4 وهي تقع على بعد 5 كلم جنوب بئر الوحدة(2) وهذه الآبار تقع في أعالي النيل	عديلة (1)	تقع على بعد 8 ميل جنوب شرق أبو جابرة
الوحدة (4)	لم تتوفر معلومات حولها حتى 30 نوفمبر 1980	أبنوس	تقع على بعد 40 كلم غرب تبليدي
الوحدة (5)	لم تتوفر معلومات حولها حتى 30 نوفمبر 1980	تبليدي	تقع في منطقة جنوب كردفان ، تعدى الحفر فيها أكثر من 1500 قدم

(1) مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط ، العدد الأول ، الخرطوم ، 2003 م ، ص 5

الوحدة (6)	لم تتوفر معلومات حولها حتى 30 نوفمبر 1980	أمل	تقع في منطقة جنوب كردفان
هبة	تقع في منطقة جنوب دارفور	25 مايو	تقع على بعد 50 ميل شرق بئر بركة ، تعدى الحفر فيها أكثر من 1500 قدم
بركة	تقع في منطقة جنوب كردفان وجدت فيها كميات قليلة من النفط والفحم الجيري وأكدت الدراسات حقيقة وجود نفط حولها	بانق	تقع في منطقة أعالي النيل إلى الجنوب الغربي من بانتيو ، أشارت نتائجها إلى احتمال وجود نفط بكميات معتدلة في المنطقة جنوب بحر الغزال.
شارف (1)	الإنتاج 4000 برميل يومياً تقع في منطقة جنوب دارفور .	بشائر وسواكن	غاز طبيعي 950 برميل مكثفات البترول يومياً ، تقع في سواكن .
أبو جابرة (1)	أعلنت إدارة شركة شيفرون عن وجود بترول فيها. بلغ التدفق الأول من طبقة واحدة 500 برميل في اليوم بكثافة 40 درجة ، تقع في منطقة جنوب دارفور	شارف (2)	بدأ الحفر فيها يوم 1980/5/9 تقع على بعد 50 كلم شمال أبو جابرة (3).
أبو جابرة (2)	تقع في منطقة جنوب دارفور		

المصدر : جمهورية السودان، وزارة الثقافة والإعلام، قصة البترول في السودان، الإعلام الداخلية، سلسلة المعلومات، 15 يناير 1981م، ص ص 18-20

ثالثاً : نتائج عملية الحفر الأمريكية بالسودان :

وقد نجحت شركة شيفرون الأمريكية التي بدأت نشاطها في السودان منذ عام 1974 في استكشاف النفط، وكانت أن حفرت ساعة خروجها من السودان في عام 1985م عدد 52 بئراً شملت مناطق شارف والمجلد والوحدة وملوط وهجليج وعدادريل أنظر الجدول رقم (3) السابق.

إجتهدت شركة شيفرون الأمريكية عبر عمليات التنقيب عن النفط في السودان وكانت نتائج عمليات الحفر في المجلد قد بلغت 42 بئراً منتجة للبتروك منها 23 بئراً في حقل الوحدة و 18 بئر في حقل هجليج وبئراً واحدة في حقل كايكانج .

وأما الآبار غير المنتجة فكانت 10 آبار منها 5 آبار في حقل الوحدة و 4 في حقل هجليج وواحدة في حقل كايكانج. أنظر الجدول رقم (4) التالي

مما يؤكد مدي الجهد الذي بذلته شركة شيفرون الأمريكية في استكشاف واستخراج النفط في السودان وأن كل من أتى بعدها فهو عالية عليها واستفاد من جهودها في الاستثمارات النفطية بالسودان .

جدول رقم (4)

نتائج عمليات الحفر حتى عام 1996م في حوض المجلد

المجموع		شركة أراكيس		شركة شيفرون		اسم الحقل اكتشاف
بئر جافة	بئر منتج	بئر جافة	بئر منتج	بئر جافة	بئر منتج	الوحدة
6	28	1	5	5	23	الوحدة
4	18	-	-	4	18	هجليج
1	1	-	-	1	1	كايكانج
11	47	1	5	10	42	المجموع

المصدر : مصادر الطاقة - قطاع البترول نقلاً عن المؤسسة السودانية للنفط للإدارة العامة للاستكشاف ص 6

رابعاً : حصيلة الاستكشاف السوداني لشركة شيفرون الأمريكية :

حققت شركة شيفرون الأمريكية خلال عملها بالسودان في الفترة من 1975 و إلى 1985م النتائج التالية :

2- بيان المعلومات عن المكامن النفطية بالسودان .

3- حفر عدد من الآبار في حقول الوحدة وهجليج والإطمنان لمخزون نفطي في حدود 350 مليون برميل .

4- تصميم المراحل الأولية لمشروع تشييد خط الأنابيب لنقل البترول السوداني (1)

خامساً: أسباب خروج شيفرون العالمية من دائرة الاستثمار في النفط السوداني :

1- التمرد والتخريب:

من أسباب خروج شيفرون من السودان هو أن بدأت شوكة التمرد بجنوب السودان تقوى وكان التمرد يتقدم بإضطراب نحو الشمال حتى تم الإعتداء على مواقع الجيش السوداني وكذلك منشآت شركة شيفرون في منطقة ريكونا بحقل الوحدة، مما أدى إلى مقتل إثنين من العاملين بالشركة وإصابة العديد منهم، وكذلك أشعلت حركة التمرد النيران في معدات ومنشآت الشركة مما أدى إلى توقف الشركة عن التنقيب، بل بدأت بالإعراب عن نيتها في تصفية أعمالها في السودان.(2)

2- الزعم بأن كميات النفط غير تجارية: وقد حاولت شيفرون أن تبرر توقفها عن العمل بأن كمية النفط المكتشفة حتى ذلك الوقت لا تستحق التضحية من أجلها، ولا تعتبر كميات تجارية، ولا يوجد أمل في المزيد من الاستكشافات.(3)

سادساً : الخيارات السودانية لشركة شيفرون الأمريكية

وقد خيرت الحكومة السودانية شيفرون بين ثلاث خيارات وهي:

1- السماح لشركة شيفرون باستئناف عملها في السودان بإكتشاف واستخراج النفط السوداني دون التذرع بالحديث عن سوء الحالة الأمنية بالبلاد.

2- السماح لشركات أخرى بالاستثمار في النفط السوداني من حيث إنتهت شيفرون وتعمل بالنيابة عنها في اكتشاف وإنتاج وتصدير النفط السوداني.

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني لعام 2000 م ، ط 1 ، شركة مطابع السودان للعملة

المحمودة ، الخرطوم ، ديسمبر 2001م ، ص 206

(2) سيف الدين حسن صالح ، مرجع سابق ، ص 29

(3) المرجع السابق ص 29

إعطاء شركة شيفرون تعويضات مالية مقابل خروجها نهائياً من الاستثمار في مجال النفط

السوداني، وتكون متفق عليها بين الجانبين (الحكومة السودانية وشركة شيفرون الأمريكية)⁽¹⁾

وهكذا ومن خلال ترتيبات معينة تم التنازل من قبل شركة شيفرون عن الإمتياز أولاً لشركة كونكورب السودانية وفيما بعد لحكومة السودان، وبهذا تكون المشاركة الأمريكية في صناعة النفط السوداني قد أسدل عليها الستار، أما حقوق شركتي توتال الفرنسية و (IPC) ظلنا كما هي.⁽²⁾

المطلب الثاني : الاستثمارات النفطية بالسودان بعد خروج شيفرون الأمريكية :

بعد أن خرجت شيفرون من السودان تحملت الحكومة السودانية ممثلة في وزارة الطاقة والتعدين مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو مباشرة العمل في هذا المجال بتقسيم مساحات التنقيب إلى (15) منطقة تنقيب، بجانب المناطق المخصصة لشركة توتال وشركة (IPC) حسبما يشير بذلك الإمتياز الممنوح لهما.

أولاً : منح شركة ستيت بتروليم الكندية إمتياز شفرور الأمريكية

تم منح إمتياز التنقيب لشركة ستيت للبترول (سودان) وهي شركة مملوكة بنسبة 100% لشركة أراكيس الكندية، وشملت مساحة الامتياز للقطاع (2، 4) في منطقة أعالي النيل بجنوب البلاد، شاملة لحقول الوحدة وهجليج وطلح، وكانت الانطلاقة الحقيقية في استغلال التنقيب والإنتاج والتصدير في هذه الحقول التي حققت نسب اقتصادية، وفي عام 1993م قد نجحت في إنتاج 10,000 برميل يومياً، وفي يونيو من عام 1996م تمت الاستفادة من هذا الخام المستخرج في تشغيل مصفاة صغيرة بمدينة الأبيض³.

ثانياً : دعوة الشركات العالمية للاستثمار في النفط السوداني:

تقدمت عشرات الشركات العالمية من دول أوروبا وآسيا وأمريكا وبعض الدول العربية في نهاية عام 1996م وبداية عام 1997م للعمل والاستثمار في استخراج وتنقيب البترول السوداني بعد أن تمت دعوتها رسمياً، وقد تضمنت عروضها موقفها المالي والفني (التقني)، وتم إعلان أسماء الشركات التي تحصلت على إمتياز الاستخراج والتصدير للبترول السوداني. بالإضافة إلى شركة سودايت التي تمثل الذراع الفني والتجاري للدولة السودانية في النشاط النفطي، وقد تم تأسيس هذه الشركة في 16 / فبراير 1997م لتقوم بمشاركة الشركات النفطية الأجنبية في اتفاقيات قسمة الإنتاج وقد انشئت الشركة وفقاً لأهداف الاستراتيجية القومية

(1) على عبد الله على، مرجع سابق، ص 73.

(2) المرجع السابق، ص 73.

(3) جعفر كرار : مرجع سابق، ص 18.

الشاملة لقطاع النفط كأحدى البنيات الأساسية لصناعة النفط والآليات لإمتلاك المقدرات والخبرة الفنية في هذا المجال¹.

ثالثاً : تكوين شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) :

إن هذه الشركات الفائزة ونتيجة لمفاوضات بينها تمّ الإتفاق للعمل سوياً مع تبادل كافة المعلومات التي لديها، فكان تكوين الكونسورتيوم والتي أطلق عليها شركة النيل الكبرى لعمليات البترول Grater Nile Petroleum Operating Company(GNPOC) ، وقد خرجت شركة استيت بموجب هذا الإتفاق وقامت ببيع الأسهم الخاصة لشركة تالسمان الكندية وانحصرت الشركات في الآتي وبالنسب الميينة في الجدول رقم (5) التالي : وهي شركة تالسمان الكندية بنسبة 25% ، والشركة الوطنية الصينية CNPC بنسبة 40% وشركة بتروناس الماليزية بنسبة 30% وشركة سودابت السودانية بنسبة 5% .

وبهذا بدأت المشاركة الآسيوية من قبل كل من الصين وماليزيا والهند بعد أن باعت تالسمان أسهمها للشركة الهندية للبترول والخروج من مسرح البترول السوداني تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (5)

اتحاد شركة النيل الكبرى لعمليات البترول

الرقم	اسم الشركة	النسبة المئوية
1	شركة استيت قبل بيعها لشركة تالسمان الكندية	25%
2	الشركة الوطنية الصينية CNPC	40%
3	شركة بتروناس الماليزية PCOSB	30%
4	سودابت السودانية Sudapet	5%
	الجملة	100%

المصدر : جعفر كرار أحمد، 2008م ، العلاقات السودانية الصينية ، ط 1 ، مركز الدراسات السودانية القاهرة ، ص 43

¹ المرجع السابق ، ص 65

رابعاً : حدود الإمتياز الممنوح لشركة الكونسورنيوم:

وكان الإمتياز الممنوح لهذا التجمع من الشركات يغطي القطع (1، 2، 4) مبرمجة بالمرحلة الأولى التي تشمل حقول الوحدة وهجليج وطلح والنار والثور والحر وتوما الجنوبية.

وحسب الإتفاق فإن أول 25 ألف برميل من المنتج اليومي يكون لصالح الحكومة⁽¹⁾.

وبدأ استغلال حق الامتياز من 13 بئراً في العام 1996م وكانت شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) قد كثفت طوال العام 2000-2002م نشاطها في مربعات (1،2،4) حيث أجريت عمليات حفر وتنقيب واسعة في 2002م⁽²⁾ حتى وصل الإنتاج في 2003م إلى 250 ألف برميل يومياً ليقفز سنة 2004 إلى 300 ألف برميل يومياً⁽³⁾.

خامساً : صناعة تكرير البترول في السودان قبل دخول الصين:

1- مصفاة بورتسودان:

تعتبر مصفاة بورتسودان أول مصفاة في السودان . وذلك خلال الأعوام 1963 . 1964م مشاركة بين حكومة السودان وشركة شل البريطانية بطاقة 25 ألف برميل / اليوم ولا يوجد بها مكسر (Cracker). كانت تبلغ في البداية نقطة استخلاص المنتجات البيضاء (بوتجاز ، بنزين ، ديزل ، خلافة) 85% . وتقع المصفاة على بعد 8 كيلومترات من مدينة بورتسودان وكذلك على بعد 22 كيلومتر شمال مرفأ بشائر⁽⁴⁾. وقد صممت المصفاة لتكرير بترول الشرق الأوسط (العراقي ، الإيراني ، السعودي) وكانت تنتج المنتجات البترولية بنسب متفاوتة أنظر الجدول رقم (6) : التالي

(1) المرجع السابق ، ص 65.

(2) كتيب الشركة الصينية الوطنية للبترول(CNPC) 2002م، ص 23.

(3) سيف الدين حسن صالح ، مرجع سابق ، ص 40.

(4) المرجع السابق ، ص 80.

جدول رقم (6)

النسب المئوية للمنتجات البترولية لمصفاة بورتسودان

البوتجاز	0.05 %
البنزين	14,5 %
الجاز أويل	30 %
وقود الفيرنس	43,6 %
وقود الطائرات	5,8 %
وقود المصفاة والفاقد	4,3 %

المصدر : مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد 16 ، 2008 م ص 64

وفي عام 1987م أعيد تأهيل المصفاة وتحديثها، كما وضعت خطة متكاملة لتطوير المصفاة بحيث تضاف لها جدوى تفصيلية لتوسعة المصفاة أفقياً لزيادة الإنتاج من 25 ألف برميل/اليوم الي 70 ألف برميل/اليوم⁽¹⁾.

وقد آلت 50% من أسهم المصفاة لحكومة السودان في عام 1976م ، وفي عام 1978م تمت أكبر عملية إحلال وإبدال للآليات والمواعين المختلفة ، وفي عام 1991م آلت المصفاة الي حكومة السودان بنسبة 100% ، كما كانت مصفاة بورتسودان تمد السودان بالمواد البترولية مثل البوتجاز ، البنزين ، غاز الطائرات ، الجازولين وزيت التروس، الي بداية الثمانينيات حيث ازداد استهلاك المواد البترولية في السودان خاصة الجازولين وبدأ استيراد المواد البترولية وقتها لسد النقص. هذا وقد عملت المصفاة لأكثر من 35 سنة بكفاءة عالية دون حواجز⁽²⁾.

2- مصفاة أبو جابرة:

تم إنشاء مصفاة أبو جابرة في عام 1992م بطاقة إنتاجية تبلغ 2000 برميل في اليوم . وهي أول مصفاة لتكرير البترول السوداني تنتج ثلاث مشتقات بترولية جاءت بالجدول رقم (7) التالي .

(1) مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد السادس عشر، يناير 2008م ، ص 64.

(2) المرجع السابق ، ص 80.

جدول رقم (7)

النسب المئوية للمنتجات البترولية لمصفاة أبو جابرة

الفيرنس	67 %
الجاز أويل	19 %
النافتا	10 %
وقود المصفاة	4 %

المصدر : سيف الدين حسن صالح ، 2004م ، البترول السوداني - قصة كفاح أمة ، شركة مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ص 81

وتمد المصفاة بالزيت الخام من بئر أبو جابرة (2) وبئر ابو جابرة (3) وحقل شارف الذي يبعد 70 كلم من المصفاة ونسبة استخلاص المواد البيضاء 30%⁽¹⁾.

3- مصفاة الأبيض:

إن مصفاة الأبيض مملوكة لحكومة السودان وقد تم إفتتاحها في يونيو 1996م بطاقة إنتاجية تبلغ 10,000 برميل في اليوم، ثم رفعت إنتاجية المصفاة لتصبح قادرة على تكرير 15,000 برميل في اليوم، وهي الطاقة التي تعمل بها المصفاة منذ عام 2002م⁽²⁾.

وهي تعتبر مصفاة محدودة يتم استخلاص المنتجات فيها بعمليات الفصل الفيزيائي وإنتاجها يتمثل في المواد الواردة في الجدول رقم (8) التالي:

(1) سيف الدين حسن ، مصدر سابق ، ص 81 .

(2) مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد السادس عشر ، يناير 2008م ، ص 64.

جدول رقم (8)

النسب المئوية للمنتجات البترولية لمصفاة الأبيض

النافتا	6,0%
الكيروسين	6,6%
الجاز أويل	23,4%
وقود الفيرنس	63,6%
وقود المصفاة والفاقد	0,4%

المصدر : سيف الدين حسن صالح ، 2004م ، البترول السوداني - قصة كفاح أمة ، شركة مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ص 81

يتم إمداد المصفاة بالزيت الخام عبر خط الأنابيب الممتد من الحقول ماراً بالأبيض الي ميناء الصادر وذلك من خلال خط فرعي يصل بين المصفاة وخط الأنابيب⁽¹⁾.

تضم المصفاة ثلاثة أرصفة لشحن المنتجات، اثنين منها لشحن الناقلات البرية وواحدة لشحن القاطرات، وتعتمد المصفاة في إمدادها من الزيت الخام على آبار حقل هجليج بغرب كردفان بواسطة خط أنابيب لنقل الخام بصورة مستمرة⁽²⁾.

4- مصفاة كونكوروب . الشجرة:

قامت شركة كونكوروب بتشبيد مصفاة لها بطاقة 5 ألف برميل في اليوم ، وقد صممت لتعمل على تكرير خام حقل عدارييل وتقوم بإنتاج النافتا والجاز أويل ووقود الفيرنس، وقد بدأ الإنتاج في منطقة الشجرة جنوب الخرطوم في مارس 1999م إلا إن إنتاجها ما زال محدوداً ولم يتم تشغيلها تجارياً⁽³⁾.

ثانياً: نقل البترول قبل دخول الصين :

في الفترة التي سبقت دخول الصين للاستثمار في مجال النفط السوداني لم يكن هناك سوى خط وحيد هو خط بورتسودان الخرطوم الذي أنشأ في العام 1996م، وقد تم تنفيذه عن طريق شركة كينوماك الكويتية

(1) سيف الدين حسن ، مصدر سابق ، ص 81 .

(2) المصدر السابق، ص 12 .

(3) مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط للعدد الرابع مايو 2004م ، ص 10.

بطول يبلغ حوالي 815 كلم وقطره 8 بوصات وذلك لسد حاجة البلاد من المواد البترولية المستوردة ليتم تخزينها في مستودعات التخزين بالشجرة بالخرطوم، وسعة هذا الخط التخزينية تبلغ 600,000 طن متري في العام.

الجدير بالذكر أن هذا الخط تمّ عكس مساره من الجيلي إلى بورتسودان ليتم به تصدير الفائض من البنزين بعد اكتشاف النفط بالسودان.

كما يتم عبه ضخ المنتجات البترولية إلى مستودع الشجرة من مصفاة الخرطوم بالجيلي.

يوجد في هذا الخط محطة ضخ رئيسية بالجيلي ومحطة استلام ومركز توزيع بالشجرة بالخرطوم⁽¹⁾.

(1) سيف الدين حسن صالح ، مرجع سابق ، ص 70.

المبحث الثاني: الصين خلفاً للاستثمارات الأمريكية في مجال النفط السوداني

المطلب الأول: العوامل التي أدت إلى علاقات إقتصادية متميزة بين البلدين:

هنالك عدة عوامل أدت إلى علاقات إقتصادية متميزة بين السودان والصين نذكر منها ما يلي:

أولاً : تأمين مورد مالي سريع لتمويل التنمية بالسودان:

العزلة الإقتصادية التي كان يكابدها السودان بسبب فرض عقوبات إقتصادية من مجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لمواقفه الداعمة لحرب الخليج الثانية وبتهمة رعاية الإرهاب.

وقد كانت هناك حملة دولية وإقليمية واسعة ضد الحكومة السودانية تسعى بكل السبل العسكرية والدبلوماسية لإسقاط الحكومة السودانية عبر محاصرتها إقتصادياً ومنعها من الحصول على موارد مالية، وكان أمام الحكومة السودانية خيار وحيد وهو استخراج النفط السوداني لتأمين مورد مالي سريع، وهذا ما وجدته في الصين⁽¹⁾.

ثانياً: المساعدات الصينية لا تشترط فيها التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

يقول وزير الطاقة السوداني ورئيس اللجنة الإقتصادية أن الصين بسبب صداقتها القديمة مع السودان وسياستها الخارجية المبنية على مبادئ التعايش السلمي وعدم التدخل معها في قطاع الآخريين هي الدولة المرشحة لإقامة شراكة معها في قطاع الطاقة، وأن اللجنة الإقتصادية قد قررت منذ إنشائها في يوليو 1989م الاتصال بالصين ، لكنها كثفت إتصالاتها مع الصين بعد المؤتمر الإقتصادي في أكتوبر 1990م⁽²⁾.

فالصين لا تربط مساعدتها المالية بشروط محددة، بل تكون علاقاتها على أساس التبادل التجاري والاستثمار المباشر، بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي تشترط على الدول النامية تحقيق الديمقراطية وتحسين حقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها من الشروط حتى تحصل على قروض ومنح لتمويل التنمية.

ثالثاً: العزلة التي فرضها المجتمع الدولي على السودان:

من المعلوم أن السودان قد تعرض إلى عزلة دولية بسبب العقوبات التي فرضها عليها مجلس الأمن وبسبب مواقفه من حرب الخليج الثانية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان بسبب اتهامه برعايته للإرهاب، ونتيجة للحرب الدائرة في جنوب السودان (1983-2005م) التي كان ميزان القوة

(1) جعفر كرار ، مرجع سابق ذ، ص 29.

(2) المرجع سابق ، ص ص 24 . 25 .

فيه يميل لصالح الحكومة السودانية، مما أدى إلى المساعي التي قادتها الولايات المتحدة لإحتواء الدور السوداني في إشاعة عدم الاستقرار، ولمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي أضعف خيارات الحكومة السودانية في الحصول على مساعدات لتطوير قطاعها النفطي بعد خروج الاستثمارات الأمريكية والغرب من قطاع النفط السوداني، مما سهل دخول الصين عبر استراتيجيتها المتمثلة في دخول الأسواق النفطية التي يهيمن عليها الغرب عبر إيجاد فرص غير مستغلة⁽¹⁾.

رابعاً: حاجة الصين الملحة إلى الطاقة:

إن تحول الصين من دولة مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة للنفط لعب دوراً أساسياً في إهتمامها بالملف النفطي السوداني، فبعد أن كانت الصين واحدة من المنتجين للنفط في العالم بحجم إنتاج يفوق المليونى برميل يومياً⁽²⁾، فقد حدث تحول كبير في البنية الإقتصادية والصناعية في البلاد نتيجة للتوسع الإقتصادي ونمو الصناعات والزيادة الكبيرة في الطلب على المحروقات بعد أكثر من عقد ونصف من النمو الإقتصادي السريع، حيث وصلت نسبة النمو الإقتصادي في الأعوام 1990-1993م إلى 13%، الأمر الذى اضطر الصين في عام 1993م إلى استيراد 9,93 مليون طن من النفط الخام، لتتحول الصين من بلد مصدر للنفط إلى بلد مستورد لهذه السلعة الاستراتيجية، ويصل استيرادها في عام 2000م إلى 70 مليون طن من النفط الخام و30 مليون طن من النفط المكرر، بزيادة قدرها 103,9% عن عام 1999م، وقد دفعت الصين 25 مليار دولار ثمناً لهذا الحجم من الاستيراد⁽³⁾.

ولمواجهة هذا المأزق النفطي؛ فقد إعتمدت الصين إستراتيجية البحث عن حصص وأسهم في حقول النفط الخارجى عن طريق الشراء والتقيب، وقد أظهرت الخطة الخماسية الثامنة 1991-1995م في الصين، هذا التوجه يتضح عندما دعت شركات النفط بضرورة الخروج لتطوير عمليات النفط في الخارج لتصبح عام 1991م سياسة الشركات الصينية المنافسة في العالم سياسة رسمية للصين⁽⁴⁾.

وهكذا بات الصينيون على استعداد لتتسيط ملف النفط السودانى؛ خصوصاً أن حكومة السودان كانت تولى هذا التعاون لإهتماماً شديداً في وقت يشدد فيه الاستراتيجيون الصينيون على أهمية العمل بشكل أسرع لتأمين إحتياجات الصين من النفط في حقول البترول في الخارج وفي أسرع وقت ممكن، ونتيجة لذلك فقد

(1) ، التقييم الأساسي للأمن الإنسانى ، تقرير السودان العدد (7) ، 2007م ، ص1.

(2)John Wong and Wong Cheekong, China New Oil Strategy Taking Shape, Singapore University. 1998, P.13.

(3) جعفر كرار ، مرجع سابق ، ص 32.

(4) المرجع السابق ، ص ص 32 . 33 .

تقاطعت مصالح الصينيين مع مصلحة الشعب السوداني، حيث أن الصين تحتاج إلى النفط لسد حاجتها من الطاقة، والسودان يحتاج إلى موارد مالية لاستكمال رأس المال لأغراض التنمية، ومن ثم تمت الشراكة بين البلدين على أسس اقتصادية متميزة ومتينة.

تستحوذ الشركات الصينية على حصص كبيرة في أهم اتحادين نفطيين في السودان، حيث أن الشركة الوطنية الصينية (CNPC) تساهم بـ 40% من شركة الكونسورنيوم (GNPOC) التي تأسست في عام 1997م لتطوير مربعات (1،2،4) كما أنها تملك 41% من اتحاد بترودار لعمليات البترول (PDOC) والتي تأسست في أكتوبر سنة 2001م لتطوير مربعي (3،7)، وتملك شركة (SINOPEC) الصينية 6% من بترودار لعمليات البترول، وتحوز (CNPC) الصينية 95% من مربع (6) و35% من شركة البحر لعمليات البترول (RCPOC) التي تسيطر على مربع (15) البحري جزئياً. كما وقعت (CNPC) مع الحكومة السودانية في يونيو 2007م إتفاقية شراكة في الإنتاج مع حكومة السودان لاستكشاف مربع (13) البحري. ونستعرض فيما يلي تفاصيل ما أجملناه على النحو التالي:

المطلب الثاني : الصين والاتحادات البترولية في السودان :

أولاً : الصين وشركة النيل الكبرى لعمليات البترول:

بدأت المشاركات الآسيوية من قبل كل من الصين ممثلة في الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) ، وماليزيا ممثلة في شركة بتروناس ، والهند ممثلة في الشركة الهندية للبترول بنسب 40 % ، 30 % ، 25 % على التوالي ، بينما تشارك سودابت السودانية بنسبة 5% بهذا الإتحاد وهي شركات مقتدرة مالياً وفنياً ، ولقد حلت الشركة الهندية للبترول محل شركة تالسمان الكندية بعد خروجها من مسرح البترول السوداني تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية أنظر الجدول رقم (4) السابق ويعمل هذا الأتحاد في المربعات (1 ، 2 ، 4) وقد تم توقيع الشراكة في 1/3/1997م⁽¹⁾

للتولي عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج للنفط بالسودان ، وقد أحدث هذا الأتحاد تطوراً ونقله استراتيجياً في مجال استكشاف والتطوير والإنتاج والتصدير النفطي تمثلت آياته فيما يلي :

1- تشييد خط أنابيب ناقل للنفط السوداني الخام من الحقول إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر .

2- وضع برنامج إكستشافي وتطويري بزيادة المخزون النفطي .

(1) سيف الدين حسن صالح مرجع سابق ، ص 42

3- تشييد ميناء بشائر للتمكن من تصدير النفط السوداني (مزيج النيل) (2)

ثانياً: الصين وكونسورنيوم بترودار:

مرّ هذا الأتحاد بعدة مراحل هامة نبينها في السطور التالية:

1- إتفاقية قسمة الإنتاج:

بحلول عام 2000م كانت وزارة الطاقة السودانية قد وسعت عمليات التنقيب عن النفط، وذلك بتوقيع ما يعرف باتفاقية قسمة الاستكشاف والإنتاج (EPSA) مع كل من شركة الخليج 46% ، وشركة ملوط للبترو الكندية 46% وشركة سودابت السودانية 8%، كما يبينها الجدول رقم (9) التالي

جدول رقم (9)

إتفاقية قسمة الإنتاج (المرحلة الأولى)

الرقم	اسم الشركة	النسبة المئوية
1	شركة الخليج	46%
2	شركة ملوط للبترو الكندية	46%
3	سودابت السودانية Sudapet	8%
	الجملة	100%

المصدر : مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد السابع، 2005م، ص 55.

2- شركة بترودار لعمليات البترول (PDPOC):

وقد تمّ تعديل الإتفاقية بخروج شركة ملوط نسبة لعدم استيفائها الشروط المنصوص عليها بالإتفاقية لصالح (CNPC) نسبة 23%، وشركة ثاني الإماراتية نسبة 23% وذلك في نوفمبر 2000م⁽¹⁾. أعقب ذلك بيع شركة ثاني الإماراتية 18% من أسهمها لصالح (CNPC) لتصبح حصة (CNPC) في هذا الكونسورنيوم 41% كما هو مبين في الجدول التالي رقم (10) التالي

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية التقرير الاستراتيجي السوداني لعام 2000 ، ط 1 ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،

الخرطوم ديسمبر 2001 ميلادي ، ص 206

(1) مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد السابع، الخرطوم، يناير 2004م، ص 55.

جدول رقم (10)

إتفاقية قسمة الإنتاج المرحلة الثانية

الرقم	اسم الشركة	النسبة المئوية
1	الشركة الوطنية الصينية (CNPC)	41%
2	شركة تاني الإماراتية	5%
3	شركة الخليج	46%
4	سودابت	8%
	الجملة	100%

المصدر: مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد السابع، الخرطوم، سبتمبر 2005م

ص 55

3- خروج شركة الخليج:

في عام 2003م انضمت كل من شركة بتروناس Petronas الماليزية وسينوبيك Sinopec الصينية إلى كونسورنيوم بترودار حيث حلنا محل شركة الخليج وإمتلكنا نسبة 40% لبتروناس، و6% لسينوبيك، ويعمل هذا الإتحاد في كل من مربعي (7،3) بمساحة 2000 كلم²(1). كما هو مبين بالجدول رقم (11) التالي :

جدول رقم (11)

الصورة النهائية لاتحاد بترودار

الرقم	اسم الشركة	النسبة المئوية
1	الشركة الوطنية الصينية (CNPC)	41%
2	شركة بتروناس Petronas	40%
3	شركة سينوبيك الصينية Sinopec	6%

(1) المرجع السابق، ص 55.

4	شركة ثاني الإماراتية	5%
5	سودابت	8%
	الجملة	100%

المصدر : المصدر: مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد السابع، الخرطوم،
سبتمبر 2005م ص 55

ثالثاً:الصين وكونسورتيوم شركة كورال لعمليات البترول:

انتظر السودانيون حتى يوليو 2007م لتتقدم الشركات الصينية لتشكيل كونسورتيوم تحت اسم شركة كورال لعمليات البترول لتوقيع عقد جديد للحصول على إمتياز مربع (13) في ذات المنطقة،¹ وقد ضم شركة (CNPC) 40%، وسودابت 15%، وشركة Petrmine 15%، وشركة Express Nigerian بنصيب 10%، وشركة السودان دنذر Sudan's Dinndir بنصيب 10% وشركة African Energy بنصيب 10%، وحسب هذا العقد فإن شركات CNPC, Petrmine, Sudapet, سيعملون في مجال استكشاف النفط والغاز أيضاً². كما هو مبين في الجدول (12) التالي :

جدول رقم (12)

كونسورتيوم شركة كورال بمربع (13)

الرقم	اسم الشركة	النسبة المئوية
1	الشركة الوطنية الصينية (CNPC)	40%
2	سودابت (Sudapet)	15%
3	شركة Petrmine	15%
4	شركة Express Nigerian	10%

¹ كتيب الشركة الوطنية الصينية للبترول ، التقرير السنوي ، 2007م ، ص 47.

² جعفر كرار أحمد مرجع سابق ص 67 .

5	Sudan's Dinndir	%10
6	African Energy	%10
	الجملة	%100

المصدر: جعفر كرار ، عام 2009م العلاقات السودانية الصينية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ص64.

رابعاً:الصين وكونسورتيوم مربع (15) في حوض البحر الأحمر:

بعد تردد طويل وبدفع من الحكومة السودانية تقدمت مؤسسة CNPC في عام 2005م بطلب للحصول على هذا الإمتياز بمربع (15) في حوض البحر الأحمر وأصبحت جزء من كونسورتيوم يضم كل من CNPC 35%، وبتروناس الماليزية 35%، وسودابت 15%، و Express Nigerian 10%، و Hitech Group 5%. وقد وقع هذا الإتحاد اتفاقية مع الحكومة في 2005/8/30م وقد بدأ بالفعل العمل في مربع (15) الذي تبلغ مساحته 24377 كلم مربع، معظمه في البحر الأحمر، ويعتبر هذا العقد أول عقد تنقيب وتطوير بحري Off shore توقعه الحكومة السودانية، كما أنه أول عقد لإنتاج الغاز. أنظر الجدول رقم (13) التالي :

جدول رقم (13)

كونسورتيوم مربع (15) في حوض البحر الأحمر

الرقم	اسم الشركة	النسبة المئوية
1	الشركة الوطنية الصينية (CNPC)	35%
2	شركة بتروناس الماليزية	35%
3	سودابت (Sudapet)	15%
4	شركة Express Nigerian	10%
5	Hitech Group	5%
	الجملة	100%

المصدر: جعفر كرار ، عام 2009م العلاقات السودانية الصينية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ص 65

وكانت الحكومة السودانية قد نبهت شركات النفط الصينية إلى الأهمية الخاصة لحوض البحر الأحمر وخصوصاً مربع (13،15)، حيث يتمتع الأخير بموقعه على الساحل بأهمية استثمارية واقتصادية كبيرة، كما ثبتت مسوحات شركة شيفرون وجود حوض رسوبى يسمى بحوض البحر الأحمر، حيث أعلن عن إكتشاف حوض سواكن وبشائر، وتم تقسيم هذا الحوض إلى ثلاثة مربعات (13،15، ومربع حلايب)⁽¹⁾.

خامساً : الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) ومشاريع المربع السادس :

تعمل هذه الشركة في مربع (6) وقد تم توقيع الاتفاقية في 23 /9/1995م وتم سريان الاتفاقية في 2002/10/30م ليشمل دخول الشركة الوطنية السودانية (سودابت) كشريك في الأمتياز معها²،

وبلغت الاستثمارات الصينية في هذا الإتحاد 12,05 مليون دولار³

وبنهاية عام 2004 م بلغت مجموعات العمل الصينية العاملة في أعمال الحفر والخدمات الصينية في حقول النفط في العالم 38 فرقة ، عشرين منها كانت تعمل في السودان .⁴

المطلب الثالث: الصين والبنية التحتية لصناعة النفط السوداني:

استهدفت استراتيجية الصين النفطية تحويل السودان إلى مورد نفطى فعال، واقتضى ذلك بناء البنية التحتية المطلوبة والمساعدة في عمليتي استكشاف النفط واستخراجه، لقد قامت شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) بمد خط أنبوب نفطى طوله 1610 كلم وبسعة 200 ألف برميل في اليوم من حقول هجليج مربع (2) في ولاية جنوب كردفان التي كانت ذات بنية تحتية فقيرة جداً، وهى بذلك العمل تكون قد ربطت فعلياً الإنتاج المحلى بالسوق العالمية، وقد إنتهى الصينيون من بناء مصفاة الخرطوم في العام 1999م وبدأ التصدير في أغسطس من نفس العام، وأدخلت الصين في يونيو عام 2006م تطويرات لتوسعة المصفاة مما مكن من رفع حجم الطاقة التشغيلية إلى مائة ألف برميل في اليوم، إلى غير ذلك من مشاريع البنى التحتية التى سوف نستعرضها في هذا المطلب فيما يلي:

(1) Sudanese on line 19/1/2005

(2) www. CNPC .com .CN (CNPC IN SUDAN)

(3) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص 48

(4) كتيب الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC ، التقرير السنوي 2005 ، ص 58

أولاً : الصين ومشروعات البنى التحتية في مجال نقل البترول السوداني:

يلعب قطاع النقل في السودان دوراً رئيسياً وحيوياً نظراً لإتساع رقعة البلاد الجغرافية، وبعد مناطق الإنتاج عن مناطق التسويق وعن الموانئ الرئيسية، وقد أبلت الشركات الصينية بلاءً حسناً في هذا المجال، وفيما يلي سرد عن دورها في بناء خطوط الأنابيب لنقل البترول السوداني، وتعتبر هذه الوسيلة من أفضل الوسائل لنقل البترول لأنها تتميز بالأمان بخلاف وسائل النقل الأخرى، وقلة التكاليف والسرعة، وأن أضرارها البيئية تكاد تكون معدومة.

وهي أنابيب مصنعة بمواد خاصة (فولاذ ، معادن ، حديد) ويتم بواسطتها نقل خام النفط إلى المواقع المراد إيصال خام النفط أو مشتقاته إليها بأقل تكلفة وبأسرع وقت¹

وأبرز أنابيب البترول في السودان التي قامت بإنشائها الشركات الصينية أو شاركت جزئياً في مد هذه الأنابيب هي:

1- خط أنابيب تصدير خام النفط السوداني:

في أول مارس 1997م تم التوقيع على إتفاقية إنشاء خط أنابيب الصادر مع شركة الكونسورتيوم ونسبة لمواكبة حاجة البلاد وتصدير البترول تم تشييد خط أنابيب يربط حقل الإنتاج هجليج بميناء التصدير في بشائر وذلك في العام 1999م حيث قامت بتشبيده الشركة الصينية للهندسة والإنشاءات البترولية بالتعاون مع شركة تكنكت للإنشاءات العالمية الأرجنتينية.

يبلغ طول الخط 1610 كلم وقطره 28 بوصة وسعته القصوى 450,000 برميل/ اليوم أما سعته في بداية التشغيل كانت 250,000 برميل / اليوم².

يمر الخط بمدينة الدنج والأبيض ليغذي مصفاة الأبيض بحوالي 15,000 برميل/ اليوم ثم يتجه على الشمال الشرقي ليعبر النيل خلال نفق شمال الخرطوم لإمداد مصفاة الخرطوم بحوالي 50,000 برميل/ اليوم ومن ثم يتجه شمالاً حتى منطقة عطبرة ثم شرقاً حتى البحر الأحمر.

يتكون هذا الخط من ستة محطات ضخ رئيسية للتقوية حيث توجد في منطقة الرويان بالقرب من الجيلي على بعد 733 كيلو متر من مدينة بورتسودان محطة الضخ الرئيسية.

¹ سيف الدين حسن صالح ، مرجع سابق ، ص 67

² المرجع السابق ص 71.

وفي منطقة عطبرة على بعد 475 كيلو متر من مدينة بورتسودان وتوجد بها محطة تقوية ومركز توزيع. والمحطة الرابعة

أما المحطة الثالثة فهي في منطقة الروجل على بعد 318 كيلو متر من مدينة بورتسودان وهي محطة تقوية ومركز توزيع.

وفي منطقة أركويت على بعد 75,6 كيلو متر من مدينة بورتسودان توجد المحطة الخامسة والمحطة السادسة في بورتسودان وهي محطة استلام.

وقد تم استلام وضع خطط لإضافة محطات مستقبلية لمقابلة السعة القصوى للخط وهي المحطة الثانية في نيناس الكيلو 126 والمحطة الثالثة الأبيض الكيل 293 الرابعة الشيخ ابو زيد الكيلو 683 الخامسة كبوشية الكيلو 958 السادسة مسمار عند الكيلو 1204، وقد تم تشغيل هذه المحطات فعليا ليعمل هذا الخط بكفاءة عالية .¹

2- خط صادر المنتجات البترولية الخرطوم . بورتسودان:

بدأت فكرة إنشاء خط لصادر المنتجات النفطية بقرار توسعه مصفاة الجيلي من 50 ألف برميل الي 100 برميل يوميا لتغطية احتياجات الاستهلاك المتزايدة خاصة من منتج الجازولين ومن ثم تصدير الفائض من منتج البنزين والمنتجات الأخرى ، بناء على ذلك قامت وزارة الطاقة والتعدين (SPPC) بدراسة الجدوى الإقتصادية والإستراتيجية وتحديد السعة والتكلفة المطلوبة لإنشاء خط صادر المنتجات البترولية من الخرطوم الي بورتسودان بطول 741كلم وقطر 12 بوصة⁽²⁾.

وذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى: بسعة 826 ألف طن متري في العام بمحطة ضخ واحدة بالجيلي ومحطة استقبال ببورتسودان.

المرحلة الثانية: بطاقة قصوى 2,500,000طن متري في العام والتي تبدأ سنة 2011م بإفترض قيام مصفاة جديدة أو توسعة مصفاة الخرطوم الي طاقة أكبر وذلك لتلبية الاستهلاك المتزايد من منتج الجازولين لأغراض

¹ المرجع السابق ، ص 72.

(2) المرجع السابق ص 72

الزراعة والصناعة والتنمية عموماً في كل أنحاء السودان ، حيث أن القرار هو عدم استيراد أي من المنتجات البترولية.

وهذه المرحلة تعتمد على إضافة عدد أربع محطات ضخ جديدة لرفع طاقة الخط الي 2,500,000 واعتمدت فلسفة الدراسة والتصميم على أن تطابق هذه المحطات مع محطات خط المنتج 8 بوصة لتقليل الطاقة التشغيلية للخط⁽¹⁾.

وقد تم إفتتاح هذا الخط في عام 2005م الذي فازت به شركة (ONGC) الهندسية في 30 يونيو 2004م بتكلفة بلغت 194 مليون دولار أمريكي⁽²⁾.

3- خط أنابيب الفولة . الخرطوم:

أعلن سفير السودان في بكين في مايو 2003م أن السودان والصين إتفقا عل استثمار مليار دولار أمريكي لبناء خط أنابيب نפט الفولة وتوسيع مصفاة الخرطوم⁽³⁾.

وقد طرحت الحكومة السودانية بعد ذلك تنفيذ خط الأنابيب في عطاء عالمي مفتوح فازت به شركة (CPPE) الزراع الهندسي لشركة (CNPC)⁽⁴⁾.

وقد بدا ضخ الزيت الخام داخل الأنبوب الذي يبلغ طوله 723 كلم في 15/3/2004م حيث أنتج الحقل في ذلك التاريخ 10,600 برميل في اليوم⁽⁵⁾.

والمعروف أن مؤسسات (SINOPEC) قد فازت ببناء حوالي 300 كلم من هذا الخط بينما تعمل شركتين صينيتين هما (CPECC) ومجموعة الهندسة الكيميائية الصينية (Chemical Engineering Group) كشركات مقاولات في المنشآت وتجهيز المنشآت الهندسية الخاصة بميناء تصدير خام عدارييل مثل مستودعات تخزين، وتقوم شركة (CEQ) بأعمال هندسية أخرى⁽⁶⁾.

(1) حمدان التوم ، 2005م ، مشروع خط الصادر مجلة الغاز والنفط ، المؤسسة السودانية للنفط العدد 6 ، مارس ص 50

(2) جعفر كرار ، صناعة النفط والبتروكيميائية في الصين وانعكاساتها على الدول العربية ، مرجع سابق ، 39.

(3) جعفر كرار ، العلاقات السودانية الصينية ، مرجع سابق ، ص 81 .

(4) المرجع السابق ، ص 69 .

(5) عمر محمد خير ، مايو 2004م ، مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد الرابع ، ص ص 42 ، 43 .

(6) المرجع السابق ، ص 43.

4- خط أنابيب سارجاث هجليج:

خط أنابيب يربط حقل سارجاث بخط الأنابيب الصادر الرئيس وهذا الخط صمم لينقل النفط الخام من حقل سارجاث . إلى خط الأنابيب الرئيس بهجليج .

يمر خط الأنابيب الرئيسي الذي ينقل نقط حقول هجليج والوحدة ليربط هذا الحقل بالخط الرئيسي بواسطة خط أنابيب طوله 172 كلم وقطره 24 بوصة ، وتقوم بتنفيذه شركة (CPECC) الصينية وتبلغ السعة التصميمية القصوى لهذا المشروع 150 ألف برميل بمعدل إنتاج 80 ألف برميل مستخرج من 28 بئراً تقع في حقل سارجاث⁽¹⁾.

ثانياً : الصين ومشروعات البنى التحتية في مجال تكرير النفط السوداني:

وهي التي يتم فيها تحويل النفط الخام إلى مكوناته الرئيسية لإنتاج المنتجات البترولية المختلفة (مشتقات البترول)، حيث أن السعة التكريرية للنفط السوداني تفوق المائة ألف برميل في اليوم من الخام، وأنها تسير في خطوات حديثة لكي تتعدى هذه السعة.

تزرع البلاد بخمس مصافي للبتترول وهي: مصفاة بورتسودان، أبوجابرة، الأبيض الشجرة ومصفاة الخرطوم "الجبلي". بعضها تعتبر مصافي قديمة وتقليدية أنشأت قبل دخول الصين، مثل مصفاة الشجرة وأبو جابرة والأبيض وبورتسودان التي كانت تستقبل البترول الخام من الخارج. وعليه سوف نستعرض المصافي التي قامت الشركات الصينية بإنشائها دعماً لمشروعات البنى التحتية لصناعة النفط السوداني التي تتمثل في: شركة مصفاة الخرطوم (KRC) حيث إن استراتيجية استغلال النفط السوداني كانت تدور حول محورين وهما :

1- الوصول إلى الأسواق العالمية عبر خط أنابيب يصل الحقول بالبحر الأحمر لأغراض التصدير كضمان للمستثمرين لاسترجاع نفقاتهم، إضافة لعائد الدولة من تصدير نصيبها .

2- تكرير جزء مقدر من نصيب الدولة محلياً للإكتفاء الذاتي والاستفادة من خط أنابيب الصادر للوصول للموقع المناسب للمصفاة من ناحية السوق لمستهلك المنتج وعليه فقط انصب الجهد تجاه تشييد مصفاة حديثة شمال الخرطوم تتناسب الخام السوداني ونمط الاستهلاك في السودان مع إمكانية تصدير فائض بعض المنتجات .

(1) أحمد خالد ، مرجع سابق، ص 51.

وبالفعل تم ذلك بالتعاون مع الشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC بعد الحصول على قرض مشاركة معه لتشييد مصفاة الخرطوم بطاقة 50000 برميل في اليوم ، وقد تم تصميم وتركيب وتشغيل المصفاة في زمن قياسي (أقل من 24 شهر) وكان تدشينها في 2000/6/30م¹

يعتبر إنشاء مصفاة الخرطوم هدفاً لستراتيجياً للسودان حيث مكنت البلاد من الإكتفاء الذاتي من الوقود كما وفرت كميات جيدة من المنتجات البترولية المكررة المعدة للتصدير، وقد بدأ السودان منذ عام 2000م يدفع جزء من عائداته النفطية لتسديد بعض الديون وفي مقدمتها التسديد للصين مقابل نصيب السودان في مصفاة الخرطوم وهو مبلغ (300) مليون دولار أمريكي حيث يدفع السودان سنوياً عشرة ملايين دولار أمريكي لتسديد ديون المصفاة. وقد تم إنشاء مصفاة الخرطوم بواسطة شركة الخرطوم للمصافي والتي تملكها مناصفة وزارة الطاقة والتعدين (ministry of petroleum) والشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) بموجب اتفاقية شراكة تم توقيعها في أول مارس 1997م 50% من الأسهم لكل منهما. وكانت الصين قد قامت بدفع نصيب السودان في مشروع مصفاة الخرطوم وخط الأنابيب الصادر لتعلن الصين أن استثماراتها في قطاع النفط في السودان بلغت مليار دولار أمريكي في مارس 1998م⁽²⁾

وتغطي المصفاة حوالي 20% من إحتياجات البلاد من زيت الوقود وفي نفس الوقت تمد الشبكة القومية للكهرباء بحوالي 20 ميغا واط ، كما تغطي المصفاة حوالي 90% من إحتياجات البلاد من الجاز أول . وتفوق إنتاجية المصفاة من وقود النفاثات إحتياجات البلاد حتى عام 2006م ، أما في مجال إنتاج البنزين تقوم المصفاة بتصدير 500,000 طن من البنزين سنوياً، وقدرت تكلفة إنشاء المصفاة بحوالي 640 مليون دولار أمريكي وقد وفرت الدولة 50% من هذا المبلغ أي ما يعادل 320 مليون دولار⁽³⁾. أمريكي، أن مصفاة الخرطوم تنتج 6,03 مليون طن من البتروكيميائيات وقد نالت مصفاة الخرطوم شهادة الأيزو 9001 والآيك 17025 - وهي شهادة جودة عالمية- في العام 2003م⁽⁴⁾، وقد نجحت CNPC في أغسطس 2004م في تطوير المصفاة ليصل إنتاجها الي 2مليون طن سنوياً ، كما بدأت في ذات العام المرحلة الثانية من توسيع المصفاة وكانت المصفاة قد إرتفع إنتاجها عام 2005م بعد أن أكملت مشروع التوسعة الأولى الي 3,5 مليون طن متري.⁽⁵⁾

¹ مركز الدراسات الإستراتيجية مرجع سابق ص 206

(2) مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد الثلاثون، يوليو 2011م، ص 38 .

(3) سيف الدين حسن صالح، مرجع سابق ذكره، ص.82

(4) نشرة وكالة الأنباء للسودان 2003/5/19م نقلاً عن جعفر كرار ، مرجع سابق، ص 61

(5) كتيب الشركة الوطنية الصينية للبترول ، التقرير السنوي ، 2004م ، ص 47

وقد بدأ العمل في الإنشاء في مايو 1998م وبدأ الإنتاج في مايو 2000م بطاقة إنتاجية تبلغ 50,000 برميل في اليوم أي ما يعادل 2,5 مليون طن في السنة حسب المواصفات التكنولوجية لهذه المصفاة.

وتتميز بأنها صممت على خام النفط السوداني (Nile Blend) ولذلك صممت وحدة لتكسير الزيت الثقيل (RTCC) والمصفاة نواة لمصفاة معقدة تمكن من الدخول في الصناعات البتروكيميائية عند تهيئة الظروف لذلك¹.

وتشتمل على ثلاثة أقسام رئيسة وهي:

1- وحدات التكسير الرئيسية بالمصفاة:

تعتبر مصفاة الخرطوم من أحدث المصافي بالسودان حيث تتكون من خمس وحدات فرعية وتشمل الآتي:

(1) وحدة التقطير الجوي (CDU):

سعتها التصميمية 50,000 برميل في اليوم (2,5 مليون طن في العام)، وبعد التشغيل وإعادة تصميم بعض المضخات ارتفعت سعتها إلى 57,000 برميل يومياً بزيادة 14%⁽²⁾.

(2) وحدة التكسير بالعامل المساعد:

وسعتها التصميمية 1,8 مليون طن في العام، وهي أول وحدة تكسير في السودان ويجمع في هذه الوحدة كل الفيرنس وبحول إلي منتجات خفيفة، وتحتوي هذه الوحدة على المفاعلات ووحدة الإنتاج ووحدة إزاحة الكبريت. ويتم معالجة الغازات الخفيفة والبتوجاز والبنزين لإزالة الكبريت وكبريتيد الهيدروجين H₂S. والجدول رقم (14) التالي يبين النسب المئوية لمنتجات البترولية المكررة من وحدة التكسير بالعامل المساعد بمصفاة الخرطوم

¹ كتيب الشركة الوطنية الصينية للبترول ، التقرير السنوي ، 2004م ، ص 47

(2) طارق مبارك، مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد الثاني ، سبتمبر 2003م ، ص 17.

جدول رقم (14)

النسب المئوية للمنتجات البترولية المكررة من وحدة التكسير بالعامل المساعد بمصفاة الخرطوم

الغازات الخفيفة	3.61 %
البوتجاز	14.1 %
البنزين	46.2 %
الجاز أويل	24.27 %
الفحم	7.84 % كوقود للمصفاة
الفاقد	3.98 %
الجملة	100 %

المصدر : مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد الثاني ، الخرطوم سبتمبر 2003م ، ص 17

(3) وحدة تحسين البنزين بالعامل المساعد: وسعتها التصميمية 150 ألف طن في العام

(4) وحدة إنتاج غاز الطائرات : وتنتج 168700 طن غاز طائرات في العام عبارة عن خلط 101200 طن كيروسين مع 67500 طن جاز أويل

(5) وحدة انتزاع الأحماض من المياه : وطاقتها التصميمية 400 ألف طن في العام⁽¹⁾

2- الوحدات المساعدة : توجد بمصفاة الخرطوم وحدات مساعدة تم تصميمها لتزودها بالخدمات الضرورية من كهرباء وماء وهواء ومحاليل معملية وهي :

(1) محطة الكهرباء .

(2) محطة تنقية مياه النيل .

(3) وحدة معالجة مياه الصناعة .

(4) وحدة معالجة المياه الحامضة .

(5) وحدة فصل الهواء .

⁽¹⁾ سيف الدين حسن صالح ، مرجع سابق ص 82

(6) وحدة المعمل .

3- مستودعات المنتجات البترولية بالمصفاة :

يتم ضخ المنتجات البترولية من المصفاة عبر أنابيب عبر التحكم (المؤسسة السودانية للنفط) ، حيث يتم من هنالك التوزيع إلى شركات تسويق المنتجات البترولية عبر خطوط الأنابيب ويتم التحكم في المستودعات لاستلام وخط ومراقبة المنتجات البترولية وإضافة المواد الكيميائية المطلوبة بواسطة غرفة تحكم خاصة للمستودعات وأيضاً صهاريج وسيطة لتخزين المنتجات الوسيطة كما يتم التحكم والسيطرة في كل مصفاة بواسطة (Digital Control System (DCS وهو من أحدث وسائل التحكم والسيطرة في مجال النفط .⁽¹⁾

ثالثاً : الصين ومشروعات البنى التحتية في مجال المعلومات والتدريب :

1- الصين والمجال التدريبي :

تم التوقيع على إتفاقيتين بين وزارة الطاقة والتعدين والشركة الوطنية الصينية (CNPC) الأولى للتدريب النفطي وخصص له مبلغ 900 ألف دولار أمريكي والثانية لصندوق دعم مشاريع الخدمات الاجتماعية بولاية الخرطوم بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبين الشركة الوطنية للبترول (CNPC) وخصص لها مبلغ مليون دولار أمريكي ، وقال وزير النفط السوداني : " إن السودان يتطلع إلى بناء علاقات إقتصادية حقيقية مع دولة الصين " مشيراً إلى الشراكة التي تمت بين (CNPC) الصينية وحكومة السودان في مجال إنتاج النفط والتدريب ودعم الخدمات الإجتماعية⁽²⁾

2- مركز المعلومات النفطية : في إتجاه تعزيز البنيات الأساسية لمؤسسات النفط في السودان فقد أسهمت شركة (BGP) الصينية في عام 2003م مع شركة سودابت في إقامة مركز معالجة المعلومات النفطية بالخرطوم ، وبلغت تكلفة المشروع مليون دولار أمريكي⁽³⁾ ، وقد دعت الضرورة لإنشاء هذا المركز لأغراض متعددة وهي حفظ وتخزين كل المعلومات النفطية السودانية الناتجة عن أنشطة الشركات العاملة في البلاد، بالإضافة لكل المعلومات التي كانت مخزنة بالخارج على اعتبار أنها ثروة قومية يجب المحافظة عليها

(1) المرجع السابق ، ص 86 .

(2) مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد الثاني ، الخرطوم ، سبتمبر 2003م ، ص 48

(3) المرجع السابق ص 47

واستخدامها عند الضرورة بعد تحليلها بصورة علمية لمن يطلبها سواء كان ذلك في الإدارات الكشفية المتعددة أو استخدامها في البحوث والدراسات العليا في الجامعات لإثراء المكتبة السودانية ودفع حركة البحث العلمي .

جاء تصميم المركز مطابقاً المواصفات العالمية لإستقبال وحفظ المعلومات ، كما تم تزويده بمختلف الأجهزة والمعدات والاستعانة بالخبرات الصينية في مجال إعداد الكوادر الوطنية ، وقد أنشئ هذا المركز لحماية المعلومات النفطية وصيانتها حتى لا تتسرب وتستخدم لأغراض عدائية ، ولكي يتم الحصول على المعلومة المطلوبة في الوقت المناسب وبالسرية اللازمة ، هذا فضلاً على الاستغناء عن التكلفة العالية التي كانت تفرضها المؤسسات الشبيهة في الدول الأخرى كرسوم تخزين وخدمة المعلومات¹

رابعاً : الصين ومشروعات البنى التحتية في مجال خدمات البترول :

1/ تطوير حوض ملوط النفطي :

يُعد مشروع تطوير حوض ملوط النفطي من أضخم المشروعات التي تنفذ في السودان ، حيث يتكون من عدة مشروعات متكاملة لعمليات المنبع والمصب .

ويقصد بمشروعات المنبع المرحلة الأولى من مراحل مشروع تطوير حوض ملوط النفطي وتشمل ما

يلي :

1- منشآت سطحية بتجميع النفط من الآبار .

2- منشآت المعالجة المركزية : بينما تتمثل مشروعات المصب المرحلة الثانية من المشروع وتشمل :

(1) خط أنابيب بقطر 32 بوصة وطول 1370 كلم للتصدير من ملوط مروراً بالجيبيلين حتى ميناء التصدير (بشائر) ببور تسودان ، مروراً بمصفاة الخرطوم (الجيلي)

(2) إنشاء ست محطات ضخ لتسخين النفط الخام على مسار خط الأنابيب .

(3) مستودعات ميناء التصدير بطاقة تخزينية تبلغ 3 ملايين من النفط الخام حيث تشكل

الاستثمارات الصينية في هذا الحوض الهام 47% منها CNPC 41% Sinopec 6%²

¹ بشير محمد بشير ، 2000م ، من هجليج إلى بشائر (قصة البترول السوداني) ، ط ، مؤسسة الصالحابي للطباعة ص

ص 56-57

² مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط العدد (14) يوليو 2007م ، الخرطوم ص 55

المبحث الثالث :الضغوط الأمريكية على السودان والصين لإضعاف العلاقات الإقتصادية بين البلدين

المطلب الأول : الضغوط الأمريكية على السودان

أولاً : الضغوط السياسية والإقتصادية :

استخدمت الولايات المتحدة عدد من الضغوط السياسية على الجانب السوداني تتمثل فيما يلي :

1- التدخل الأمريكي لإحلال السلام في السودان :

أفضى التدخل الأمريكي لإحلال السلام في السودان عن طريق مبادرة الإيقاد، وقاد ذلك إلى اتفاق السلام الشامل الذى أدخل السودان في مرحلة هي الأهم من مراحل تطوره السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي منذ الاستقلال، وهي مرحلة السودان تحت نظامين حسبما أوصت بها ورقة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية⁽¹⁾.

قادت القسمة النفطية بين الشمال والجنوب حسبما جاءت في إتفاق السلام الشامل إلى إختلافات مستدامة حول استغلال النفط في جنوب السودان، وقد بدأت هذه الخلافات حول الثروة النفطية فعلاً عندما وقعت الحركة عقداً مع شركة النيل الأبيض البريطانية لاستغلال مربع (B) الغنى بالنفط، علماً بأن هذا المربع قد سبق وأن مُنح لشركة توتال الفرنسية بواسطة الحكومة منذ سنوات، وقد تمّ تجديده فعلاً، وقد تنامت الخلافات بين الحكومة والحركة حول الموضوع المذكور حتى أفضى بهما إلى القضاء بالرغم من أنه وفق نصوص اتفاق السلام الشامل فإن كافة العقود الجديدة الخاصة بالنفط تخضع للمفوضية العامة للبتترول National Oil Commission وأن الخطوة التي قامت بها الحركة غير قانونية.

فالولايات المتحدة تريد أن تسيطر على هذه الموارد النفطية التي يتم إنتاجها بكاملها تقريباً من جنوب السودان، والتي تم إكتشافها واستخراج نفطها على يد الشركات الأمريكية، ثم خرجت منها على أمل أنه لا يمكن للسودانيين أن يجدوا بديلاً للثقافة أو التقنية الأمريكية، وعندما وجدوها وبدأوا في استخراج النفط بدأ العملاق النفطى الأمريكى في خطوات جادة للعودة إلى مواقعه حتى لو أدى ذلك إلى تقسيم السودان⁽²⁾، وهو ما تم بالفعل بعد أن انفصل جنوب السودان عن جمهورية السودان في عام 2011م وإعلان دولة جنوب السودان كدولة مستقلة ، ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة والاستثمارات الأمريكية متمثلة في شركة شيفرون سوف تعود بقوة لتأخذ موقعها الذى فقدته في الاستثمارات النفطية في السودان كما ستعود شركة تالسمان

(1) ورقة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (سياسة الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في السودان، فبراير 2001م)، ص 4.

(2) عبد الله الشيخ سيد أحمد، مرجع سابق ، ص.ص 24-25

الكندية إلى مواقعها التي تخلت عنها بسبب الضغوط التي مورست عليها في إطار حقوق الإنسان وتشجيع نظام يشن الحرب على مواطنيه...الخ.

ومن جهة أخرى سوف يستمر الكونسورتيوم النفطي في العمل في حقول النفط في جنوب السودان خدمة لمصالحه، وسوف يقوم بتوقيع عقود جديدة إذا ما استدعى الأمر مع الحكومة المستقلة في جنوب السودان، فالاستثمارات تتأقلم بطبيعتها مع كل الأوضاع السياسية، حيث تحركها مصالحها فقط⁽¹⁾.

2- إتهام السودان بانتهاج سياسة الأرض المحروقة:

(1) بلغت الحملة ذروتها في عامي 2001 - 2002م حيث إتهمت دول ومنظمات السودان بأنه يمارس سياسة الأرض المحروقة وعمليات تهجير السكان لفتح الطريق أمام عمليات التنقيب والإنتاج النفطي، وأشارت تقارير أمريكية وعربية أخرى إلي أن أكثر من 40 ألف جندي صيني يقاتلون قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب⁽²⁾.

(2) شهد عام 2001م ضغوطاً أمريكية مباشرة حيث نشرت منظمة العون المسيحي تقارير بعناوين Bloody oil و scorched land and oil in Sudan وقد اتهمت هذه التقارير حكومة السودان بإرتكاب جرائم حرب وحرق القرى وترحيل السكان وإرغامهم على النزوح من مناطق تواجد النفط⁽³⁾.

(3) إتهمت منظمات أمريكية ودولية ومراقبون الحكومة السودانية بأنها أزلت بلدة nialdiu من الوجود في هجوم شنته قوات الحكومة على البلدة⁽⁴⁾.

3 - إنسحاب شركة شيفرون الأمريكية من السودان:

(1) إنسحاب شركة شيفرون الأمريكية: شركة شيفرون الأمريكية توقفت عن التنقيب واستخراج البترول السوداني وبدأت تشيع انها لن تبدأ العمل وان الكميات الموجودة في باطن الأرض لا تستدعي التضحية ومواصلة الإكتشافات ، فشركة شيفرون مثلها مثل الشركات الأمريكية ماهي إلا أدوات في يد السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، مصالح هذه الشركات الاساسية متماسكة وتهدف لتحقيق المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية من وجهة نظرها وتسعى الولايات المتحدة أن تكون

(1) المرجع السابق، ص 65

(2) جعفر كرار مرجع سابق ، 116

(3) المرجع السابق ، ص 118 .

(4) www.washingtonpost-com , chinaInuestueavilyin sudan , By Beters Goodman , Dec23 , 2004

الشركات الأمريكية هي القوة المسيطرة والمتحكمة على النفط العالمي وأن تكون لها اليد الطولى في إتاحة المجال لبعض الدول للدخول في عالم النفط العالمي ، ومن لا تريد له ذلك تعمل على وضع العقبات في طريقه، ولكن هذا التحدي لم يجدي في السودان فقد تكسرت النظرية الأمريكية ولم يبق لها أي وجود فقد حقق السودان نجاحاً في مجال النفط السوداني (إكتشاف - إنتاج - استخراج - تصدير - صناعة نفطية - إكتفاء ذاتي) دون الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية.

(2) ومن المعلوم أن شركة شيفرون الأمريكية هي أول شركة عالمية أنتجت البترول السوداني وكل الشركات التي جاءت من بعدها كانت تعتمد على المعلومات النفطية الموروثة من شيفرون الأمريكية وذلك عندما منحت شركة شيفرون العالمية إمتياز التنقيب عن البترول الذي منح لها في حوض البحر الأحمر ونظراً لإمكانيات شركة شيفرون فقد تم ولأول مرة إكتشاف حقلي بشائر وسواكن.

4- الضغط على تلمسان الكندية وتجميد أرصدة 12 شركة سودانية:

تكون كونسورتيوم النيل الكبرى للنفط الذي تكون من شركات ماليزية وكندية وصينية بالتعاون مع مؤسسة مملوكة للحكومة السودانية (سودابت) وباعت كندا ممثلة في شركة تلمسان للطاقة الذرية أسهما الي مؤسسة الدولة الهندية (ONGCOVL) بسبب الضغوط الأمريكية. بينما توالي الإدارة الأمريكية إصدار قرارات إقتصادية وسياسية للضغط على الحكومة السودانية ، بدءاً بمشروع سلام السودان وتجميد أرصدة (12) شركة سودانية وتمديد الحظر الإقتصادي لعام جديد بجانب الضغط على تالمسان الكندية حتى باعت أسهما في مشروع النفط السوداني⁽¹⁾.

وهكذا ظل السودان يزرع تحت قيد العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997م وذلك بسبب موقف السودان الداعم للعراق في حربه ضد الحلفاء، حيث وجهت أمريكا عداها للسافر ضد السودان واعلنت عدوانها من داخل الكونغرس الامريكي ، وكان الغموض وعدم توفر البيانات والمعلومات هو السمة البارزة لعمليات تسويق البترول السوداني ومنتجاته فالاتفاقات التي وقعت لتسويق البترول والعقود التي أبرمت والالتزامات التي تمت ومع من تتم كل ذلك كان يكتنفه الغموض التام.

ثانياً : الضغوط الإعلامية الأمريكية والغربية على السودان:

كما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من الضغوط الإعلامية على السودان تمثلت فيما يلي :

1- إتهام السودان باستخدام عائدات النفط في شراء الأسلحة لتحقيق أهداف عسكرية بالجنوب:

(1) المرجع السابق ، ص 63 .

- (1) بدأت الحملة الإعلامية 1996م حيث نجد أن هناك عدد من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المسيحية مثل العون المسيحي christian Aid والبعثة الإنجيلية الأمريكية ضد صناعة النفط السوداني قد مارست ضغوطاً على شركات النفط العاملة في السودان للخروج من السودان ، حيث تحولت شركة أراكيس الكندية التي كانت تعمل آنذاك في السودان إلى موضوع رئيسي في الإعلام الكندي كجزء من تلك الحملة⁽¹⁾.
- (2) كما أشارت صحيفة الواشنطن بوست إلى أن الحكومة السودانية تنفق ما بين 300/400 مليون دولار من عائدات النفط السوداني سنوياً لشراء الأسلحة⁽²⁾.
- (3) زعمت صحيفة Sunday telegraph اللندنية أن الصين أرسلت عن طريق السفن والطائرات عشرات الآلاف من الجنود ومرتبدي السجون للدفاع عن حقول النفط التابعة للشركات الصينية في السودان⁽³⁾.
- (4) ونقلت صحيفة الشرق القطرية عن صحيفة الديلي تلغراف قولها : أن الخرطوم أصبحت بوابة الجيش الأحمر للقارة السمراء وأن ما يحدث هناك هو إتفاق بين الشيوعية والتطرف الديني⁽⁴⁾.
- (5) نشرت صحيفة الزمان اللندنية في مارس 2001م ، أن الصين قد وضعت شروطاً سابقة لاستثماراتها في قطاع النفط من ضمنها السماح للصين بنصب صواريخ بعيدة المدى في ساحل البحر الأحمر السوداني ، فيما اضطرت الحكومة السودانية أن تنفي في بيان منشور هذه التقارير⁽⁵⁾.
- (6) خصصت صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبون الصادرة في 17 - 18 مارس 2001م إفتتاحيتها للاستثمارات النفطية في السودان حيث دلت الصحيفة إدارة الرئيس جورج بوش إلى ممارسة ضغوط لوقف أو تعطيل صناعة النفط في السودان وأشارت الصحيفة الواسعة الإنتشار إلى أن النفط يدر 500 مليون دولار أمريكي سنوياً لحكومة السودان تستخدمها لمضاعفة الإنفاق العسكري، ودعت الصحيفة إلى منع الشركات التي تعمل في السودان من تسجيل أصولها في البورصة الامريكية

(1) حسن حامد ، سنة 2001 ، الحملات الصليبية على بتزول السودان ، الدوافع والأهداف ، السفير (السودان) ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، ، ص 14 . .

(2) جعفر كرار ، مرجع سابق ، ص 116..

(3) المرجع السابق ، ص 116 .

(4) المرجع السابق ، ص 116 .

(5) صحيفة الرأي العام السودانية ، 16/3/2001م ، .

محذرين من أن نصف الشركات يمكن أن تسجل أصولها في البورصات الأجنبية وبيع أسهمها لمساهمين في الولايات المتحدة⁽¹⁾.

(7) نبهت صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبون الصادرة في 17. 18 مارس 2001م إلى انضمام شركة Lundin oil و OMU الاسترالية إلى المستثمرين في صناعة النفط السوداني وذكرت افتتاحية الصحيفة هذه الشركات بحرق القرى في جنوب السودان لفتح الطريق أمام الشركات مشيرة إلى إزالة قرية (Chotyiel) من الوجود بعد أن تم قصفها بطائرات الهليكوبتر المزودة برشاشات⁽²⁾.

(8) كتبت صحيفة Sunday Morning post التي تصدر في هونغ كونغ تقريراً نقلاً عن مصادر غربية أشارت فيه إلى أن المليشيات الحكومية المسلحة أجبرت عشرات الآلاف من السكان للنزوح بعيداً عن مناطق امتياز الشركات الصينية في عداريبيل في شرق أعالي النيل وأن القوات حرقت عشرات القرى وقتلت نساء ورجال وأطفال وأجبرتهم على عبور النهر باتجاه أثيوبيا⁽³⁾.

وبالتالي فقد قادت هذه الضغوط في خاتمة المطاف إلى فصل جزء مؤثر من أرض الوطن وهو جنوب السودان ليصبح دولة مستقلة الأمر الذي أدى إلى هبوط الصادرات النفطية اعتباراً من العام 2011 (وهو عام الانفصال)

المطلب الثاني : الضغوط الأمريكية على الصين :

نجد أن الولايات المتحدة مارست ضغوط على الجانب الصيني تمثلت فيما يلي :

أولاً : الضغوط على الشركات الصينية العاملة بالسودان :

1- إتهام الشركات الصينية بأنها شريكة في الحرب في السودان :

شهد عام 2000م ضغوطاً أمريكية مباشرة على الشركات الصينية فقد عارضت أجزاء مؤثرة في الإدارة الأمريكية جهود مؤسسة CNPC تسجيلها في بورصة نيويورك في أبريل 2000م وقد إعتبرت نشاط CNPC في السودان تعاوناً مع دولة ترعى الإرهاب .

2- الضغط على CNPC لكي لا تسجل أسهمها في بورصة نيويورك وهونغ كونغ :

(1) international Herald Tribune, weighting on sudan march 17-18,2001

(2) جعفر كرار ، مرجع سابق ، ص 119 .

(3) sudanay morning post . march 21/2001.

الأمر الذي أجبر مؤسسة CNPC على إنشاء شركة جديدة هي شركة petro - china التي أعلنت انها لا تملك أصولاً غير صينية وذلك لتفادي انتقادات مجموعات حقوق الإنسان التي تعارض لتسجيل CNPC في بورصتي نيويورك وهونج كونج .

وقد سارع البيت الأبيض بتعيين لجنة تحقيق للنظر فيما إذا كانت شركة pero china لا تزال تضم أصول CNPC السودانية⁽¹⁾.

3- أصدر مجلس النواب الأمريكي تحت ضغوط المنظمات الدينية الغربية ومنظمات حقوق الإنسان ومجموعات الضغوط الأخرى قانون يعاقب الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط السوداني وهو القانون المعروف بالرقم 422 . 2 وذلك في يوم 13 يونيو 2001م ، كما أجاز مجلس النواب الأمريكي تعديل يمنع هذه الشركات من التعامل في بورصة الأسهم بنيويورك رؤوس أموالها في الولايات المتحدة أو المساهمة في سوق السندات الأمريكية وقد شمل القرار كافة الشركات العاملة في السودان في ذلك الوقت وكانت هذه الشركات ساعة صدور هذا القرار هي: CNPC الصينية وشركة الخليج للبتترول القطرية وشركة توتال الفرنسية وشركة تالسمان الكندية⁽²⁾.

4- تقدمت منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة Human Rights watch خطوة أكبر في حملتها ضد الشركات والمؤسسات العاملة في السودان عندما إتهمت هذه المنظمة في تقرير صدر 2003م تلك الشركات والمؤسسات بأنها أصبحت شريكة في الحرب في السودان وأنها ضالعة في عمليات النزوح والقتل والتدمير التي ترافقها⁽³⁾.

5-الضغط عبر الإتهام بتحدي الولايات المتحدة في أفريقيا:

إتهمت مجموعة عمل تابعة لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية وهي منظمة مستقلة ذات تأثير كبير في تقرير لها صدر في عام 2005م الذي قدمت فيه توقيع إتفاقية السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، إتهمت الصين بتحدي الولايات المتحدة في إفريقيا وذلك بالتهديد المستمر باستخدام حق النقص الفيتو لحماية السودان المتهم بجرائم ضد الإنسانية في دارفور⁽⁴⁾.

(1) جعفر كرار ، مرجع سابق ، ص 117 .

(2) المصدر السابق ، ص 120 .

(3) المصدر السابق ، ص 121

(4) report By task force spon sored by American council of foreign relation . S.C.M.p , dec7 , (4) 2005.

ثانياً: إتهام الصين بالتعامل مع الدول المارقة على بيت الطاعة الأمريكي مثل السودان:

على ضوء صعود النشاط الصيني المتصاعد في أفريقيا قام الكونغرس الأمريكي في أكتوبر عام 2000 بإنشاء لجنة مراجعة للعلاقات الأمريكية الصينية لدراسة إنعكاس النمو الصيني في أفريقيا على الأمن القومي الأمريكي، وخلصت هذه اللجنة في العام 2006م إلى أن الصين تتعامل مع الدول المارقة على بيت الطاعة الأمريكي مثل السودان وزمبابوي، وأنه لا توجد علاقات هدامة تضامنية ضارة بالمصالح الأمريكية كالعلاقات الصينية السودانية.

ويخلص التقرير إلى أن العلاقات الأفريقية الصينية تمثل تحدياً للمصالح والقيم الأمريكية، لذلك لابد من إعادة الصين إلى قواعد الطريق في أفريقيا الذي رسمته الولايات المتحدة⁽¹⁾

1- استثمارات الصين النفطية في أفريقيا:

أنشأت الصين علاقة إقتصادية مع معظم الدول الأفريقية، وكان تركيزها الأساسي على النفط، حيث أصبحت في العام 2003م ثانياً مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة ولمقابلة إحتياجات معدلات نموها العالية عقدت إتفاقيات للتقيب عن النفط في معظم الدول الأفريقية في تشاد وأنغولا وزمبابوي، وقاربت استثماراتها في النفط السوداني 13 مليار دولار، ووقعت الصين صفقة لشراء 45% من أسهم مربع لإنتاج النفط في نيجيريا وفي الجزائر ومصر وجنوب أفريقيا، وقامت بعدة مشاريع تشييد وبناء في كل من إثيوبيا وتنزانيا وزامبيا.

2- تجارة الصين مع الدول الإفريقية

في 2001م كانت جملة تجارة الصين في أفريقيا 20 مليار دولار، إرتفعت إلى 40 مليار دولار في 2005م، وإلى 55 مليار دولار في العام 2006م، ثم الوصول إلى 100 مليار دولار في العام 2010، ثم أعلنت الصين إعفاء ديونها لأكثر من 33 بلداً أفريقي تعتبرها أقل نمواً. وتقدم مساعدات غير مشروطة تصل إلى مليارات الدولارات، كما ألغت الصين التعرفة الجمركية لما يقارب 190 سلعة لنحو 28 دولة أفريقية. فالصين تريد أن تمرر ما لديها من إحتياطي من الدولار في شكل قروض بدون فوائد، وبسخاء، لكن هذا لن يكون في صالح السودان، إذ واكم ديون السودان، وفي نفس الوقت يضمن إنسياب النفط السوداني للصين لسنوات عديدة.

(1) خالد حسين محمد ، الصين القطب الدولي الجديد، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الخرطوم ، 2007 ،

3- الصين تقدم نفسها كمعِين تنموي للدول الأفريقية

الصين في مطلع القرن الحادي والعشرين ظلت تسجل معدلات نمو عالية، لذلك تسعى لإيجاد أماكن أخرى تستوعب طاقتها الإنتاجية والإقتصادية المتزايدة، وقد قدمت الصين نفسها للدول الأفريقية في شكل معِين تنموي، فاستجابت الدول الأفريقية لذلك، وأصبحت تسعى إلى الصين للتخلص من المعونات الأمريكية والأوروبية التي تكون مربوطة بشروط عالية مثل حقوق الإنسان، والشفافية والديمقراطية⁽¹⁾.

4- الوجود الصيني بالسودان والتحدي الأمريكي

لم تقفز العلاقة بين الصين والسودان بصورة معتبرة إلا بعد ثورة مايو 1969م، وقد نمت هذه العلاقة حتى أصبحت الصين واحدة من أهم الشركاء التجاريين للسودان في مجال المساعدات بين الدول الاشتراكية⁽²⁾.

وكان قدوم الصين للسودان في هذه الظروف يمثل تحدياً للرغبة الأمريكية ولكنه تم على الطريقة الصينية، وهذا الموقف من الصين قدرته الحكومة السودانية تماماً، إذ لم تجد غير الصين، وحتى ذوى القربى في جو الحصار الخانق، لذلك كانت المكافأة من السودان للصين بأن فتح البلاد أمامها وفي كل المجالات، وجاءته الصين في هذه الظروف الحالكة كليلة القدر، وانتهزت هذه الفرصة لإشباع شرهها الاقتصادي وتحقيق هدفها الاستراتيجي.

ومن ثمّ فتحت الصين خزائنها للسودان للإقتراض كيفما شاء، وقدمت المساعدات التنموية في كافة القطاعات في السودان سواءً كانت ديوناً من الحكومة الصينية للحكومة السودانية مباشرة، أو لتوفير القروض والتمويل للشركات الصينية لتنفيذ المشاريع المتفق عليها مباشرة، أو عن طريق تنفيذ الشركات الصينية لمشاريع في السودان بتمويل من الحكومة السودانية⁽³⁾.

وقد بلغت جملة العمالة الصينية في السودان حولى 34602 وكانت هذه العمالة راغبة في البقاء في السودان بخلاف عمالة السبعينيات والثمانينيات التي كانت تأتي لقضاء فترة عملها مهتمة بتدريب السودانيين الذين سيخلفونهم، بل إندمجت مع المجتمع السوداني وتصاهرت وامتلكت عقارات خاصة⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق ، ص 17-19.

(2) سمير امين، 2004م، الدول الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 236.

(3) على العبد الله،: الصين تغزو أفريقيا ، جريدة الوحدة السودانية، العدد (400)، بتاريخ: 2007/2/11م.

(4) المرجع السابق.

وقد وجد السودان في الصين ما حرّمته منه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، فقد وجد المال والخبرة الفنية لتنفيذ المشروعات الحيوية التنموية والاستراتيجية، ووجد التكنولوجيا لتنمية القدرات، واستفاد من تجربة الصين في مجال الإصلاح الإقتصادي، كما كانت الصين سندا للسودان في المحافل الدولية وفي مقاومة العقوبات.

ومن جهتها وجدت الصين في السودان مخزناً كبيراً للبترو، وتربة خصبة لاستثمار فوائض أموالها الناتجة من نموها المضطرد، كما وجدت في السودان مالكا لقراره ومتمرداً على الهيمنة الأمريكية، وهو ما تريده الصين لبلوغ هدفها الاستراتيجي بأن تكون أحد أقطاب العالم⁽¹⁾.

ومن الأمثلة الواضحة لبلوغ هذا الهدف كان الدور الصيني واضحاً في القرار (1706) الذي حالت الصين دون إصدار القرار بالصيغة التي قدمتها بريطانيا وأمريكا، وأفلحت الصين في إضافة عبارة (بموافقة حكومة الوحدة الوطنية) للفقرة التي تنص على استقدام قوات دولية إلى السودان، فهذه العبارة أفرغت القرار (1706) من محتواه وحولته بصورة تلقائية من صدوره بموجب الفصل السابع إلى الفصل السادس، مما جعل المنظمة الدولية تتبنى موقف الصين وهو عدم إرسال القوات الدولية إلى السودان إلا بموافقة الحكومة السودانية.

ومما يدل على ذلك أيضاً أنه بعد أن انسحب كل الوجود الغربي الإقتصادي من السودان، وبدأت المواجهة مع الدول الغربية كانت الصين هي الوحيدة التي صمدت مع بعض الدول الآسيوية غير العربية كالهند وماليزيا. قال وزير الدولة بوزارة الخارجية في مقابلة مع وكالة الأنباء الصينية "شينخو" : صمدت الصين التي تعمل في هندسة البترول

وفي مجال النفط وفي ظروف قاسية ليست مواتية أمنياً، حتى تم استخراج البترول وحتى تم تركيب كل المعدات المطلوبة لتصديره ومعدات المصفاة في الخرطوم⁽²⁾.

المطلب الثالث : إمكانية صمود الصين أمام الضغوط الأمريكية :

إن الولايات المتحدة هي التي جعلت الإقتصاد الصيني إقتصاداً قوياً حتى صارت الصين ثالث بلد في التجارة العالمية بعد الولايات المتحدة وألمانيا، وسوف نستعرض بعض العوامل التي تجعل الصين تصمد أمام هذه الضغوط وهي كما يلي :

(1) خالد حسين محمد ، مرجع سابق ، ص 26.

(2) www.inhuanet.com.2007-05-29-15:03:05

أولاً : أثر الإقتصاد الصيني على الولايات المتحدة الأمريكية:

1- عجز الميزان التجاري لصالح الصين :

أما التفاوت الهائل في التجارة بين البلدين (الصين وأمريكا) فقد سبب قلقاً للولايات المتحدة الأمريكية، فقد باعت الصين سنة 2004م للولايات المتحدة الأمريكية بضائع تزيد قيمتها عن 162 بليون دولار عما إشتريته منها.

2- ثبوت سعر الصرف الصيني أمام الدولار الأمريكي:

فعلاقة الصين بالولايات المتحدة معقدة جداً، فمنذ عام 1978 أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية، والسبب في هذا هو أن سعر الصرف للعملة الصينية (اليوان) ثابت بالنسبة للدولار الأمريكي، مما يجعل البضائع الصينية أقل سعراً وأكثر جاذبية للتجار في الولايات المتحدة وأحاء العالم، ولكن وصول البضائع الصينية الرخيصة الثمن دمر العديد من الصناعات الأمريكية كصناعة الملابس⁽¹⁾.

ومن الناحية المالية فعندما يرتفع سعر صرف الدولار أو ينخفض أمام عملات العالم الأخرى يتحرك معها اليوان الصيني، فالصين هي الدولة التجارية الكبيرة الوحيدة التي تربط عملتها بالدولار، وتتخذ الصين هذا القرار حتى يكون تحويل اليوان إلى عملات أخرى مرتبطاً بسعر الصرف الرسمي.

3- امتلاك الصين لسندات الخزنة الأمريكية :

كذلك إزدادت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قوة فقد استمرت الصين في التجارة مع الولايات المتحدة بشكل ودي، وأظهرت مسانقتها للحملة الأمريكية ضد الإرهاب. وتستثمر الصين في الولايات المتحدة عن طريق إنشاء شركات هناك، وبالرغم من أن الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصين من الناحية المالية حيث تصب الصين أموالها في الولايات المتحدة عن طريق شراء المستندات الحكومية وكان لهذا أبلغ الأثر في دعم العجز التجاري الضخم في الولايات المتحدة، إلا أن هذا الأمر غاية في الخطورة، لأن الإقتصاد الأمريكي يعتمد على الصين التي تمتلك مليارات من الدولارات في صورة سندات حكومية⁽²⁾.

(1) أنتوني باسوت 2007م ، الصين هل تكون القوة العظمى الجديدة؟، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 36.

(2) المرجع السابق، ص 36.

وفي سياق تأثير الصين على الإقتصاد الأمريكي نجد أن الصين قد جمعت ما يزيد عن مائة بليون دولار من العملات الأجنبية كإحتياطي لها، وبدأت أسواق ديون الخزانة الأمريكية التي تمول منها واشنطن عجزها المالي بدأت تكتسب نكهة صينية وهذا التأثير يمكن أن يثير قضايا سياسية في المستقبل⁽¹⁾.

إن الوجه الآخر لهذه العلاقات الخاصة هو أن الصين تقرض أمريكا كل المال الذي تحتاجه لإنفاقها المجنون، ففي سنة 2004م مثلاً صارت حصة الصين في أسواق السندات الأمريكية التي كانت 480 مليون دولار ، وبلغت حتى نهاية أبريل 2010م 1.7566 ترليون دولار ، وتساعد هذه المبالغ الكبيرة في ملء فجوات عميقة، فالساحة المالية الأمريكية تملؤها ديون قياسية متنوعة يمول كثير منها بقروض من الصين واليابان⁽²⁾.

4- إنخفاض قيمة السلع الصينية وانخفاض العمالة الصينية وأثرها على الإقتصاد الأمريكي:

تعتبر الصين أكبر منتج للثوم في العالم، فمنذ عام 1997 حتى عام 2000م زادت صادرات الصين من الثوم للولايات المتحدة من 42,000 دولار أمريكي إلى 20,5 مليون دولار أمريكي، وقد إنخفضت قيمة المحصول (الثوم) بكاليفورنيا بـ 70 مليون دولار أمريكي نسبة لأن الثوم الصيني المستورد أرخص بكثير من نظيره المحلي، ومن جانب آخر نقلت الكثير من الشركات الأمريكية عمليات التصنيع الخاصة بها إلى الصين نسبة لإنخفاض تكلفة العمالة الصينية مثل تيمبرلاند وموتورولا وجنرال موتور ونايك على سبيل المثال لا الحصر، وذلك في مطلع التسعينيات، وبحلول عام 1996م أكدت اثنا عشر شركة أمريكية ثقتها واهتمامها بالصين ، وقد ظهر ذلك بصورة أن كل شركة استثمرت أكثر من 100 مليون دولار، وشاع في سوق أسهم نيويورك ان أسهم لشركات الصينية هي الأسهم الأكثر ضماناً للربح.

وهكذا إزدهرت التجارة الصينية بالولايات المتحدة حتى وصلت إلى عجز في ميزان المدفوعات بلغ 124 مليار دولار أمريكي كل عام نسبة لزيادة السلع المستوردة من الصين بالمقارنة مع السلع التي تصدرها الولايات المتحدة إليها⁽³⁾.

فالصين تؤثر على الأمريكيين وبقية العالم في مجالات أخرى كل يوم بإرتباط إقتصاد أمريكا والعالم بالصين ارتباطاً لا سبيل للخلاص منه، فمثلاً إرتفاع سعر برميل النفط والذي يعتبر السبب فيه شدة الطلب الصيني له، حيث أن الصين تسد ثلث إحتياجاتها من النفط، وهي أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد إرتفعت وارداتها

(1) زيفنيو بيرجنسكي، 1999م ، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرق، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ، ص 200

(2) <http://Arabic.people.cn>

(3) زيفنيو بيرجنسكي، مرجع سابق ، ص 42.

النفطية بالتوازي مع النمو الإقتصادي الفائق الذي تحققه، ولهذا السبب تريد واشنطن التدخل في السودان والتي تعد الصين المستثمر والمستورد الأول للنفط منها⁽¹⁾.

وبالرغم من ذلك فقد كانت المحاذير كثيرة أمام الشركات الأمريكية في مجال المنافسة العالمية المحتملة خلال القرن الواحد والعشرين بشأن كفاءة استراتيجيات هذه الشركات إزاء الصين أو عدم كفاءتها فكانت الاستراتيجيات الصحيحة هي التماس توطنين وملاءمة المنتجات والعمليات الأمريكية وتقنيات الإدارة الأمريكية داخل إطار الخبرة الصينية الفريدة، وهي فرصة في غاية الأهمية للولايات المتحدة للاستفادة من شراكتها مع الصين.

5- إقتصاد الصين يعتبر سوقاً واسعاً للشركات الأمريكية:

ان إقتصاد الصين يعتبر سوقاً واسعة للشركات الأمريكية ومدراً لأرباح طائلة، وسبب لنشؤ وظائف أمريكية رفيعة المستوى، إذ يوجد أكثر من 200 ألف وظيفة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وإذا كان رخص الأيدي العاملة والصناعة في الصين ربما يهدد بعض الوظائف الأمريكية ذات المستوى المنخفض إلا أنه سيستمر في تحقيق وفرة هائلة الكلفة لمصلحة المستهلك الأمريكي والصناعة الأمريكية مما يسهم في رفع مستوى المعيشة الأمريكية⁽²⁾.

وقد إُدفعت العديد من الشركات الأمريكية إلى نقل كميات كبيرة جداً من الصناعة كثيفة العمالة إلى الصين مثل لعب الأطفال والمنسوجات والإلكترونيات الاستهلاكية، كما نجد أن شركة جنرال الكتريك تحقق هدفها بالوصول إلى بليون دولار في السنة من مشروعاتها في الصين، كذلك شركة تأمين آيه.آي. جي (A.I.G) لديها أكثر من خمسة آلاف بائع في شنغهاي، وهذه نسبة لم تشهدا الصين أبداً قبل عام 1999م⁽³⁾.

كذلك نجد أن أكبر صناديق التقاعد الأمريكية تستثمر أموالها في الصين مثل Wall mart و Motorola و GE وفيلبس، وألوف الشركات الأخرى التي تستثمر بلايين الدولارات في الصين، وأن مؤسسات الاستثمار العملاقة تجوب الصين بحثاً عن شركات تستثمر فيها استثماراً مباشراً، كما تتدافع صناديق التقاعد الجامعية والمستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الاستثمارات ذاتها في الصين⁽⁴⁾.

(1) رضا عبد الودود، 2004/9/25م ، العقوبات على السودان - الأسباب الغائبة ، مجلة الإسلام اليوم ، ص 3.

(2) زيفنيو بيرجنسكي، مرجع سابق، ص 199.

(3) المرجع السابق، ص 200.

(4) انتوني ماسود ، مرجع سابق ، ص 335

6- تحالفات الشركات الأمريكية لدعم التجارة مع الصين :

وقد أخذت أسواق الصين المزدهرة تعج بشركات الكمبيوتر من كبار المتعاملين في الأسواق بتسويق أجهزة الكمبيوتر الشخصية، وكذلك نجد تأثير الصين في الإقتصاد الأمريكي في أنحاء كثيرة داخل الولايات المتحدة، ففي كنساس عقدت 120 شركة حلفاً مشتركاً يهدف إلى تذكير واشنطن بالمصالح الحيوية للدولة في التصدير إلى الصين، وفي كاليفورنيا إنعقد حلف مماثل ضمّ 350 عضواً، وعلى المستوى القومي بالولايات المتحدة نجد أن أكثر من ألف مشروع من مشروعات الأعمال يساند تحالف رجال الأعمال من أجل التجارة الأمريكية والصينية، وهناك شركة يوناييتد تكنولوجى وهي من أهم أصحاب الأعمال في كونكتيك وتحظى بفوائد تصل إلى 750 مليون دولار من مشروعاتها مع الصين وتنشئ هذه الشركة مراكز للتأثير من أعضاء الكونغرس عبر شركة كونكتك، وهناك شركة جنرال موتورز التي تمتلك 15 مشروعاً في الصين قامت بمسئولية إقناع ممثلى متشجان بأهمية الحفاظ على الروابط التجارية مع الصين⁽¹⁾.

7-ارتباط الصين بشبكة من المصالح الاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية :

إن الصين ربطت نفسها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشبكة من المصالح الإقتصادية المشتركة ، وقد استغلت العديد من الشركات الأمريكية كنيك وتيمبر لاند وموتورولا وجنرال موتورز انخفاض تكلفة العمالة الصينية لنقل عمليات التصنيع

الخاصة بها إلى الصين، وهذا يتسبب في معاناة العمال الأمريكيين حيث ستغلق مصانعهم ويفقدون وظائفهم، وبهذا يفوز العمال الصينيون لأنهم يحصلون على المزيد من الوظائف، وإذا استوردت الولايات المتحدة بضائع صينية أكثر من ما تصدره للصين فسوف ينتهى بها الأمر إلى الوقوع تحت وطأة الدين أو (عجز في ميزان المدفوعات). وقد وصل هذا العجز إلى 124 مليار دولار أمريكي عام 2008م⁽²⁾.

وعليه فإن التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي سعت له الصين حيث ترسل ثلث صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية وتسعي نحو التحديث لبلوغ التكنولوجيا الأمريكية من خلال فتح أسواقها للشركات الأمريكية الضخمة بالإضافة إلى سوقها الذي يسيل له لعاب الشركات الأمريكية، كل هذا يجعل تأثير الضغوط الأمريكية على الصين ضعيف حيث لا يؤثر على علاقاتها الاقتصادية مع السودان .

(1) زيفنيو بيرجنسكي، مرجع سابق ، ص 201.

(2) أنطونى ماسوت، مرجع سابق ، ص 41.

ومما سبق فإن الصين التي استفادت من نجاح شيفرون الأمريكية في استخراج النفط السوداني قد نجحت في عمل بنية تحتية لصناعة النفط في السودان من حفر آبار ومسح فيزيائي ومد خطوط الأنابيب من مناطق الإنتاج إلى موانئ التصدير وتشيد الموانئ على البحر الأحمر وتشيد مصافي النفط وتطويرها حيث لم تستسلم الصين أمام الحملة التي تقوم بها الدوائر الإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدينية الكنسية واللوبي الصهيوني وجماعات الضغط في أمريكا ، بل استمرت في الاستثمار في السودان وذهبت أكثر من ذلك بالتلويح باستخدام حق النقد (الفيتو) لأي مشروع قرار يتضمن عقوبات إقتصادية على السودان يحتوي في بنوده على إجهاض صناعة النفط في السودان .

كما أن الاستثمار في قطاع النفط السوداني قدم فرصة للصين لتلبية الطلب على الطاقة بالنسبة لها لسد حاجتها من الطاقة المتزايدة لدفع عجلة الإقتصاد بالصين ، وبالمقابل تمكن السودان من إيجاد عائد مالي وقتصادي سريع للقيام بعملية تمويل التنمية في البلاد بعد أن كان معزولاً ومحاصراً .

ولكن إنفصال الجنوب أضعف الموقف في السودان وذلك بعد إنخفاض إنتاج السودان من النفط من 520 ألف برميل يومياً قبل الإنفصال إلى 120 ألف برميل يومياً بعد الإنفصال نسبة إلى الضغوط الغربية الأمريكية ، وبالتالي ربما يستجيب السودان إلى الضغوط الأمريكية و الغربية ويسمح بعودة الشركات الغربية والنفطية وخاصة الشركات الأمريكية والكندية إذا لم تسارع الصين في عمليات التنقيب والاستكشاف في وسط وشمال وشرق السودان حيث تشير الدراسات إلى وجود احتياطات كبيرة من النفط والغاز .

غير أن الشركات الصينية بالرغم من نجاحها إلا أنها استفادت من الشركات الغربية وعلى رأسها شركة شيفرون الأمريكية حيث أنها لم تتميز بعنصر المغامرة في الاستكشاف في المناطق التي لم يتحقق فيها وجود النفط بكميات كبيرة وتجارية .

المبحث الأول: تطور العلاقات التجارية بين البلدين في الفترة من 1990-2013م

أصبحت الصين شريكاً تجارياً مهماً للسودان، وذلك بعد أن تضمنت الصادرات السودانية سلعة البترول بعد تصديره عام 1999م وحتى عام 2010م قبل أن ينفصل جنوب السودان عن جمهورية السودان. ومن الجداول الواردة في ثنايا هذا البحث يتبين مدى نمو الصادرات السودانية إلى الصين، ومدى نمو الواردات الصينية إلى السودان الأمر الذي يوضح تحول اتجاه التجارة الخارجية السودانية نحو الصين.

المطلب الأول: تطور حركة الصادرات السودانية :

أولاً: الصادرات السودانية واتجاهها في الفترة من 1990 - 1995م:

بالنظر إلى الجدول رقم (15) التالي ، إحتلت دول السوق الأوربية المشتركة المركز الأول للصادرات السودانية في الفترة من 1990م-1995م بالنسب التالية 26.2% ، 29.8% ، 28.56% ، 26.6% ، 28.76% ، 23.1% على التوالي وذلك من جملة الصادرات. تليها الدول العربية التي تنصدر قائمتها المملكة العربية السعودية بنسب 9.9% ، 11.2% ، 19.2% 25.2% ، 23.2% ، 18.4% على التوالي من جملة الصادرات. أما الصين الشعبية فإنها تحتل المركز الثالث بنسبة 11.2% ، 4.5% ، 0.1% في الأعوام 1990 ، 1991م ، 1992م ، ولم تذكر النسب في العام 1993م وفي عام 1994م بلغت نسبة الصادرات إليها 6.1% بينما بلغت نسبة الصادرات في العام 1995م 10.2% من جملة الصادرات.

جدول رقم (15)

تجارة السودان الخارجية إتجاه الصادرات في الفترة من 1990 - 1995 م بملايين الدولارات

الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
دول السوق الأوروبية المشتركة	26,2	29,8	28,5	26,6	28,7	23,1	23,3	38,3	34,6
دول غرب أوروبا الأخرى	1,7	4,7	2,8	3,9	5,6	1,2	0,5	1,2	0,8
الولايات المتحدة الأمريكية	3,2	4,3	1,2	1,8	2,4	4,4	2,2	1,5	0,4
الصين الشعبية	11,2	4,5	0,1	-	6,1	10,2	6,8	2,8	0,2
الدول العربية	-	-	-	41,2	38,3	21,2	37,9	32,8	41,7
المملكة العربية السعودية	9,9	11,2	19,2	25,2	23,2	18,4	18,8	18,1	24,4

المصدر : بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي من عام 1990 - 1995م

ثانياً: الصادرات السودانية واتجاهها في الفترة من 1996م-1998م (قبل تصدير البترول)

شكلت الدول العربية أكبر مصدر للصادرات السودانية في هذه الفترة فكانت في عام 1996 بنسبة 37.9% ، وفي عام 1997م بنسبة 32.86% للأعوام وفي عام 1998م بنسبة 41.7% وذلك من جملة الصادرات ، بينما بلغت نسبة الصادرات في دول السوق الأوروبية المشتركة في عام 1996م نسبة 23.3% ، وفي عام 1997م نسبة 38.3% ، وفي عام 1998م نسبة 34.6% ، وذلك من جملة الصادرات وكان ترتيبها هو المركز الثاني ، بينما كان موقف الصين في المركز الثالث حيث بلغت نسبتها في عام 1996م 6.8% وفي عام 1997م كانت نسبتها 2.8% وفي عام 1998م بلغت نسبته 0.2% ، أنظر الجدول رقم (15) السابق

ثالثاً : الصادرات السودانية في الفترة من 1999م إلى 2001م : (بعد تصدير البترول)

بلغت نسبة الصادرات السودانية للصين 3.6% في العام 1999م وبينما بلغت هذه النسبة 44.1% في العام 2000م وأما في العام 2001م بلغت نسبتها 58.1% حيث احتلت المركز الأول ، ويعزي ذلك لدخول سلعة البترول ضمن منظومة الصادرات البترولية

وأما الدول الغربية فقد احتلت المركز الثاني بنسبة 13.1% في العام 2000م و11.5% في العام 2001م ولم تذكر نسبة الصادرات في العام 1999م غير أنه نجد أن المملكة العربية السعودية كانت نسبة الصادرات السودانية إليها 18.0% في العام 1999م بينما بلغت نسبة الصادرات إليها في العام 2000م 5.1% وفي العام 2001م بلغت نسبتها 1.5% وذلك من جملة الصادرات ، أنظر الجدول رقم (17) التالي

جدول رقم (16)

تجارة السودان الخارجية - اتجاه الصادرات

في الفترة من 1999-2001 م بملايين الدولارات

الدولة	1999	2000	2001
دول غرب أوروبا	12.2	0.3	3.3
الولايات المتحدة الامريكية	*	0.1	0.5
الصين الشعبية	3.6	44.1	58.9
الدول العربية	*	13.1	11.5
المملكة العربية السعودية	18.0	5.1	1.5

المصدر : بنك السودان المركزي التقرير السنوي ، من 1996-2001م

• لم تتوافر بيانات

رابعاً : الصادرات السودانية واتجاهها في الفترة 2002م إلى الفترة 2010م

1- موقف الصادرات السودانية عام 2002م:

بالنظر إلى الجدول رقم (17) التالي فقد بلغت الصادرات السودانية للدول الآسيوية غير العربية 1437,2 مليون دولار بنسبة 73.3% وفي مقدمتها الصين التي بلغت الصادرات إليها 1281,3 مليون دولار في ذلك العام، وبنسبة 65.7% من إجمالي الصادرات.

وهكذا ظلت هذه الدول في صدارة دول العالم من حيث الصادرات السودانية إليها وقد ظلت الصين تشكل الدولة الأولى من حيث الصادرات السودانية إليها خلال الفترة من 2001م وحتى 2010م، والجدول التالي يوضح كيف أن الصادرات في زيادة مستمرة ومضطردة للصين ضمن المجموعة ، غير أنه يمكن ملاحظة ما يلي: حسبما ورد في الجدول رقم (17) التالي

2- موقف الصادرات السودانية عام 2003م:

تعتبر الصين الشعبية أكبر مستورد للصادرات السودانية، حيث بلغت 1761,9 مليون دولار بنسبة 69,3% من إجمالي الصادرات وذلك في العام 2003م.

3- موقف الصادرات السودانية عام 2004م:

بلغت صادرات السودان لها 2527 مليون دولار بنسبة 66.9% من جملة الصادرات، وقد جاءت في المركز الأول كأكبر مستورد للصادرات السودانية.

4- موقف الصادرات السودانية عام 2005م:

شكلت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر الأسواق لصادرات السودان خلال عام 2005م حيث بلغت 4155,2 مليون دولار بنسبة 86.1% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 82,4% في العام السابق وفي مقدمتها الصين الشعبية بمقدار 3,427,1 مليون دولار بنسبة 71% من جملة الصادرات.

5- موقف الصادرات السودانية عام 2006م:

وبنفس النسق فقد تميزت الدول الآسيوية غير العربية بأنها أكبر الأسواق لصادرات السودان ومن أهمها البترول حيث بلغت 4872,8 مليون دولار بنسبة 86.1% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 82.4% في العام السابق، وكانت الصين في المركز الأول كأكبر مستورد للصادرات السودانية بمقدار 4243,9 مليون دولار بنسبة 75.0% من جملة الصادرات.

6- موقف الصادرات السودانية عام 2007م:

فقد شكلت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر الأسواق للصادرات السودانية، فقد بلغت 8158,8 مليون دولار وكانت الصين في المركز الأول بمقدار 7276,9 مليون دولار.

7 - موقف الصادرات السودانية عام 2008م:

بلغت صادرات السودان لمجموعة الدول الآسيوية غير العربية 10541,5 مليون دولار أمريكي بنسبة 90,2% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 91,9 في العام السابق وقد جاءت جمهورية الصين الشعبية في المركز الأول كأكبر مستورد للصادرات السودانية بنسبة 75,0% بما قيمته 8755.2 مليون دولار وذلك من جملة الصادرات.

8-موقف الصادرات السودانية عام 2009م:

بلغت صادرات السودان لمجموعة الدول الآسيوية غير العربية في عام 2009م 6969,9 مليون دولار بنسبة 84,9% من جملة الصادرات مقارنة بنسبة 90,2% من العام السابق. وكالعادة فقد تركزت الصين في المركز الأول بنسبة 75,8% بما قيمته 57,62 مليون دولار وذلك من جملة الصادرات وبذلك تكون الصين أكبر مستورد للصادرات السودانية في ذلك العام.

9- موقف الصادرات السودانية عام 2010م: نجد أن مجموعة الدول الآسيوية غير العربية قد شكلت أكبر الأسواق لصادرات السودان التي معظمها يأتي من سلعة البترول، حيث بلغت 9257,9 مليون دولار 81,2% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 84,4% في العام السابق. وجاءت الصين الشعبية في المركز الأول كأكبر مستورد حيث ارتفعت صادراتها من 6257,3 مليون دولار في عام 2009م إلى 8265.3 في عام 2010م بنسبة 72,5% من إجمالي الصادرات.

جدول رقم (18)

تجارة السودان الخارجية - اتجاه الصادرات

في الفترة من 2002-2010م بملايين الدولارات

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	المستوردون
9257.9	6969.9	10541.5	8158.8	4872.8	4155.2	3115.6	2057.0	1437.2	الدول
8265.3	6257.3	8755.2	7276.9	4243.9	3427.1	2527.0	1761.9	1281.3	الصين
1575.3	588.6	712.1	365.7	549.5	377.8	429.9	299.2	309.6	الدول
120.3	76.2	185.0	188.6	102.1	140.3	174.3	150.1	138.0	الدول
84	45.4	170.1	154.5	61.3	109.7	103.5	72.0	*	دول
4.9	8.1	2.0	9.4	4.9	12.3	2.8	2.7	1.5	الولايات المتحدة

المصدر : بنك السودان المركزي، التقرير السنوي ، في السنوات من 2002-2010

* لم تتوفر معلومات

خامساً : الصادرات السودانية واتجاهها في الفترة من 2011-2013م:

1- موقف الصادرات السودانية في عام 2011م:

كما يتضح من الجدول رقم (19) أن مجموعة الدول الآسيوية غير العربية شكلت أكبر الأسواق لصادرات السودان في عام 2011م حيث بلغت 6873 مليون دولار بنسبة 71,6% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 81,2% في العام 2010م.

ولكن قد انخفضت صادرات السودان إلى جمهورية الصين الشعبية من 8265,3 مليون دولار في عام 2010 إلى 6305,5 مليون دولار في عام 2011م، وبالرغم من ذلك تعتبر الصين الشعبية أكبر مستورد للصادرات السودانية بنسبة 65,5% من جملة الصادرات للعام 2011م.

موقف الصادرات السودانية عام 2012م:

ويوضح الجدول رقم (19) أيضاً أن مجموعة الدول العربية شكلت أكبر الأسواق لصادرات السودان في عام 2012م بمبلغ 2650 مليون دولار وتتصدرها الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت 2127 مليون دولار بنسبة 63% من إجمالي الصادرات وتعتبر سلعة الذهب من أكبر السلع المصدرة من السودان للإمارات تليها المملكة العربية السعودية وأما الصين الشعبية فقد جاءت في المركز الخامس حيث أنخفضت الصادرات إليها من 6320 مليون دولار في العام 2011م إلى 54 مليون دولار في العام 2012م بنسبة 1.6% من إجمالي الصادرات وذلك نتيجة توقف صادرات البترول الخام للصين وتعتبر سلع السمسم والجلود والقطن من أكبر السلع المصدرة للصين الشعبية⁽¹⁾.

هكذا حدث تحول كبير في اتجاه الصادرات السودانية من الدول الآسيوية غير العربية والتي كانت تمثل السوق الرئيسي للصادرات السودانية قبل التحول من الصادرات البترولية إلى الصادرات المعدنية.

2- موقف الصادرات السودانية في العام 2013م:

تعتبر الصين الشعبية من أكبر الأسواق للصادرات السودانية في عام 2013م حيث بلغت 4018 مليون دولار بنسبة 56.7% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 18.5% في عام 2012م ، وتعتبر سلع البترول الخام والسمسم والقطن من أكبر السلع المصدرة إلى الصين الشعبية ، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة والتي بلغت 1100,3 مليون دولار بسنة 15.5% من إجمالي الصادرات ، وتعتبر سلعة الذهب من أكبر السلع المصدرة إلى دولة الإمارات ، ومن ثم المملكة العربية السعودية والتي ارتفعت صادرات السودان إليها من 309 مليون دولار في عام 2012م إلى 443,9 مليون دولار في عام 2013م بنسبة 6.3% يليها جمهورية مصر العربية⁽¹⁾. ظلت الدول الآسيوية تمثل السوق الرئيسية للصادرات ، كما مثلت المصدر الرئيس للواردات خلال عامي 2013 و 2013م وذلك للتحول إلى الصين والهند والسعودية والإمارات العربية المتحدة كشركاء تجاريين رئيسيين⁽²⁾ وكذلك حسبما ورد في الجدول رقم (19) التالي

(1) بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الثاني والخمسون ، 2012م ص 171.

(1) بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، 2013م ص 180

(2) بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، 2013م ، ص 179

جدول رقم (19)

تجارة السودان الخارجية - إتجاه الصادرات في الفترة من 2011-2013م بملايين الدولارات

الدول	2013	2012	2011
الدول الآسيوية	4102.2	87.9	6873
الصين الشعبية	4018.0	54.0	6320.1
الدول العربية	1757.9	2650.1	1860.8
الدول الأوروبية	*	*	226.7
دول الاتحاد الأوربي	*	*	211.2
الولايات المتحدة الأمريكية	*	*	5.3

المصدر : بنك السودان المركزي التقرير السنوي ، من 2011-2013م

*لم تتوافر معلومات

سادساً : ترتيب الشركاء التجاريين في مجال الصادرات في الفترة من 2002-2010

وإذا أخذنا متوسط الفترة من 1990م وحتى 2002م فنلاحظ من الجدول رقم (20) التالي أن الدول الآسيوية غير العربية تتصدر القائمة بنسبة 51.72% تليها الدول الغربية بنسبة 19.91% ثم الدول العربية الآسيوية والإفريقية بنسبة 24.47% وذلك حسب إحصاءات وزارة التجارة الخارجية .

جدول رقم (20)

ترتيب شركاء السودان التجاريين في مجال الصادرات في الفترة من 1990م-2002م بملايين الدولارات

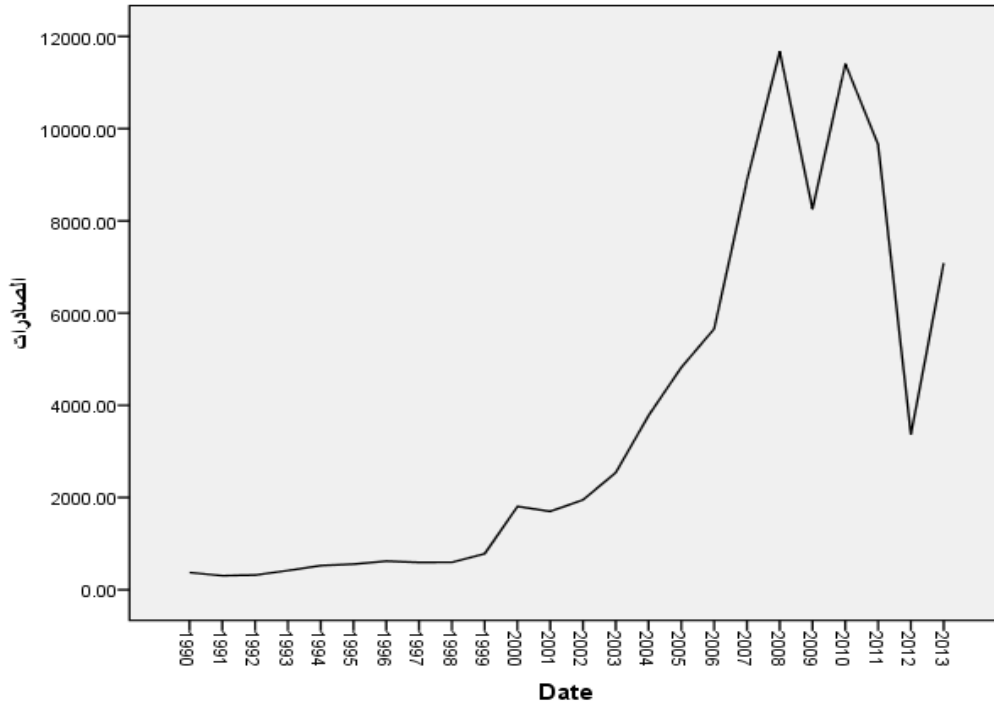
المجموعة	متوسط الفترة 2002-1990 ألف دولار	الأهمية النسبية
الدول الآسيوية غير العربية	419372.38	51.72%
دول أوروبا الغربية	161456.23	19.91%
الدول الآسيوية العربية	155515.84	19.18%
الدول الأفريقية العربية	42889.62	5.29%
الدول الأفريقية غير العربية	9305.23	1.15%
دول أمريكا الشمالية	8576.38	1.06%

4100.69	%0.51	دول أوروبا الشرقية
3464.77	%0.43	الدول الأسكندنافية
2244.23	%0.28	دول أخرى
1974.46	%0.24	دول أمريكا الوسطى
1853.08	%0.23	دول أمريكا الجنوبية
8.46	%0.00	دول أقيانوسيا
810761.37	%100	المجموع الكلي

المصدر : وزارة التجارة الخارجية، السودان، الكوميسا ، بدون دار نشر، الخرطوم، 2003م، ص 78.

شكل رقم (3)

تجارة السودان الخارجية - إتجاه الصادرات في الفترة من 1990 - 2013 م



المصدر : إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي الأعوام 1995-2013م

المطلب الثاني: تطور حركة الواردات السودانية

أولاً : الواردات السودانية واتجاهها في الفترة من 1990م - 2001م:

يوضح الجدول رقم (21) أن مجموعة دول الإتحاد الأوربي أكبر مصدر لواردات السودان في هذه الفترة حيث بلغت معدل 22.4% عام 1990م و 31.1% عام 1991م من جملة الواردات ومنذ العام 1992م بدأت واردات السودان إلي هذه الدول في تصاعد مستمر إلي العام 1995م حيث وصلت نسبة الواردات من هذه الدول 22.8% ، 26.4% ، 29.96% ، 31.1% على التوالي وذلك من جملة الواردات.

ثم بدأت حصيلة الواردات تتخفف من هذه الدول منذ العام 1996م وحتى العام 1998م بمعدل 27.0% ، 25% ، 23.5% على التوالي من جملة الواردات .

ولقد تحقق ارتفاع في العام 1999م في الواردات بلغ نسبة 34.2% ثم بدأت التجارة الخارجية تغير اتجاهها نحو الدول الآسيوية غير العربية وتتنخفض نحو دول الإتحاد الأوربي حيث تدنت في عام 2000م إلي 21.7% وعام 2001م 17.3% وعزي ذلك إلي دخول سلعة البترول ضمن منظومة سلع الصادرات السودانية التي أخذت طريقها للدول الآسيوية غير العربية.

وبالنظر إلي الجدول رقم (21) أيضاً فإن الدول العربية تأتي في المرتبة الثانية في هذه الفترة تتقدمها المملكة العربية السعودية.

وأما الصين الشعبية فكان دورها ضعيفاً حيث كانت تمثل نسبة ضعيفة حتى العام 1997م لم تتجاوز حاجز الـ 6.3% من جملة الواردات وفي العام 1998م ارتفعت حصيلة الواردات من الصين الشعبية نسبة لإستيراد المعدات والآليات ، اللازمة لصناعة النفط بالسودان حيث بلغت نسبة 13.8% حيث دخلت الصين في الإستثمار في مجال النفط السوداني.

ومنذ العام 1999م بدأ العد التصاعدي للتجارة الخارجية مع الصين حيث سجلت نسباً تصاعدية كالاتي : في عام 1999م بلغت النسبة الواردات إلي الصين 4.6% ثم ارتفعت في العام 2000م إلي 6.6% ثم قفزت إلي 10.6% من جملة الواردات في العام 2001م.

جدول رقم (21)

تجارة السودان الخارجية - اتجاه الواردات في الفترة من 1990-2001م بملايين الدولارات

السنة الدول	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
دول الإتحاد الأوربي	22.4	31.1	22.8	26.4	29.9	31.1	27.0	25	23.5	34.2	21.7	8.9
دول غرب أوربا الأخرى	0.7	1.4	2.6	3.2	4.5	1.3	1.0	1.2	1.3	5.1	1.7	1.4
الولايات المتحدة الأمريكية	5.4	1.4	7.9	3.4	3.5	5.0	4.6	4.3	2.3	1.5	2.11	0.1
الصين الشعبية	0.4	3.6	2.0	3.8	3.2	3.6	4.3	6.3	13.8	4.6	6.6	10.6
الدول العربية	-	-	-	30.6	29.0	25.8	22.8	25.4	28.0	-	23.2	26.5
المملكة العربية السعودية	23.5	11.4	21.3	15.4	16.0	10.3	11.3	13.1	15.5	11.8	10.0	12.5

المصدر : بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي ، في السنوات من 1990-2001م

ثانياً : قيمة الواردات السودانية واتجاهها في الفترة من 2002 - 2010م :

وبالنظر إلي الجدول رقم (22) يمكننا التوصل إلي الحقائق التالية:

1- قيمة الواردات السودانية واتجاهها 2002م : شكلت مجموعة الدول العربية أكبر مصدر لواردات السودان في عام 2002م حيث بلغت 897,7 مليون دولار نسبتها 36,8% من جملة الواردات وكانت المملكة العربية السعودية قد احتلت المركز الأول بنسبة 2,8% وبلغت 581 مليون دولار ومن ناحية أخرى فإن الواردات من الدول الآسيوية غير العربية انخفضت من 28,2% في سنة 2001م إلى 23,0% في عام 2002م، وكانت الصين في

المركز الأول بنسبة 8% ، حيث بلغت نسبة الواردات منها 196,6 مليون دولار من جملة الواردات. (1)

2- قيمة الواردات السودانية واتجاهها 2003م: شكلت مجموعة الدول العربية أكبر مصدر لواردات السودان في عام 2003م حيث بلغت 1146,4 مليون دولار بنسبة 39,8% من إجمالي الواردات وقد تصدرت المملكة العربية السعودية تلك المجموعة حيث بلغت 723,9 مليون دولار بنسبة 25,2% من إجمالي الواردات، ومن جانب آخر ارتفعت قيمة واردات السودان من الدول الآسيوية غير العربية حيث بلغت 639,6 مليون دولار بنسبة 22,2%، وقد تصدرت الصين الشعبية هذه الدول حيث بلغت 229,1 مليون دولار بنسبة 7,9% من إجمالي الواردات. (2)

2- قيمة الواردات السودانية واتجاهها سنة 2004م: تمثل مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر مصدر لواردات السودان في عام 2004م حيث بلغت 1177,3 مليون دولار بنسبة بلغت 28,9% من إجمالي الواردات، وقد تصدرت الصين الشعبية هذه الدول حيث بلغت وارداتها 529 مليون دولار بنسبة 13,0%، وهذا العام يعتبر العام المفصلي في تحول التجارة من صدارة الدول العربية إلي صدارة الدول الآسيوية غير العربية وبخاصة الصين الشعبية.

4- قيمة واردات السودان واتجاهها سنة 2005م: تمثل مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر مصدر لواردات السودان في عام 2005م حيث بلغت 2560,1 مليون دولار بنسبة 37,9% من إجمالي الواردات، وقد تصدرت الصين الشعبية هذه الدول حيث بلغت وارداتها 1383,0 مليون دولار بنسبة 20,5%.

5- قيمة واردات السودان واتجاهها سنة 2006م: تعتبر مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر مصدر لواردات السودان في عام 2006م وهو العام الثالث على التوالي، حيث بلغت 3513,3 مليون دولار بنسبة 43,6% من إجمالي الواردات، وقد تصدرت الصين الشعبية هذه الدول حيث بلغت وارداتها 1679,4 مليون دولار بنسبة 20,8%.

6- قيمة واردات السودان واتجاهها سنة 2007م: تمثل مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر مصدر لواردات السودان في العام 2007م -العام الرابع على التوالي- حيث بلغت

(1) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والاربعون، 2002م ، ص 127

(2) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، 2003 م ، ص 128

4058,9 مليون دولار بمعدل 46,3% من إجمالي الواردات، وقد تصدرت جمهورية الصين الشعبية هذه الدول حيث بلغت نسبة وارداتها 27,8%. بمبلغ 2436.2 مليون دولار

7- قيمة واردات السودان واتجاهها سنة 2008م: تعتبر مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر مصدر لواردات السودان في العام 2008م حيث بلغت 4180,8 مليون دولار بمعدل 44,7% من إجمالي الواردات، وقد تصدرت جمهورية الصين الشعبية هذه الدول حيث بلغت نسبة وارداتها 23,1%. بما قيمته 2165.9

8- قيمة واردات السودان واتجاهها سنة 2009م: مجموعة الدول الآسيوية غير العربية شكلت أكبر مصدر لواردات السودان في العام 2009م، وقد بلغت 3690,8 مليون دولار بنسبة 38,1% من جملة الواردات وقد تصدرت الصين الشعبية قائمة تلك الدول بنسبة 19,9%. بما قيمته 1626.9

9- قيمة واردات السودان واتجاهها سنة 2010م: تمثل مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر مصدر لواردات السودان في العام 2010م، حيث بلغت 3789,2 مليون دولار بنسبة 37,7% من إجمالي الواردات، وقد تصدرت جمهورية الصين الشعبية هذه الدول حيث ارتفعت من 1926,9 مليون دولار في عام 2009م إلى 2082,6 مليون في عام 2010م بنسبة 8%. وذلك من جملة الواردات . والجدول رقم (22) يوضح ذلك

جدول رقم (22)

تجارة السودان الخارجية - اتجاه الواردات

الفترة من 2002-2013م

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول الآسيوية	5616	639,6	1177,3	2560,1	35.1	4058.9	4180,9	3690,9	3789,2	3750,2	2694,3	*
الصين الشعبية	196,6	229,1	529,6	1383,0	1679,4	2436,2	2163,9	1926,9	2082,6	1980,8	1710,3	1891,9
المملكة العربية السعودية	581,8	723,9	471,5	627,5	649,3	654,6	746,2	564,7	585,4	634	751,7	706,4
الدول الأوروبية	566,8	640,5	992,0	1526,1	1720,8	1598,3	1568,0	1678,4	1583,7	8705,0	745,0	*
دول الإتحاد الأوربي	377,5	408,5	593,6	751,8	8210,2	968,1	1280,4	1418,7	1162,2	1056,8	206,0	*
الولايات المتحدة الأمريكية	13,6	11,1	34,0	129,7	104,0	154,4	211,5	353,6	190,4	78,4	99,8	*

المصدر : بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي، في الفترة من 2002-20

ثالثاً : الواردات السودانية في الفترة من 2011م إلى 2013م :

1- الواردات السودانية واتجاهها عام 2011م: تمثل مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكبر مصدر لواردات السودان في العام 2011م حيث بلغت قيمة الواردات لهذه المجموعة 3750,2 مليون دولار في عام 2011م بنسبة 40,6% من إجمالي الواردات، وقد احتلت

الصين الشعبية المرتبة الأولى على الرغم من انخفاض قيمة الواردات من الصين من 2082,6 مليون دولار في عام 2010م إلى 1980,8 مليون دولار في عام 2011م⁽¹⁾.

2- اتجاه الواردات عام 2012م: إنخفض حجم الواردات من الدول الآسيوية غير العربية بمعدل 2,6% في العام 2012م وقد مثلت الصين الشعبية أكبر مصدر للواردات السودانية بنسبة 18,1% بما قيمته 1710.3 مليون دولار وتتمثل أهم السلع المستوردة من الصين في الآلات والمعدات والمصنوعات ووسائل النقل والمنسوجات والكيماويات⁽²⁾.

3- موقف الواردات السودانية واتجاهها عام 2013م : إرتفع حجم الواردات السودانية بمعدل 7% في العام 2013، وقد مثلت الصين الشعبية أكبر مصدر للواردات بنسبة 19% وتتمثل أهم السلع المستوردة من الصين في الآلات والمعدات والمصنوعات ووسائل النقل³

ومما سبق استعراضه فيما يتعلق بتجارة السودان الخارجية وإنتاجها نجد أنه قد حدث تحول في اتجاه الصادرات السودانية من الدول الآسيوية غير العربية والتي كانت تمثل السوق الرئيسي للصادرات السودانية قبل التحول من الصادرات البترولية إلي الصادرات المعدنية، بينما ظلت الدول الآسيوية تمثل المصدر الرئيسي للواردات في كل من عامي (2011م و2012م) وذلك للتحول إلي عدد من هذه الدول كشركاء تجاريين رئيسيين.

تدرج موقف الصين الشعبية إلي المركز الخامس والتي إنخفضت الصادرات إليها من 6320 مليون دولار في عام 2011م إلي 54 مليون دولار في عام 2012م بنسبة 1,6% من إجمالي الصادرات وذلك نتيجة لتوقف صادرات البترول الخام إلي الصين. ويمكن القول أن :

(1) هنالك عدة مخاطر مرتبطة بالإعتماد على منتج أساسي واحد وهو النفط منها ، التقلبات في أسعار النفط، والمخاوف المتزايدة، وعن الغارات الجوية الغربية والأمريكية المعادية للسودان على قطاع النفط، وأوضح مثال ضربة هجليج وكذلك إغلاق أنبوب البترول بسبب التوترات الأمنية بين السودان ودولة جنوب السودان.

معظم البترول السوداني المستخرج كان يقع في الجزء الجنوبي من الوطن، ولكن بعد انفصال الجنوب بموجب اتفاقية السلام الشامل بنيفاشا - والتي بمقتضاها نال الجنوبيون حق تقرير المصير - ذهب معظم إنتاج النفط إلى دولة جنوب السودان وتراجع الإنتاج، وبالتالي تراجعت

(1) بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الحادي والخمسون ، 2011م ، ص 173

(2) بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الثاني والخمسون ، 2012م ، ص 182

³ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، 2013م، ص 171.

قيمة الصادرات في العام 2011م، وكان هناك عجزاً في ميزان المدفوعات في ذلك العام والأعوام التي تليه.

(2) تجارة السودان الخارجية كانت تتجه نحو الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في بداية فترة البحث في العام 1990م وحتى العام 1998م ثم بدأت في التراجع شيئاً فشيئاً، وبدأت تتجه نحو الدول الآسيوية غير العربية وبخاصة الصين التي كانت تحتل المركز الأول في صادرات السودان (معظمها من البترول) وأيضاً تحتل المركز الأول من الواردات إلى السودان ، وقد حقق إنتاج النفط التغيرات في التجارة الخارجية بين السودان والشركاء التجاريين، فبعد أن بلغت صادرات السلع الزراعية 80% في العام 1998م نجد أن النفط قد حقق 276 مليون دولار بنسبة 35% من إجمالي الصادرات في العام 1999م، وارتفع إلى 1,3 مليار دولار في العام 2000م بنسبة 75% من إجمالي الصادرات مما أدى إلى فائض في الميزان يعادل 254 مليون دولار امريكي بعد عقود من العجز التجاري.

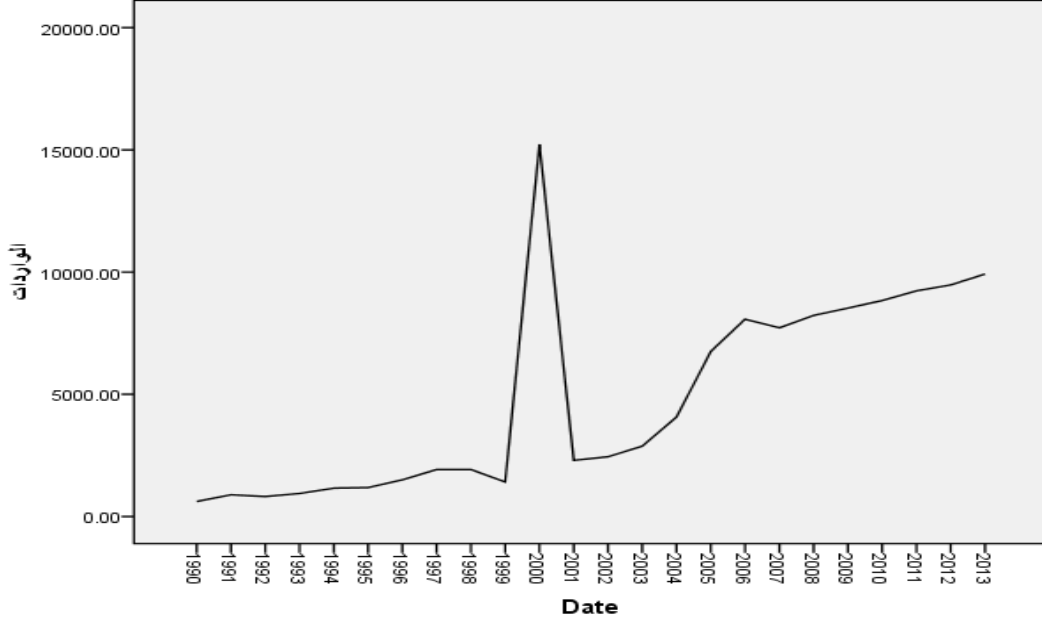
وقد تغير اتجاه التجارة الخارجية للسودان بعد إنتاج النفط تغيراً كبيراً حيث إتجهت إلى دول جنوب شرق آسيا، وقد برزت الصين كأهم أسواق الاستيراد من بين الدول الآسيوية. وانخفضت بالمقابل حصة السوق الأوروبية المشتركة في مجال التجارة في السودان إلى حد كبير حيث إنخفضت الصادرات من 23% عام 1998م إلى 14% عام 2006م.

(3) إنهاء العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت في جانب الصادرات أو في جانب الواردات، فهي بعد عام 1999م تحتل ذيل القائمة لجميع دول العالم مما يندرج بسوء العلاقات الاقتصادية بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً بين السودان والدول الأوروبية، وهذا الأمر لا يعود على السودان بخير.

(4) لم نضع في الحسبان ما يمكن أن تتعرض له دول جنوب شرق آسيا التي تتجه إليها تجارة السودان بعد عام 1999م من ظروف إقتصادية خاصة كما تعرضت في تسعينيات القرن الماضي إلى أزمة مالية حادة كادت أن تعصف بإقتصاديات هذه البلدان، فإذا ما تعرضت هذه البلدان إلى أزمات اقتصادية ومالية فإن ذلك سينعكس على العلاقات الاقتصادية بين السودان وهذه البلدان وسيؤثر ذلك سلباً على التجارة الخارجية للسودان التي تتجه بإضطراب نحو هذه البلدان.

شكل رقم (4)

تجارة السودان الخارجية - إتجاه الواردات في الفترة من 1990 - 2013 م



المصدر: إعداد الباحث ، تقارير بنك السودان المركزي، من 1990م - 2013م

المطلب الثالث : العلاقات التجارية بين السودان ودول الإتحاد الأوروبي وأمريكا

أولاً : العلاقات التجارية بين الجانبين في الفترة من 1990م - 2000م

في هذه الفترة وحسب الجداول رقم (15،16،17،18،19،21،22) السابقة فإن دول السوق الأوروبية المشتركة ظلت تشكل أكبر الأسواق للصادات السودانية ودائماً تأتي في المرتبة الأولى من بين دول العالم وفي عام 1990 كانت نسبة صادرات السودان إليها 26.2% وفي عام 1991م إرتفعت هذه النسبة إلي 29.8% بينما بلغت 28.5% في العام 1992م أما في العام 1993م فقد أحرزت دول السوق الأوروبية المشتركة نسبة 26.6% لترتفع في عام 1994م إلي 28.7% ثم تعود لتهبط إلي نسبة 23.1% في العام 1995م وبالرغم من هذا الهبوط فإنها تقف على صدارة دول العالم .

وقد أحرزت أكبر نسبة للصادات السودانية حيث بلغت 33.6% في العام 1996م لترتفع في العام 1997م إلي 38.3% وهي أكبر نسبة تحققتها دول السوق الأوروبية المشتركة ، ثم تبدأ رحلة التراجع اعتباراً من العام 1999م الذي يعتبر عاماً مفصلياً حيث تغير فيه اتجاه التجارة من

الدول الأوروبية إلى الدول الآسيوية غير العربية وذلك بسبب دخول النفط ضمن قائمة الصادرات السودانية.

في العام 2000م كانت نسبة الصادرات السودانية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة 6.7% ، وتراجع مرة أخرى إلى نسبة 5.0% في العام 2001م.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تمثل المركز الثالث بنسب بلغت 3.2% ، 4.3% ، 1.2% ، 1.8% ، 2.4% ، 4.4% في الأعوام 1990م -1995م على التوالي .

أما في الفترة 1996م - 2001م فإن الصادرات السودانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تتراجع بصورة لافتة فقد حققت النسب التالية: 2.2% ، 1.5% ، 0.4% ، في الأعوام 1996م - 1997م - 1998م على التوالي بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على السودان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وخروج الشركات الأمريكية من الاستثمارات النفطية في السودان.

ولم تسجل نسبة في العام 1999م ، أما في العام 2000م فكانت نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تملأ دنيا السودان ضجيجاً لم تتعدى 0.01% .

وفي جانب الواردات فكانت دول الأتحاد الأوربي تمثل الصدارة أيضاً من بين دول العالم منذ العام 1990م وحتى العام 2001م وذلك بالرغم من التراجع الذي شهدته الواردات السودانية إلى هذه الدول إعتباراً من العام 2000م والعام الذي يليه، أنظر الجدول رقم (21).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تمثل المرتبة الثالثة منذ العام 1990م وحتى العام 1996م لتأخذ مكانها الصين الشعبية إعتباراً من العام 1997م بسبب دخول الصين في الاستثمارات النفطية السودانية الأمر الذي جعل الواردات الصينية ترتفع بسبب استيراد الآليات الخاصة للصناعة النفطية والجدول رقم (21) يوضح ما ذهبنا اليه.

ثانياً : العلاقات التجارية بين الجانبين في الفترة 2001م - 2010م:

1- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2001م:وكذلك بالرجوع إلى الجداول

(15،16،17،18،19) والجداول (21 ، 22) السابقة فقد إنخفضت نسبة صادرات السودان إلى دول الإتحاد الأوربي من 21.7% في عام 2000م إلى 8.9% في عام 2001م، كما أنخفضت نسبة عائدات الدول الأوروبية من 36,3% في عام 2000م إلى 31,5 في عام 2001م من جملة الواردات

2- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2002م: إنخفضت نسبة الصادرات إلى الدول الأوروبية من 8,9% سنة 2001م إلى 7,8% سنة 2002م ، إحتلت دول الإتحاد الأوروبي

بنسبة 3,8% تليها المملكة المتحدة بنسبة 3,1% ثم باقى الدول الأوروبية بنسبة 0,9%، أما في جانب الواردات فقد إنخفضت من 31,5% سنة 2001م إلى 23,0% سنة 2002م، وقد تصدرت دول الاتحاد الأوروبي القائمة بنسبة 13,3% تليها الدول الأوروبية الأخرى بنسبة 5% ثم المملكة المتحدة بنسبة 4,6%، أما الواردات من استراليا والولايات المتحدة فقد إنخفضت من 3,3% و 1,0% في 2001م إلى 2,8 و 0,6% سنة 2002م على التوالي.

(1)

3- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2003م: قراءة العلاقات التجارية بين السودان ودول الأتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية إعتباراً من العام 2003م ومايليه ، ففي العام 2003م إرتفعت الصادرات للدول الأوروبية من 138 مليون دولار لى 150,1 مليون دولار بنسبة 5,9% حيث تصدرت دول الأتحاد الأوربي القائمة بمقدار 72,0 مليون دولار بنسبة 2,8% تليها المملكة المتحدة بمقدار 66,4 مليون دولار بنسبة 2,6% ثم الدول الأوروبية الأخرى بمقدار 11,7 مليون دولار بنسبة 0,5%.

أما من جهة الواردات فقد جاءت الدول الأوروبية في المرتبة الثالثة في عام 2003م بعد الدول الآسيوية غير العربية حيث بلغت 640,5 مليون دولار بنسبة 22,2% وقد تصدرت دول الأتحاد الأوربي بقيمة 408,5 مليون دولار بنسبة 14,1% تليها المملكة المتحدة بقيمة 125,6 مليون دولار بنسبة 4%، والدول الأوروبية الأخرى بقيمة 106,4 مليون دولار بنسبة 3,7%.

وقد إنخفضت قيمة الواردات من استراليا والولايات المتحدة الأمريكية من 69,0 مليون دولار ، 13,6 مليون دولار في عام 2002م إلى 59,2 مليون دولار، 11,1 مليون في عام 2003م على التوالي.

4- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2004م: أما الصادرات للدول الأوروبية فقد إرتفعت من 150,1 مليون دولار في عام 2003 إلى 174,3 مليون دولار في العام 2004م بنسبة 16,1% حيث تصدرت دول الإتحاد الأوربي القائمة بمقدار 103 مليون دولار بنسبة 2,7%، تليها المملكة المتحدة بمقدار 59,1 مليون دولار بنسبة 1,5%، ثم الدول الأوروبية الأخرى بمقدار 14,7 مليون دولار بنسبة 0,4%.

أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد إنخفضت إلى 34,0 مليون دولار بنسبة 0,8%.

(1) بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الثاني والأربعون ، 2002م ، ص 127

5- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2005م: إنخفضت الصادرات للدول الأوروبية من 174,3 مليون دولار في عام 2004م إلى 140,3 مليون دولار في العام 2005 بمعدل 19,5% حيث تصدرت دول الأتحاد الأوروبي القائمة بمقدار 109,8 مليون دولار بنسبة 2,3%، تليها المملكة المتحدة بمقدار 21,8 مليون دولار بنسبة 0,4% ثم الدول الأوروبية الأخرى 7,8 مليون دولار بنسبة 0,2%، وبالمقابل سجل عائد الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً نسبياً من 2,8 مليون دولار في عام 2004م إلى 12,3 مليون دولار في العام 2005م.

ومن ناحية أخرى فقد جاءت واردات السودان من الدول الأوروبية مجتمعة في المرتبة الثالثة في عام 2005م حيث بلغت 1526,1 مليون دولار بنسبة 22,6% من جملة الواردات، وقد تصدرت واردات دول الأتحاد الأوروبي بقيمة 751,8 مليون دولار بنسبة 11,1% من جملة الواردات.

من جهتها فقد سجلت واردات استراليا والولايات المتحدة الأمريكية، ما قيمته 221,8 مليون دولار و 129,7 مليون دولار بنسب 3,3% و 1,9% على التوالي.

6- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2006م: الصادرات للدول الأوروبية شهدت إخفاضاً في العام 2006م، فقد انخفضت من 140,3 مليون دولار عام 2005م إلى 102,2 مليون دولار عام 2006م بمعدل 27,2%، حيث تصدرت دول الأتحاد الأوروبي القائمة بقيمة 61.3 مليون دولار بنسبة 1,8%، تليها المملكة المتحدة بقيمة 19,0 مليون دولار بنسبة 0,3% ثم الدول الأوروبية الأخرى بقيمة 6,7 مليون دولار بنسبة 0,1% وقد سجل عائد الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية إخفاضاً من 12,3 مليون دولار في العام 2005م إلى 4,9 مليون دولار في العام 2006م.

أما الواردات من الدول الأوروبية مجتمعة فقد نالت المركز الثالث في عام 2006م حيث بلغت 1720.8 مليون دولار بنسبة 21,5% من جملة الواردات، وتصدرتها واردات دول الأتحاد الأوروبي للسودان بقيمة 1082,2 مليون دولار بنسبة 13,6% من جملة الواردات، وقد سجلت واردات السودان من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 223,1 مليون دولار و 104,0 مليون دولار بنسب 2,8% و 1,3% على التوالي.

7- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2007م: شهدت الصادرات لمجموعة الدول الأوروبية ارتفاعاً في العام 2007م إلى 188,0 مليون دولار بمعدل 2,2% من إجمالي الصادرات مقارنة بمعدل 1,8% في العام السابق.

حيث تصدرت دول الاتحاد الأوروبي القائمة بنسبة 1,7% تليها المملكة المتحدة بنسبة 0,3% ثم الدول الأوروبية الأخرى بنسبة 0,1% من إجمالي الصادرات. أما الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت نسبة 0,1% من إجمالي الصادرات للعام 2007م . فيما قيمته 94 مليون دولار

8- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2008م: إنخفضت الصادرات للدول الأوروبية في العام 2008م إلى مبلغ 185,0 مليون دولار بنسبة بلغت 1,6% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 2,1% في عام 2007م ، حيث تصدرت دول الاتحاد الأوروبي القائمة بنسبة 1,4%، ثم الدول الأوروبية الأخرى بنسبة 0,1% من جملة الصادرات، أما الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت 0,2% بقيمة 2,0 مليون دولار. من جانب آخر بلغت قيمة الواردات من الدول الأوروبية 1586.0 مليون دولار في العام 2008م بنسبة 16,8% من جملة الواردات تصدرتها واردات دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 10,9% والمملكة المتحدة بنسبة 2,3% من جملة الواردات.

كما سجلت واردات السودان من كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية نسب 3,6%، 3,3%، 2,3% على التوالي.

9- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2009م: الصادرات للدول الأوروبية في هذا العام إنخفضت من 185,0 مليون دولار في العام 2008م إلى 76.2% مليون دولار في العام 2009م بنسبة 1,0% من جملة الصادرات مقارنة بنسبة 1,6% من العام السابق، وقد تصدرت دول الاتحاد الأوروبي القائمة بنسبة 0,6% تليها باقي الدول الأوروبية بنسبة 0,3% من جملة الصادرات، أما الصادرات إلى كندا فقد بلغت 85,4 مليون دولار بنسبة 1,1% وإلى الولايات المتحدة الأمريكية 8.1 مليون دولار بنسبة 0,1%.

10- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2010م: إرتفعت الصادرات للدول الأوروبية إلى مبلغ 120,3 مليون دولار في عام 2010م بنسبة 1,1% مقارنة بمبلغ 76,1 مليون دولار في عام 2009م بنسبة 0,9% من إجمالي الصادرات، حيث تصدرت دول الاتحاد الأوروبي القائمة بنسبة 0,7% ثم المملكة المتحدة بنسبة 0,3% من إجمالي الصادرات، بينما انخفضت الصادرات إلى كندا من 403,6 مليون دولار في عام 2009م إلى 60.0 مليون دولار في عام

2010م بنسبة 0.5% من إجمالي الصادرات، كذلك إنخفضت الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية من 1.8 مليون دولار في عام 2009م إلى 4.9 مليون دولار في عام 2010م. أما الواردات من مجموعة الدول الأوروبية فقد جاءت في المرتبة الثالثة في العام 2010م حيث بلغت 1583.7 مليون دولار بنسبة 2.0% من إجمالي الواردات. أما الواردات من استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية فقد سجلت 3.6% ، 2.2% و 1.9% من إجمالي الواردات على التوالي.

ثالثاً: العلاقات التجارية بين الجانبين في الفترة من 2011م-2013م:

1- العلاقات التجارية بين الجانبين في العام 2011م: وبالنظر إلى الجداول

(15،16،17،18،19) والجداول (21، 22) السابقة نجد أنه قد ارتفعت الصادرات للدول الأوروبية من 120.3 مليون دولار في عام 2010م إلى 226.7 مليون دولار في عام 2011م بنسبة 2.6% من إجمالي الصادرات، تصدرت دول الاتحاد الأوروبي القائمة بنسبة 2.4% بينما إنخفضت نسبة الصادرات إلى المملكة المتحدة من 0.3% في عام 2010م إلى 0.1% في عام 2011م من إجمالي الصادرات، بينما إنخفضت الصادرات إلى دولة كندا من 60 مليون دولار في عام 2010م إلى 28.6 مليون دولار في عام 2011م بنسبة 0.3% من إجمالي الصادرات، وكذلك إنخفضت الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية من 4.9 مليون دولار في عام 2010م إلى 4.7 مليون دولار في عام 2011م.

من ناحية أخرى جاءت واردات السودان من مجموعة الدول الأوروبية في المرتبة الثانية في العام 2011م حيث بلغت 8705.0 مليون دولار ، شكلت نسبة 18.4% من إجمالي الواردات ، وقد تصدرت دول الإتحاد الأوروبي القائمة حيث بلغت 1056.8 مليون دولار والتي تمثل نسبة 11,4% من إجمالي الواردات، بينما إنخفضت واردات السودان من استراليا 358.300 مليون دولار في عام 2010م إلى 207.7 مليون دولار في عام 2011م وتشكل نسبة 2.2% من إجمالي الواردات، كما إنخفضت واردات السودان من الولايات المتحدة الأمريكية من 190.4 مليون دولار عام 2010م إلى 78.4 مليون دولار عام 2011م بنسبة 0.8% من إجمالي الواردات.

2- العلاقات التجارية بين الجانبين في العامين 2012م-2013م : في هذين العامين لم ترد أية معلومات مزودة بالأرقام عن العلاقات التجارية بين الجانبين بالتقرير السنوي

لبنك السودان مما يعبر عن انهيار العلاقات التجارية بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية من جهة السودان ودول الاتحاد الأوربي من جهة أخرى .

وهذا الأمر يسلتزم مراجعته لأن الإعتماد على دول آسيا غير العربية ومنها الصين الشعبية غير مضمونة العواقب والمستقبل ، وعليه فإن العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ظلت في ذيل القائمة التي تتعامل مع السودان كأضعف صورة للتبادل التجاري بين أكبر اقتصاد في العالم والسودان .

المطلب الرابع : تطور الميزان التجاري السوداني في الفترة من 1990-2013م .:

من المعلوم أن الميزان التجاري يعكس معاملات الدولة السلعية (الصادرات والواردات) مع دول العالم الخارجي ، وبالتالي فإنه يبين موقف الدولة من حيث أنها تسجل فائض إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات ويحدث العكس بأن تسجل عجزاً في الميزان التجاري إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات.

أولاً : تطور الميزان التجاري في الفترة من 1990-1999م:

يتضح من الجدول رقم (23) التالي أن الميزان التجاري ظل يسجل عجزاً مستمراً منذ العام 1990م وحتى العام 1999م وقد سجل أعلى عجز له سنة 1998م بقيمة 1328.9 مليون دولار والسبب في ذلك هو الزيادة الكبيرة في الواردات حيث مثلت واردات البترول ومدخلات الإنتاج نسبة كبيرة في الواردت .

أما في العام 1999م فقد سجل الميزان التجاري عجزاً وقدره 634.8 مليون دولار مقارنة بمبلغ 1328.9 مليون دولار في عام 1998م أي بتحسن قدرة 694.1 مليون دولار بنسبة 52% وذلك على الرغم من تراجع صادرات المواد غير البترولية من 595.7 مليون دولار عام 1998م إلى 504.2 مليون دولار عام 1999م ويعزي هذا التحسن في الميزان التجاري لدخول البترول في قائمة الصادرات لأول مرة في تاريخ السودان الذي كانت تجارته الخارجية تعتمد على المنتجات الزراعية وكان لذلك أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات السوداني أما في العام 2000م فقد سجل فائضاً مقداره 254 مليون دولار نسبة لدخول سلعة البترول ضمن قائمة الصادرات السودانية .

يتضح من الجدول رقم (23) أن الميزان التجاري قد يسجل عجزاً مستمراً منذ العام 1990م- وحتى العام 1999م وقد سجل أعلى عجزاً له سنة 1998م بقيمة بلغت 1328.9 مليون دولار ، والسبب في ذلك هو الزيادة الكبيرة في الواردات حيث مثلت واردات البترول ومدخلات الإنتاج نسبة كبيرة من الواردات.

جدول رقم (23)

تطور الميزان التجاري السوداني في الفترة من 1990-1999م بملايين الدولارات

التاريخ	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
1990	374.1	618.5	- 244.4
1991	305.0	890.2	-585.3
1992	319.3	820.9	-506.6
1993	417.3	944.9	-527.6
1994	523.9	1161.5	-437.6
1995	555.7	1184.5	-628.8
1996	620.2	1504.4	-884.2
1997	594.2	1924.6	-985.5
1998	595.7	1924.6	-1328.9
1999	780.1	1414.9	-634.8

المصدر : بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي من 1990 - 1999

ثانيا : تطور الميزان التجاري في الفترة من 2000م-2013م

يوضح الجدول رقم (24) التالي مايلي:

1- انخفض عجز الميزان التجاري إلى 602.3 مليون دولار في العام 2001م بنسبة 17.4% ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع قيمة الصادرات من 1698.7 مليون دولار في عام 2001م إلى 1949.1 مليون دولار عام 2002م بنسبة 14.7% بينما سجلت الواردات ارتفاعاً طفيفاً من 2301.9 مليون دولار عام 2001م إلى 2446.9 مليون دولار عام 2002م بنسبة 6.3%.

2- سجل الميزان التجاري عجزاً قدره 339.7 مليون دولار في عام 2003م مقارنة بعجز قدره 497.3 مليون دولار في عام 2002م وذلك نسبة للزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات البالغ قدرها

593.1 مليون دولار بنسبة 30.4% والتي فاقت الزيادة في حصيللة الواردات البالغ قدرها 435.5 مليون دولار بنسبة 17.8%.

3- وفي العام 2004م تحسن الميزان التجاري بسبب إنخفاض العجز فيه من 339.7 مليون دولار في عام 2003م إلي 297.5 مليون دولار في عام 2004م بنسبة 14.2% ويعزى ذلك للزيادة الكبيرة في حصيللة الصادرات للعام 2004م مقارنة بعام 2003م بمبلغ 1235.6 مليون دولار بنسبة 48% والتي فاقت الزيادة في حصيللة الواردات والبالغ قدرها 1193.3 مليون دولار بنسبة 41%.

4- وفي العام 2005م إرتفع العجز في الميزان التجاري من 297.5 مليون دولار في عام 2004م إلي 1932.5 مليون دولار بمعدل 549.8% ويرجع ذلك إلي الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات التي ارتفعت من 4075.2 مليون دولار في عام 2004م إلي 6757.8 مليون دولار في عام 2005م بمعدل 65.8%.

5- تواصل العجز في الميزان التجاري عام 2006م حيث إرتفع العجز من 1932.5 مليون دولار في عام 2005م إلي 2416.9 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 25.1% ويعزى ذلك للزيادة الكبيرة في حجم الواردات والتي إرتفعت من 6756.8 إلي 8078.5 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 19.5%.

6- تحول عجز الميزان التجاري من 1448.1 مليون دولار إلي فائض قدره 1156.8 مليون دولار في عام 2007م نتيجة لارتفاع حصيللة الصادرات بمعدل 57% وذلك لإزدياد الصادرات البترولية من 5087.2 مليون دولار في عام 2006م إلي 7441.4 مليون دولار عام 2007م ، بينما إنخفضت الصادرات غير البترولية من 569.4 مليون دولار عام 2006م إلي 460.7 مليون دولار عام 2007م.

هذا وأصبح البترول السوداني ومشتقاته منذ العام 1999م من أهم الصادرات السودانية حيث شكلت صادراته في عام 2007م نسبة 94.8% من إجمالي الصادرات وسجل البترول الخام معدل زيادة قدرها 71.2%.

7- تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 282.0 مليون دولار في عام 2007م إلي فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار في عام 2008م نسبة للزيادة في الفائض في

الميزان التجاري من 1156.8 مليون دولار في عام 2007م إلى 3441.1 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 197.5%⁽¹⁾

8- سجل الميزان التجاري عجزاً بلغ 694.3 مليون دولار في عام 2009 بمعد انخفاض 120.2% عنه في عام 2008م .

9- تحول الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار في عام 2009 إلى فائض بمبلغ 2564.9 مليون دولار لعام 2010 بمعدل 1046.8%

10- سجل الميزان التجاري في عام 2011م عجزاً بمبلغ 419.7 مليون دولار بينما شكل عجزاً كبيراً في عام 2012م وصل إلى 4107.4 مليون دولار وذلك نسبة للانخفاض الكبير في قيمة الصادر من 9655.7 مليون دولار عام 2011م إلي 3367.7 مليون دولار عام 2012م وذلك نسبة لتحول معظم الشركاء التجاريين مع السودان إلى مصدرين صافيين للسودان وبخاصة الصين التي تحولت من مستورد صافي في عام 2011م إلى مصدر صافي في عام 2012م لسبب انخفاض صادرات السودان من البترول الخام للصين.

11- الميزان التجاري في عام 2013م كان لصالح الشركاء التجاريين فيما عد الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك بعد أن تحول موقف الميزان التجاري مع الصين من عجز في عام 2012م إلى فائض في عام 2013م نتيجة لزيادة الصادرات النفطية إلى الصين والتي تتمثل في نصيب أرباح الشركات الصينية العاملة في مجال إنتاج النفط السوداني ، فيما يرجع السبب في استمرار وضع الفائض للميزان التجاري مع الإمارات إلى صادر الذهب على الرغم من إنخفاض هذه الصادرات في عام 2013م

⁽¹⁾ بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الثامن والأربعون ، لسنة 2008م ، ص 90

جدول رقم (24)

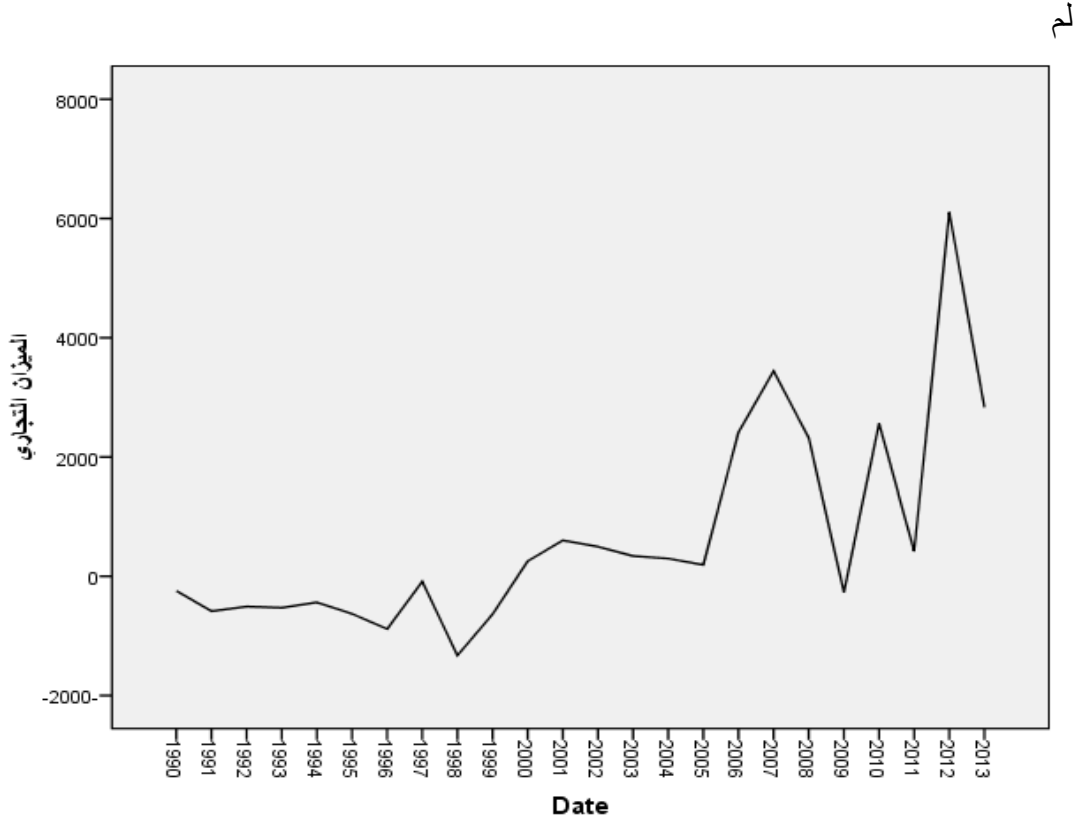
تطور الميزان التجاري السودان في الفترة من 2000م-2013م بملايين الدولارات

التاريخ	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
2000م	1806.7	15527.0	254.0
2001م	1698.7	2301.9	603.2
2002م	1949.1	2446.9	497.3
2003م	2542.2	2881.9	339.7
2004م	3777.8	4075.2	297.5
2005م	4824.3	6756.8	1932.5
2006م	5656.6	8073.5	2416.9
2007م	8879.2	7722.4	3441.1
2008م	11670.5	8229.4	2319.0
2009م	8257.1	8528.0	270.9-
2010م	11404.3	8839.4	2564.9
2011م	9655.7	9236.0	419.7
2012م	3367.7	9475.0	6107.4
2013	7086.8	9918.1	2831.8

المصدر بنك السودان المركزي التقرير السنوي ، الاعوام 2000م- 2013م

شكل رقم (5)

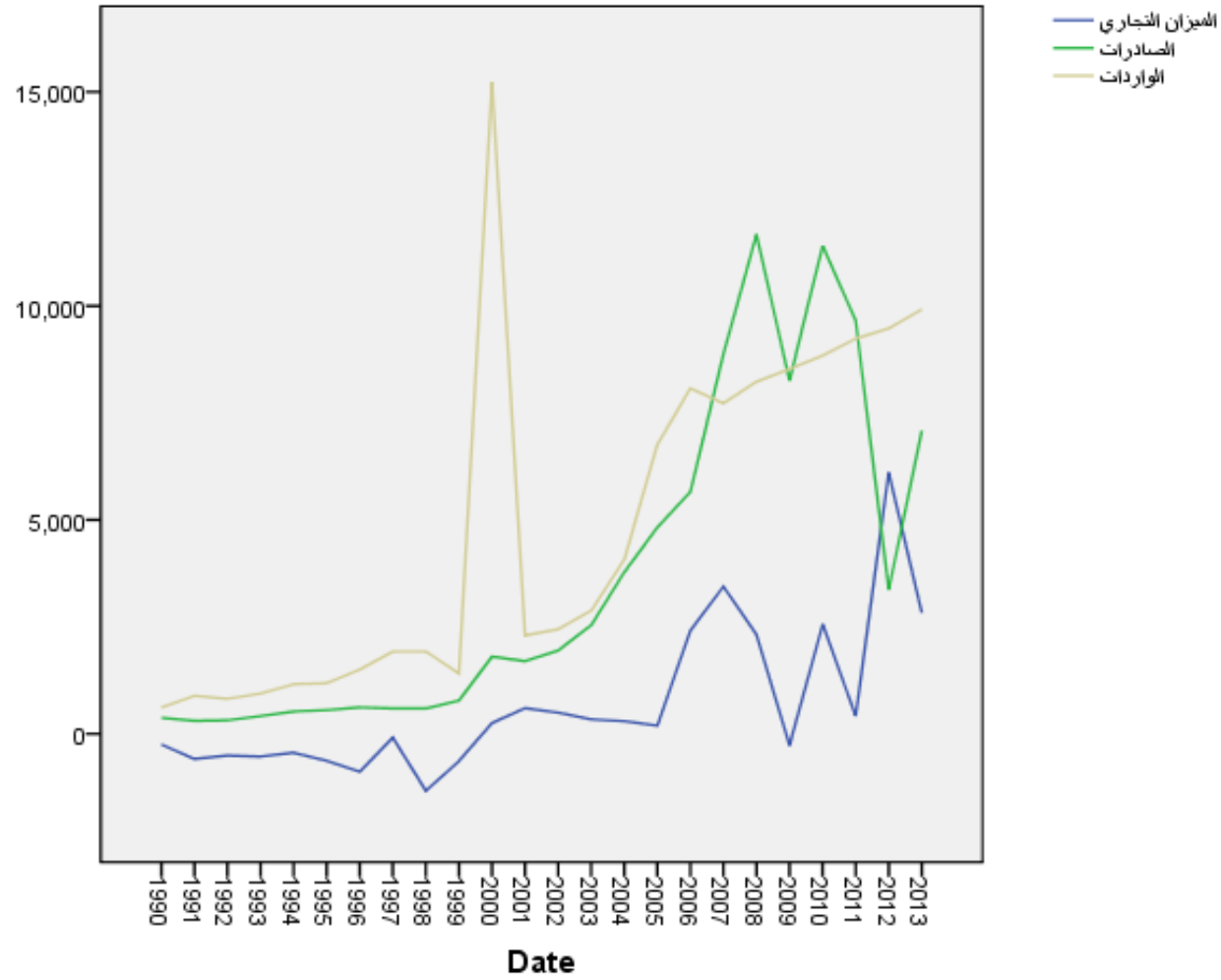
تطور الميزان التجاري في الفترة من 1990 - 2013 م



المصدر : إعداد الباحث ، تقارير بنك السودان المركزي ، من 1990م - 2013م

شكل رقم (6)

الصادرات والواردات بالقياس مع الميزان التجاري



المصدر: إعداد الباحث، تقارير بنك السودان المركزي، من 1995م-2013م

المبحث الثاني : أثر النفط على تغيير اتجاه التجارة الخارجية للسودان

المطلب الأول : الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية :

أولاً : الصادرات البترولية والصادرات غير البترولية في الفترة 1999-2013م:

بالنظر إلى الجدول رقم (25) التالي نجد أن حصيلة صادرات البترول الخام قد ارتفعت من 1397.2 مليون دولار عام 2002م إلى 1934 مليون دولار في عام 2003م ولذلك فإن حصيلة الصادرات البترولية قد إرتفعت من 1510.9 مليون دولار عام 2002م إلى 2047.7 مليون دولار عام 2003 أما حصيلة صادرات المنتجات البترولية فقد ظلت كما هي في عام 2002م وعام 2003م يشكل مبلغ 113.7 مليون دولار ، بينما نجد أن الصادرات غير البترولية قد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من 428.2 مليون دولار عام 2002م إلى 494.5 مليون دولار عام 2003م

وأيضاً فإن حصيلة صادرات البترول الخام قد أرتفعت من 1,934 مليون دولار في عام 2003م إلى 2957,2 مليون دولار في عام 2004م بنسبة زيادة قدرها 52% وذلك نسبة للزيادة في متوسط سعر البرميل من 26,7 دولار في عام 2003 إلى 36,4 دولار في عام 2004م بالإضافة إلى الزيادة في الكميات المصدرة بنسبة 12%.

إرتفعت حصيلة صادرات المشتقات البترولية إلى 113,7 مليون دولار في عام 2003م إلى 143,2 مليون دولار في عام 2004م بنسبة زيادة 25% وذلك بسبب ارتفاع صادرات البنزين من 75,9 مليون دولار في عام 2003م إلى 129,02 مليون دولار في عام 2004، أما حصيلة النافثا والغاز الطبيعي والفيرونس فقد إنخفضت من 37,8 مليون دولار في عام 2003م إلى 14,2 مليون دولار عام 2004م وذلك بسبب إنخفاض صادرات الغاز الطبيعي والفيرونس معاً من 35,39 مليون دولار في عام 2003 إلى 10,28 مليون دولار في عام 2004م.

هذا وقد إرتفعت حصيلة جملة الصادرات غير البترولية (الزراعية، الحيوانية، الصناعية ، وأخرى) من 294,5 مليون دولار في عام 2003م إلى 677,3 مليون دولار في عام 2004م بنسبة 36%.

وفي العام 2005م إرتفعت حصيللة صادرات البترول الخام من 2957,2 مليون دولار في عام 2004 إلى 3948,3 مليون دولار عام 2005 بمعدل 33,5% وذلك نسبة للزيادة في متوسط سعر البرميل من 36,4 دولار في عام 2004 إلى 49,8 دولار في عام 2005م.

فيما إنخفضت حصيللة جملة الصادرات غير البترولية (الزراعية، الحيوانية، الصناعية ، وأخرى) من 677,3 مليون دولار في عام 2004 إلى 637,0 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 6%.

في عام 2006م إرتفعت حصيللة صادرات البترول الخام من 3948,3 مليون دولار في عام 2005م إلى 4704,0 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 19,1% وذلك نسبة للزيادة في متوسط سعر البرميل من 49,8 دولار في عام 2005 إلى 53,2 دولار في عام 2006م بالإضافة إلى الزيادة في الكميات المصدرة.

بينما إنخفضت حصيللة الصادرات غير البترولية من 636,9 مليون دولار في عام 2005م إلى 569,4 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 10,6%.

عام 2007م : أصبح البترول أهم صادرات البلاد وأكبر مصدر للعمات الأجنبية منذ العام 1999م، فقد ارتفع إنتاج البترول الخام من 132737,5 ألف برميل في عام 2006م إلى 176,573,1 ألف برميل في عام 2007م بمعدل 33%، كما إرتفع إجمالي إنتاج المشتقات البترولية من 1911,800 ألف طن متري في عام 2006م إلى 4374 ألف طن متري في عام 2007 بمعدل زيادة 11,8%، لترتفع حصيللة الصادرات للنفط الخام إلى 8052.7 مليون دولار .

في عام 2008م إنخفضت الكميات المصدرة من البترول الخام ومنتجاته، حيث انخفض صادر البترول الخام من 137,785,5 ألف برميل في عام 2007م إلى 135610,4 ألف برميل عام 2008م وذلك نتيجة لإنخفاض الكميات المنتجة من مزيج النيل، ولكن إرتفعت حصيللة صادر خام البترول من 8052,7 مليون دولار عام 2007م إلى 10845,6 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 34,7% وذلك نسبة للزيادة في متوسط سعر البرميل من 58,44 دولار في عام 2007م إلى 79,98 دولار عام 2008م.

بينما إرتفعت حصيللة الصادرات غير البترولية من 460,7 مليون دولار في عام 2007م إلى 576,4 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 25,2%.

وفي عام 2009م إنخفضت حصيللة صادرات البترول اخام من 10845,6 مليون دولار عام 2008م إلى 7008.3 مليون دولار في عام 2009م بنسبة 36,4% ، أما حصيللة

صادرات المنتجات غير البترولية إرتفعت من 576,4 مليون دولار في 2008م إلى 702,5 مليون دولار في عام 2009م بنسبة 21,9% ويعزى ذلك لزيادة حصيللة الصادرات الحيوانية.

وفي عام 2010م إرتفعت حصيللة صادر خام البترول من 7008,3 مليون دولار في عام 2009 إلى 9406,0 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 34,2%، ويرجع ذلك ارتفاع الكميات المصدرة من 128,041,6 برميل في عام 2009 إلى 130,843,3 برميل في عام 2010م، وارتفاع متوسط سعر البرميل من 53,22 دولار في عام 2009 إلى 72,19 دولار في عام 2010م. أما الصادرات غير البترولية فقد إرتفعت من 1020,4 مليون دولار في عام 2009م إلى 1709,2 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 67,5% ويعود ذلك للإرتفاع الملحوظ في حصيللة صادر الذهب واللحوم

وفي العام 2011م قد انخفضت قيمة الصادرات لخام البترول من 9406.0 مليون دولار عام 2010 إلى 7003.5 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 25.7% ويعزى ذلك إلى إنخفاض الكميات المصدرة بسبب إنفصال جنوب السودان وفقدان معظم الحقول النفطية المنتجة للبترول ، ولذلك فإن الصادرات البترولية قد انخفضت من 11416.6 مليون دولار في عام 2010م إلى 700.3 مليون دولار في عام 2011م

وكان قد إنخفضت قيمة صادرات المشتقات البترولية من 300.9 مليون دولار في عام 2011م إلى 256.6 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 14.7% بسبب انخفاض الكميات المصدرة فيما إنخفضت قيمة الصادرات غير النفطية من 9655.7 مليون دولار في عام 2011م إلى 4066.5 مليون دولار في عام 2012م،⁽¹⁾

إرتفعت قيمة الصادرات البترولية من 954.9 مليون دولار في عام 2012م إلى 4013.1 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 320.2% بسبب ارتفاع نصيب الشركات الأجنبية من صادر البترول الخام من 698.8 مليون دولار في عام 2012م إلى 3661.1 مليون في عام 2013م نتيجة لأرتفاع الكميات المصدرة من 7210.0 ألف برميل في عام 2012م إلى 4043.4 ألف برميل في عام 2013م بسبب تحول السياسات التي تبعتها الحكومة تجاه التقايل من استقلال نصيب الشركات في الاستهلاك المحلي، الأمر الذي مكن الشركات من تصدير قدر أكبر من أنصبتها في النفط الخام ، إنخفضت قيمة صادرات المشتقات البترولية من 256.6 مليون دولار في عام 2012م إلى 102.5 مليون دولار في عام 2013م بسبب الكميات المصدرة بعد إنفصال جنوب السودان .

⁽¹⁾ بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الثاني والخمسون للعام 2012م ص 164

وقد إرتفعت قيمة الصادرات غير البترولية من 4066.5 مليون دولار في عام 2012م إلى 7086.2 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 74.3%¹.

جدول رقم (25)

الصادرات البترولية والصادرات غير البترولية في الفترة من 2002 - 2013م بملايين الدولارات

السنة	صادرات المنتجات البترولية	الخام	الصادرات البترولية	الصادرات غير البترولية
2002م	113.7	1397.2	1510.9	428.2
2003م	113.7	1934	2047.7	494.5
2004م	143.2	2957.2	3100.5	677.2
2005م	239.1	3948.3	4187.4	636.9
2006م	383.2	4704.0	5087.2	569.0
2007م	611.3	8052.7	7441.4	460.7
2008م	58.1	10845.6	10903.7	576.3
2009م	284.3	7008.3	7187.1	1020.4
2010م	*	9406.0	11416.6	1709.0
2011م	300.9	7003.5	7003.5	2312.4
2012م	256.6	698.8	954.9	4066.5
2013م	102.5	3661.1	4013.1	7086.2

المصدر وزارة المالية ، العرض الاقتصادي، من 1999م - 2013م

* لم تتوافر البيانات

¹ بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثالث والخمسون للعام 2013م ، ص 170

ثانياً : نسبة الصادرات البترولية إلى إجمالي الصادرات

ظلت نسبة الصادرات النفطية في زيادة مستمرة منذ العام 1999م وهو عام تصدير النفط السوداني حيث كانت نسبة الصادرات النفطية في ذلك العام تمثل 41% من جملة الصادرات ، وقد إرتفعت في عام 2000م لتشكّل نسبة 82.2% من جملة الصادرات ، وفي عام 2001م وصلت نسبة الصادرات النفطية إلى 81.0 % من جملة الصادرات ، بينما انخفضت في العام 2002م إلى 77.5 % من جملة الصادرات السودانية ، ثم بدأت الصادرات النفطية في زيادة متسمة منذ عام 2003م حيث شكّلت نسبة 80.5% من جملة الصادرات حتى وصلت إلى نسبة 95.1 % في العام 2008م كأعلى نسبة تشهدها هذه الصادرات مقارنة بإجمالي الصادرات السودانية أنظر الجدول رقم (26) التالي

ومما سبق فإن صادرات النفط صارت تمثل الرقم المفصلي في الصادرات السودانية في الفترة التي تلت استخراج وتصدير النفط ، وتعزي الزيادة المستمرة في الصادرات السودانية إلى الزيادة المضطربة في الإنتاج النفطي وفي الاستقرار العام في إنتاج هذه السلعة وزيادة أسعارها (1)

جدول رقم (26)

نسبة الصادرات البترولية إلى الصادرات غير البترولية

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات البترولية	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات
1999	780.1	324.2	41.6%
2000	1806.7	1484.6	82.2%
2001	1698.8	1367.7	81.0%
2002	1949.1	1510.9	77.5%
2003	2542.2	2047.7	80.9%
2004	3777.8	3100.5	82.1%
2005	4824.3	4187.4	86.8%

(1) يوسف عثمان إدريس ، مارس 2009م ، أثر إنخفاض النفط على اقتصاديات الدول بالإشارة إلى تجربة السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 51 ، ص 39

2006	5656.6	5098.8	90.1%
2007	8879.2	8417.6	94.8%
2008	11739.8	11163.4	95.1%

المصدر : يوسف عثمان إدريس ، مارس 2009م ، أثر إنخفاض النفط على اقتصاديات الدول بالإشارة إلى تجربة السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 51 ، ص 39

المطلب الثاني : تغيير حركة الصادرات والواردات السودانية والدور النفطي:

إن دخول النفط في مكونات حركة النشاط الإقتصادي قد قلب هيكل موارد الميزانية وحركة التصدير رأساً على عقب ، وبما أن النفط السوداني تعمل فيه الشركات الآسيوية الثلاث الكبرى وهي الشركة الوطنية الصينية CNPC وشركة بتروناس الماليزية والشركة الهندية وتحوز على نسبة 95% من الكونسورنيوم فمن الطبيعي أن يتجه تصدير النفط إلى آسيا فهي المنطقة التي تستقبل كل قسمة (زيت التكلفة) مقابل ما تقوم به من عمل في الاستشارات النفطية، كما أنها تستغل كل نصيب الحكومة السودانية من الصادرات النفطية . وهذا التحليل يفسر تغيير حركة الصادرات السودانية لجنوب شرق آسيا.

أولاً : النفط واتجاه حركة الصادر جغرافياً:

إن التغيير الهيكلي بدخول النفط لم يطل حركة التصدير على مستوى توزيع عائدات الصادر فقط، وإنما ذهب أيضاً ليؤثر على إتجاه حركة التصدير السودانية على المستوى الجغرافي، بينما كانت أوروبا تقف في الماضي على رأس مستوى الصادرات السودانية، فقد تغير الإتجاه الرئيسي للصادرات السودانية من الدول الأوروبية إلى الدول الآسيوية، فقد بلغت حصة الدول الآسيوية 72,2% من الصادرات السودانية في عام 2000م، وكانت الصين منفردة صاحبة حصة تصل إلى 44% من صادرات السودان في ذلك العام، ثم جاءت الدول العربية لتحصل على نسبة 13,1% من الصادرات السودانية عام 2000م، بينما تدهور الموقع الأوروبي إلي الدرجة الثالثة حيث لم تزد حصة أوروبا من صادرات السودان عام 2000م عن 10,4%، أما الولايات المتحدة التي تملأ دنيا السودان ضجيجاً فلم تستورد من صادرات السودان عام 2000م سوى 0,01%، أي أقل من 1%. وفي عام 2001م يتكرر نفس النسق لإتجاه صادرات السودان، فقد فازت الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 78,2% من صادرات السودان، حيث نالت الصين وحدها نسبة 58,9% من صادرات السودان، وجاءت الدول العربية في المركز الثاني لتحصل على نسبة 11,5% من صادرات السودان عام 2001م، بينما تزيلت

أوروبا القائمة لتحصل على صادرات من السودان لا تزيد عن نسبة 8,2% من صادرات السودان الكلية، أنظر الجدول رقم (17) السابق .

ونتيجة لذلك فإن أوروبا ما عادت هي الشريك التجاري الأول للسودان في إطار حركة التصدير، فقد تخلت عن هذا الموقع للدول الآسيوية، كما أن الصين تحصل على حصتها من النفط السوداني مقابل (زيت تكلفة الإنتاج) وتصدره لنفسها بالطبع، وهكذا إرتبطت الصادرات السودانية بشرق آسيا، وكذلك بغرب آسيا ممثلة في الدول العربية.

هناك تغيير على المستوى الإقتصادي السوداني في مجال حركة التصدير، وكذلك في مجال حركة الاستثمار في الشراكة مع آسيا، ويعنى هذا أمراً أساسياً في مجال الحرية الإقتصادية والسبب في ذلك هو النفط السوداني.

لكن بعد أن بدأ تصدير النفط الخم أصبحت الصين زبوناً مهماً ليس فقط لشراء النفط، بل أصبحت أيضاً عميلاً رئيساً للسودان، حيث بلغت نسبة الصادر إليها 67% من إجمالي صادرات السودان في عام 2004م.

أيضاً نجد أن موقف الصين كمشتري للنفط كانت نسبته 81% من إجمالي الصادرات السودانية من النفط تذهب إلى الصين، وفي الربع الأول من العام 2005م بلغت هذه النسبة 96% من إجمالي صادرات النفط السوداني.⁽¹⁾

إعتمد السودان طيلة القرن الماضي (القرن العشرين) على الإنتاج الزراعي في حركة نشاطه الإقتصادي على مستوى الإنتاج الداخلي، أما على مستوى حركة التصدير فقد كانت عائدات الصادرات السودانية هي عائدات تصدير الإنتاج الزراعي ممثلاً في القطن، الصمغ العربي، الحبوب الزيتية، إلى جانب الثروة الحيوانية، وهكذا كان السودان يعتمد اعتماداً كلياً على الصادرات الزراعية والحيوانية في الحصول على العملات الصعبة التي يمول بها سلع الاستيراد، وفي عام 1990م سجل عائد الصادرات 374 مليون دولار ليصل في عام 1998م إلى 595 مليون دولار.

ولأول مرة في تاريخ حركة الصادرات السودانية تتصاعد عائدات الصادر بعد بدء تصدير النفط لتصل إلى ما يزيد عن 3 مليارات من الدولارات، ففي عام 2000م سجلت عائدات الصادرات 1,8 مليار دولار، ثم قفزت في عام 2004م لتعود صادرات السودان بمبلغ 3,8 مليار دولار، لقد كان تصدير البترول هو السبب الأساسي في النقلة الكبرى في عائدات الصادرات ، مما أدى إلى تصاعد مستمر في عائدات الصادرات حتى بلغت أوجها في عام 2008 م وعام

(1) علي عبد الله علي ، مرجع سابق ، ص 67

2010م لتصل إلى 11670 مليون دولار و 11400 مليون دولار على التوالي أنظر الجدول رقم (27) التالي ، غير أنه بدأت الصادرات السودانية في الأعوام 2011، 2012، 2013 م بالإنخفاض نسبة لذهاب أكثر من 80% من النفط لدولة الجنوب بعد انفصال جنوب السودان سنة 2011م .

جدول رقم (27)

عائدات حركة التصدير قبل وبعد تصدير البترول للفترة من 1990م-2013م بملايين

الدولارات

السنة	العائدات
1990	374
1991	305
1992	319
1993	417
1994	523
1995	555
1996	602
1997	594
1998	595
1999	780
2000	1800
2001	1700
2002	1900
2003	2500
2004	3800
2005	4824
2006	5656
2007	8880
2008	11670
2009	8257

11400	2010
9655	2011
3367	2012
7086	2013

المصدر: بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية في الفترة من 1990-2013م .

ثانياً: النفط وتغيير إتجاه واردات السودان:

كما تغير هيكل إتجاه الصادرات السودانية من أوروبا إلى آسيا والبلاد العربية كذلك شهد هيكل اتجاه الواردات السودانية تغيراً في مصدره من أوروبا التي احتلت المصدر الأول لواردات السودان عام 2000م بنسبة مساهمة في واردات السودان تصل إلى 26,1% إلى الدول الآسيوية التي ساهمت بنسبة 23,3% والدول العربية التي ساهمت بـ 23,2% ، ولكن إذا جمع في هذا الهيكل مساهمة الدول العربية (أغلبها من آسيا) مع مساهمة الدول الآسيوية فإن آسيا ستمثل الشريك التجاري الأول مقابل أوروبا في مساهماتها في واردات السودان بنسبة تصل إلى 46,5%. هذا وقد سار نسق واردات السودان سنة 2001 على نفس المنوال الذي سجله عام 2000م، ولكن من عام 2002م بدأ يحدث تطور هام في هيكل الواردات السودانية، فقد تصاعد حجم الواردات السودانية من البلاد العربية لتمثل المركز الأول كمصدر لواردات السودان بنسبة 36,8% وجاءت آسيا في المرتبة الثانية، إما أوروبا فقد تدهورت للمركز الثالث ، وقد سار نفس النسق عام 2003م فقد تصدرت الدول العربية قائمة مصدر الواردات السودانية بنسبة تصل إلى 39,8%، بينما جاءت دول آسيا في المرتبة الثانية مسجلة وذلك حسبما جاء في الجدول رقم (28) التالي .

جدول رقم (28)

ترتيب الشركاء التجاريين للسودان في مجال الواردات

في الفترة من 1990-2013م بملايين الدولارات

الأهمية النسبية	متوسط الفترة 1990-2002 (ألف دولار)	المجموعة
%26.46	358814	دول أوروبا الغربية
%24.62	333811	الدول الآسيوية غير العربية
24.04	325990	الدول الآسيوية العربية
%6.5	88179	الدول الأفريقية العربية
%4.05	54842	دول أمريكا الشمالية
%3.71	50340	دول أخرى غير مصنفة
%3.40	46079	الدول الأفريقية غير العربية
%3.22	43703	دول أوروبا الشرقية
%1.93	26154	دول أقيانوسيا
%1.26	17107	الدول الاسكندنافية
%0.77	10490	دول أمريكا الجنوبية
%0.04	557	دول أمريكا الوسطى
%100	1356066	المجموع الكلي

المصدر : وزارة التجارة الخارجية ، السودان ، الكوميسا ، بدون دار نشر ، الخرطوم ، 2003م

، ص 78 .

جدول رقم (29)

واردات السودان من الصين بملايين الدولارات

السنة	الواردات من الصين	اجمالي الواردات	النسبة المئوية
1994م	2565	17224	14%
1995م	3097	30183	10%
1996م	2884	26197	12%
1997م	4197	59955	8%
1998م	4834	18993	26%
1999م	2962	39455	8%
2000م	7381	60524	12%
2001م	16165	85706	19%
2002م	23365	38004	61%
2003م	23682	124888	19%
2004م	71162	174968	41%

المصدر : بنك السودان المركزي ، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية ، العام 1994 إلى 2004م

نسبة 22,2% كمصدر من مصادر واردات السودان مشاركة للدول الأوروبية التي سجلت نفس النسبة. فأصبحت الدول الآسيوية غير العربية هي المصدر الذي يمد السودان بالمنتجات الكيماوية والمنسوجات والمنتجات البترولية والمواد الغذائية والمعدات الآلات. وبخاصة الصين الشعبية التي ظلت وراياتها إلى السودان في تزايد مستمر منذ عام 1994م فيما بلغت الواردات الصينية إلى السودان في ذلك العام 256.5 مليون دولار بنسبة 14% من جملة الواردات فإننا نجدها قد وصلت إلى مبلغ 7116.2 مليون دولار بنسبة 41% من جملة الواردات وذلك في العام 2004م حسب ما جاء في الجدول رقم (29) السابق

وهذه الواردات المصنعة الرخصية تحل محل السلع المنتجة من قبل المنتجين المحليين مثل الأحذية والأثاث والقماش والمنسوجات والزيوت النباتية وقد تأثرت بعض هذه الصناعات مثل صناعة الأثاث والقماش كما هددت المنتجات الصينية الرخصية المنتجات المحلية وتشرد المنتجين المحليين بعد أن تباطأ الطلب على خدمات أصحاب المحلات الصغيرة في وجود السلع وقطع الغيار الرخصية .

وعلى ذلك تكون هناك آثار سلبية ، حيث يستفيد المستهلكون من الواردات الرخصية في حين نفقد بهذا السبب المنتجين المحليين بسبب الضغوط التنافسية ، فيكون هناك فقدان للوظائف في الشركات التي لا تقدر على المنافسة ، هذا علاوة على أن هذه السلع الرخصية تفتقر إلى أدنى معايير الجودة بسبب عمرها القصير بحيث أنها تتعرض للتلف بعد مدة قصيرة جداً من استعمالها.

ونخلص مما سبق إلى أن تغيير حركة الصادرات قاد إلى تغيير حركة الواردات ، فالصين التي كانت تبلغ نسبة الصادرات السودانية إليها 1.5% عام 1998م فإنها تصدر القائمة في العام 2008م بنسبة 75% وبالعكس تماماً فإن الجماعة الاقتصادية الأوربية قد تدهورت نسبة الصادرات السودانية إليها بصورة مخيفة فبينما كانت في العام 1998م تشكل نسبة 34.6% فإنها وصلت إلى ذيل القائمة في عام 2006م بنسبة 13.6%.

أما في جانب الواردات فقد إنعكست الصورة أيضاً فبينما كانت تمثل الواردات الصينية إلى السودان نسبة 13.8% في العام 1998م نجده في العام 2006م تبلغ 20.81% ، وفي جانب الاقتصادية الأوربية فقد بلغت نسبة الواردات 23.4% في العام 1998م لتتهار في العام 2006م بنسبة 1.1% وذلك حسبما جاء في الجدول رقم (30) التالي

جدول رقم (30)

مقارنة اتجاه التجارة الخارجية بعد دخول النفط في الفترة من 1998 - 2006م نسب مئوية

الدولة	2006		1998	
	واردات/	صادرات/	واردات/	صادرات/
الصين	20,81	75	13,8	1,5
اليابان	6,6	9,2	4,5	2,8
الهند	7,4	0,4	3,3	4,4
كوريا	4,1	0,1	0,1	3,2
السعودية	8,0	2,2	15,4	24,4
مصر وغيرها من البلدان العربية	14,3	7,4	12,5	16,3
الجماعة الأوروبية الاقتصادية	1,1	13,6	23,4	34,6

المصدر: بنك السودان المركزي التقارير السنوية في الفترة 1998-2006م .

المبحث الأول : المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان :

كان السودان من أوائل الدول الأفريقية التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية في عام 1959م ولكن لم تتخذ العلاقات بين البلدين هذه الأبعاد الواسعة إلا بعد مايو 1969م حيث أصبحت الصين تدريجياً أحد أهم الشركاء التجاريين للسودان، واكبر المتبرعين بتقديم المساعدات له، وخاصة بعد عام 1970م، فقد إتخذت العلاقات بعداً أوسع حيث قررت الصين أن تمنح السودان قرضاً قيمته مائة مليون يوان في عام 1970م ، ومائة مليون يوان اخرى في عام 1972م أي ما يعادل 31,6 مليون جنيه سوداني بدون فوائد وبشروط سداد سهلة، وعادة ما كان يتم سداد القرض في شكل سلع بعد عشر سنوات من إكمال المدة. وسنستعرض في هذا المبحث مفهوم المساعدات المالية من حيث تعريفها ودوافعها، وكذلك نستعرض المنح والقروض المقدمة من الصين للسودان والاتفاقيات والبروتوكولات الموقع عليها بين البلدين منذ بداية العلاقات الإقتصادية بينهما في عام 1970 وحتى العام 2013م.

المطلب الأول: المنح والقروض المقدمة من الصين للسودان

أولاً: نبذة تاريخية: وقد بدأت العلاقات الإقتصادية في مجال المساعدات المالية التنموية بين السودان والصين في إطار العديد من الإتفاقيات المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية والتجارية والدعم الفني والأنشطة الثقافية والتعليمية، وكان التركيز على الجانب الإقتصادي والتجاري ولم تتدخل الصين أبداً في الأنظمة السياسية المتعاقبة في السودان والمتأرجحة بين مختلف الأيدولوجيات.

ثانياً: نموذج للمشاريع التي قدمتها الصين الشعبية للسودان

وقد تم التوقيع على إتفاقية التعاون الإقتصادي والفني بين السودان والصين عام 1970م وبموجب هذه الإتفاقية قدمت حكومة الصين الشعبية عدداً من القروض والمنح للسودان أسهمت في تمويل عدد من المشاريع والمنشآت الهامة في السودان ومن اهمها تلك المشاريع الواردة بالجدول رقم (31) التالي: وتشمل كبري حنتوب وكبري سنج وقاعة الصداقة وطريق مدني القضارف ومصنع الصداقة للغزل والنسيج بالحصاحيصا.... إلخ.

جدول رقم (31)

بعض المشاريع التي قامت بتمويلها جمهورية الصين الشعبية بالسودان بملايين الدولارات

رقم	المشروع	الموقع	تقديرات التكلفة بملايين الدولارات	السنة
(1)	كبرى حنتوب	ود مدنى	غير متوفر	1970
(2)	كبرى سنجه	سنجة	غير متوفر	1981
(3)	قاعة الصداقة	الخرطوم	3000	1981
(4)	مصنع الصداقة للغزل والنسيج	الحصاحيصا	4000	1970
(5)	طريق مدنى القضارف		16000	1970
(6)	مركز التدريب المهنى	الخرطوم	غير متوفر	1970
(7)	مصفاة الخرطوم للبتروول	الخرطوم	غير متوفر	*
(8)	مشروع صيد الأسماك	ولاية نهر النيل	غير متوفر	1999
(9)	البحث عن معدن الكروم (جبال الأنقسنا)	ولاية النيل الأزرق	غير متوفر	*

المصدر: علي عبد الله علي، مصدر سابق، ص (96)

*لم تتوافر بيانات

ثالثاً: نموذج من الإتفاقيات والبروتوكولات التي تمت بين البلدين حتى 2008م

إتفق الجانبان على توقيع العديد من الإتفاقيات والبروتوكولات التي أدت إلى تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين نذكر منها ما يلي :

1. إتفاق التعاون الإقتصادي والفني بين السودان و الصين في مايو 2001م قرص بدون فوائد قيمته 8.277 مليون دولار لتمويل مشروعات التعاون الفني المنفق عليها ولمدة خمس سنوات.

2. إتفاقية مشروع إنشاء مصنع للخلايا الشمسية 2003م منحة من حكومة الصين بمقدار 1.2 مليون دولار تكفلت الصين بتكاليف التشييد واستجلاب الأجهزة والتدريب.

3. إتفاق لتنفيذ محطة الجيلي لتوليد الكهرباء.
4. إتفاقية تنفيذ الخط الناقل لكهرباء مروي.
5. إتفاقية تنفيذ جسر الانقاذ
6. إتفاق تنفيذ كبري المنشية
7. بروتوكول التعاون في المجال الزراعي نوفمبر 2006 يتم بموجبه إقامة مركز عرض التكنولوجيا الزراعية.
8. إتفاقية العون الإنساني لدارفور وهي منحة بما يعادل 4.8 مليون دولار .
9. إتفاقية تنفيذ مشروع الخط الناقل من السكك الحديدية الذي يربط بين بورتسودان بالخرطوم بكلفة 154 مليون دولار.
10. إتفاقية إنشاء كبري رفاة الحصاصي بقيمة 2.2 مليون دولار.
11. إتفاقية لإنشاء مركز للتقنية الزراعية.
12. إتفاقية لتجديد الأثاث بقاعة الصداقة.
13. إتفاقية لتنفيذ مشروع مدرستين في مناطق الريف يتم تحديدها لاحقاً .
14. إتفاقية تفضيلية لعدد 44 سلعة صادرة من السودان للصين.
15. بروتوكول إعفاء جزء من ديون الصين على السودان، تم إعفاء 80 مليون دولار.
16. إتفاقية بمبلغ 90 مليون يوان صيني (ما يعادل 11.3 مليون دولار) لحكومة السودان.
17. إتفاقية قرض بدون فوائد لتنفيذ مشروع القصر الرئاسي الجديد بكلفة 100 مليون دولار.
18. إتفاقية بين الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس مع إدارة المواصفات الصينية لتبادل الخبرات والاستفادة من التجربة الصينية في مجال المواصفات والمقاييس وتدريب الكوادر السودانية يوليو 2008م.
19. إتفاقية التعاون حول الموارد المائية وقعها وزيري الري والموارد المائية.⁽¹⁾

⁽¹⁾ File://C:\Documents and setting\Administrator\My Documents\العلاقات السودانية الصينية\27/08/1431.

رابعاً : المساعدات المالية التي قدمتها الصين للسودان حتى عام 2013 م
وقد بلغت جملة القروض والمنح الصينية المقدمة لحكومة السودان منذ عام 1970م
وحتى عام 2013م حوالى 4813.5 مليار دولار، لا تشمل القروض العسكرية، كما هو موضح
بالجدول رقم (32) التالي.

جدول رقم (32)

العون المالى الصيني خلال الفترة من 1970-2013 م بملايين الدولارات

الفترة	حجم التمويل / مليون دولار
1970-1979م	25,1
1980-1989م	71
1990-2013م	4717.4
الجملة	4813.5

المصدر : بنك لاسودان المركزي، التقارير السنوية من 1970 - 2013م

يلاحظ من الجدول السابق أن الفترة من 1990م - 2013م هي الفترة التي نمت فيها العلاقات وتطورت إلى مراحل متقدمة، وقد تميزت القروض الصينية في هذه الفترة في أنها أسهمت في تطوير مجالات حيوية ويمكن تفصيل العون المقدم على النحو التالي:

ينقسم العون المقدم من الصين للسودان إلى أربعة أقسام وهي المنح ، القروض التفضيلية ، القروض التجارية والقروض بدون فوائد.

1- المنح : وتنقسم المنح بدورها إلى قسمين هما : المنح النقدية والمنح السلعية

أ/المنح النقدية: قدمت الصين للسودان حتى نهاية العام 2008م عدد 18 منحة تبلغ قيمتها 132.2 مليون دولار، أنظر الجدول رقم (35) التالي خصصت تلك المنح على سبيل المثال وليس الحصر لمشروعات شملت كبري النيل الأبيض وتأهيل مستشفى الصدقة والذرة وتأهيل قاعات وزارة الداخلية وقاعة الصدقة، ومنح مقدمة لدارفور.

ب/المنح السلعية: كما قدمت الصين لحكومة السودان منحةً في شكل سلع في حدود 65,7 مليون دولار، كما قدمت عوناً إنسانياً لدارفور بحوالى 45,4 مليون دولار. وهناك منحة بقيمة 1,3 مليون دولار في عام 2005م.⁽¹⁾

2- القروض : وتنقسم القروض إلى ثلاثة أنواع قروض بدون فوائد وقروض تفضيلية وقروض تجارية، وهذا تفصيلها:

(1) القروض بدون فوائد: تقدم جمهورية الصين الشعبية قروض بدون فوائد تستخدم في تمويل مشروعات البنية التحتية من طرق وجسور وكهرباء وخلافه، ويترك إختيار المشروع للحكومة بحيث لا تقل فترة سداد القروض عن 10 سنوات وقد تصل إلى 20 سنة، وقد قدمت جمهورية الصين الشعبية للسودان قروض بدون فوائد بحوالى 89,4 مليون دولار لمشروعات طرق ومشروعات صناعية صغيرة ومراكز التدريب المهني ومعدات صغيرة لإنارة القرى والمدن الصغيرة بولايات السودان المختلفة.

(2) القروض التفضيلية: على ضوء موجبات السياسات الصينية التي تبنتها في عام 1978م للتعاون الإقتصادي مع الدول النامية؛ تقدم الصين قروض عن طريق شركات صينية تحتاج ل ضمانات من الحكومات المقترضة، وتتميز هذه القروض بتكلفة التمويل المنخفضة وفترة سداد تتراوح مدتها من 6-15 سنة بعد فترة سماح 3 سنوات، وقد قدمت الصين للسودان ثلاث قروض تفضيلية:

أ/القرض التفضيلي الأول (1996م): كان هذا القرض بحوالى 150 مليون يوان صيني ما يعادل 17,6 مليون دولار تم استغلاله في مشروع تنقيب واستخراج البترول ومشروع تنقيب واستخراج الذهب حيث خصص لهذا المشروع مبلغ 12 مليون دولار من القرض الأول ، بحيث يقوم بالتنفيذ الشركة الوطنية الصينية CNPC 40% من حجم التمويل الكلى للمشروع وتقوم شركات أجنبية أخرى بتنفيذ خط الأنابيب وتطوير الإنتاج بغرب السودان.

وكذلك فإن إتفاقية تنقيب واستخراج البترول بين وزارة الطاقة والشركة الصينية قد تم توقيعها وبدأ التنفيذ سنة 1996م بفترة سماح 3 سنوات وسداد 7 سنوات وذلك بسعر فائدة 4% وقد بدأ بالفعل تصدير خام البترول السودانى في أغسطس 1999م.

وقد تم توقيع إتفاقية بين شركة وفرو الصينية وهيئة الأبحاث الجيولوجية في عام 1997م للتنقيب عن الذهب في منطقة أبو صارى بمبلغ 6 مليون دولار من القرض التفضيلى الأول بسعر فائدة سنوية 4%.

(1). التقييم الأساسى للأمن الإنسانى ، تقرير السودان، بيروت، بدون دار نشر، العدد السابع، 2007م، ص 12

وقد بدأت الشركة الصينية بالفعل في عمل خريط جيولوجية ومسح جيوكيميائي في المنطقة المسموح بها، ومن نتائج العمل أكتشاف عدد من المواقع الجديدة الغنية بمعدن الذهب.¹

ب/القرض التفضيلي الثاني (1999م): تم تخصيص هذا القرض لمشروع أسماك بالبحر الأحمر بواسطة الشركة الصينية يان تاي، والذي تم تحويله مؤخراً لكهرباء العاصمة القومية في عام 2001م وقد بلغ حوالى 12,1 مليون دولار. وفي عام 2005م كان هناك قرض مقدم من الصين بقيمة 2,4 مليون دولار استخدم في مشروع تأهيل كهرباء العاصمة القومية.²

ج/القرض التفضيلي الثالث (2006م): قيمة هذا القرض 18,1 مليون دولار لكهرباء العاصمة القومية في المرحلة الثانية.³

(3) القروض التجارية : تقدم الحكومة الصينية قروضاً تجارية تتميز بالآتي:

أ/ تنفذ عن طريق شركات صينية لصالح الحكومة أو القطاع الخاص.

ب/ تتراوح مدة سداد القرض بين 4-10 سنوات حسب تكلفة التمويل السائدة في السوق وبفترة سماح تتراوح من سنة إلى 5 سنوات.

ج/ رسوم تأمين قد تصل إلى 5% من قيمة القرض ويؤمن لدى شركة تأمين القروض الصينية.

د/ تسدد الجهة المتلقية للقرض مقدماً يتراوح ما بين 10% - 15% من قيمة القرض.

هـ/ تقدم حكومة السودان ضمانات للحصول على هذه القروض تتمثل في ضمان بنك السودان وضمان البترول.⁴

وفي العام 2007م بلغ قرض جمهورية الصين الشعبية 132,7 مليون دولار استخدم في تأهيل كهرباء العاصمة القومية وبعض المشاريع الأخرى.⁵

وفي العام 2008م بلغت السحوبات على قرض جمهورية الصين الشعبية 22,2 مليون دولار استخدمت في مشروع كهرباء بحري الحرارية وكهرباء العاصمة القومية ومشاريع أخرى. وقد قدمت جمهورية الصين الشعبية للسودان حتى نهاية العام 2008م قروضاً تجارية في حدود 1679,1 مليون دولار أمريكي لمشروعات تشمل البترول والكهرباء ومعدات المياه والرى وأخرى⁶

(1) المرجع السابق ، ص ص 14-15

² بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الخامس والأربعون ، 2006م ، ص 153.

³ بنك السودان، التقرير السنوي السادس والأربعون ، 2007م، ص 149

⁴ سامية محمد عثمان ساتي نور ، مرجع سابق ، ص 7

⁵ بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي السابع والأربعون 2007 ، ص 103

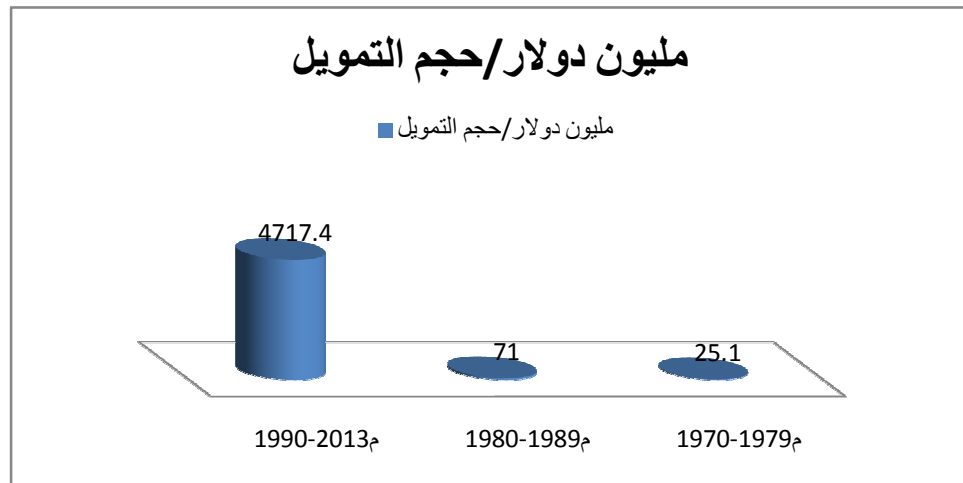
⁶ بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثامن والأربعون 2008 م ص 103

وفي العام 2009م بلغت السحوبات على القرض المقدم من جمهورية الصين الشعبية 202,2 مليون دولار، وقد خصص منها 35% لمشروع كهرباء الفولة و17% لمشروع مد الكهرباء من دنقلا إلى وادي حلفا، وكذلك طريق الرنك ملكال وطريق الجنيينة زالنجي، وأيضاً طريق النهود أم كداده ومشاريع أخرى¹

فيما بلغت جملة السحوبات من قروض جمهورية الصين الشعبية 214,5 مليون دولار في العام 2010م، تم توجيه نسبة 52% لتمويل مشروع كهرباء الفولة، 24% لمشروع الخط الناقل دنقلا وادي حلفا، بالإضافة إلى مشاريع طريق الرنك ملكال، وطريق زالنجي الجنيينة، طريق النهود أم كداده، ومشاريع أخرى² أما في العام 2011م فقد بلغت جملة سحوبات جمهورية الصين الشعبية 248,1 مليون دولار، تم استغلال 59,5% منها لتمويل مشروع كهرباء الفولة، و4,6% لمشروع الخط الناقل دنقلا وادي حلفا، بالإضافة إلى مشاريع طريق الرنك - ملكال، وطريق زالنجي الجنيينة، وطريق النهود أم كداده، بالإضافة إلى مشاريع أخرى³. وفي العام 2012م فقد بلغت سحوبات جمهورية الصين الشعبية 74.5 مليون دولار بينما انعدمت سحوبات الصين من القروض في العام 2013م.⁴

شكل رقم (3)

حجم المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان في الفترة من 1970 - 2013 م



المصدر: إعداد الباحث، التقييم الأساسي للأمن الإنساني، تقرير السودان، العدد السابع، بدون دار نشر، بيروت 2007م، صص 11-13.

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والاربعون، 2009م، صص 125.

² بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثامن والخمسون، سنة 2012م، صص 157.

³ بنك السودان المركزي، التقرير الحادي والخمسون، سنة 2011، صص 200

⁴ بنك السودان المركزي، الثاني والخمسون، سنة 2012 م، صص 177

خامساً : التوزيع القطاعي لمساعدات التنمية:

خلال الفترة من 1997م - 2008م نجد أن القروض والمنح المقدمة من الصين للتنمية في السودان متحيزة نحو قطاعات محددة مثل الكهرباء (43%) والمياه والري (26%) والسد (15%) مصفاة الخرطوم (9%) الزراعة (3%) وبعض القطاعات الأخرى (3) والطرق والجسور (1%). أنظر الجدول رقم (33) التالي

جدول رقم (33)

التوزيع القطاعي لمساعدات الصين المالية (قروض ومنح) للسودان

في الفترة من (1997-2008م)

مسلسل	القطاع	القيمة بملايين الدولارات	الحصة المئوية
-1	الكهرباء	1473,7	43%
-2	المياه والري	877,3	26%
-3	سد مروى	520	15%
-4	المشاريع ذات الصلة بسد مروى	102.8	3%
-5	مصفاة الخرطوم	319	9%
-6	الزراعة	88,6	3%
-7	الطرق والجسور	36,6	1%
	المجموع	3427,2	100%

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالسودان، العرض الاقتصادي ، 2008م.

أما في قطاعات التدريب والتعليم على سبيل المثال فإن هذه المساعدات محدودة جداً ، فنجد أن الشركة الصينية (هاربيج جيلين) تقدم منحة بما يعادل 10 مليون دولار لدعم كلية مروى التقنية في يوليو 2008م.

كما قدمت الصين عدداً من المنح الدراسية في شكل دراسات عليا للطلاب السودانيين للدراسة في الصين ، وتوزيع هذه المنح في الفترة من 1999 - 2008م، وكانت غالبيتها على النحو التالي:

- طلاب الدكتوراه 81%
- طلاب الماجستير 19%

كما كانت غالبية الحقول العلمية كما يلي:

- الهندسة 40%
- العلوم 53%
- العلوم الاجتماعية والفنون 0.7%⁽¹⁾

سادساً : تحليل حصة الصين من مجموع القروض الخارجية:

نجد أن حصة الصين في مجموع القروض الخارجية والمنح المقدمة للسودان تظهر إتجاهاً نحو الانخفاض في الفترة من 1999-2004م من 17% عام 1999م إلى 7%، 8%، 7% في عام 2002م، 2003م، 2004م.

ولكنها تزداد بسرعة إلى 76% في عام 2005م ثم إنخفضت إلى 24% في عام 2006 لكنها إزدادت إلى 73% في عام 2007م وانخفضت إلى 3.35% في عام 2008م ثم ارتفعت إلى 27.44% عام 2009م.

ويعود تفسير هذا التغيير في المساعدات المالية الصينية للسودان إلى ثلاث

إتجاهات:

1. إن الزيادة السريعة في حصة الصين في مجموع القروض الخارجية إلى السودان في العام 2005م، 2007م ترجع إلى زيادة المشاركة الدولية للصين من خلال زيادة الاستثمار والمعونة والتجارة مع البلدان النامية مثل السودان.

2. إتفاق السلام في 2005م : شجعت إتفاقية السلام في عام 2005م الصين إلى تقديم المزيد من المنح والقروض.

3. ترجع زيادة مشاركة الصين في قطاع النفط في السودان، والصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان ، حيث تمثل 48% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، وكذلك هي الشريك التجاري الرئيس في السودان حيث يتم تصدير 86% من إجمالي صادرات النفط إلى الصين، وهذا يمثل 10% من واردات الصين النفطية ، إن الاتجاه نحو الانخفاض في سنة 2006م يرجع إلى سياسة الحكومة الصينية للحد من القروض

⁽¹⁾ سامية محمد عثمان ساتي نور، مرجع سابق، ص 9

والممنح للبلدان النامية مثل السودان، أما الإنخفاض الكبير في الفترة من (2007-2009م) يرتبط على الأرجح بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أدت إلى الإنخفاض في تدفق الموارد الخارجية من الجهات المانحة الأجنبية، ولكن بالرغم من هذه الأزمة فإن الصين أكدت التزامها بالوفاء بالالتزامات السابقة⁽¹⁾

المطلب الثاني: تقييم المساعدات المالية المقدمة من الصين للسودان

أولاً: - إيجابيات المساعدات الصينية المقدمة للسودان

لكي يتم تقييم المساعدات المالية المقدمة من الصين للسودان لابد من ذكر إيجابياتها وسلبياتها

1- تتمثل الآثار الإيجابية في أنها أسهمت في تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية بالسودان ، أنظر الجدول (35) التالي وكان ذلك في إطار مساعدات الصين للتنمية في السودان كما تضمنتها بذلك وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

2- بالرغم من صعوبة التمييز بين مشاريع التنمية والمشاريع الاستثمارية الصينية التي تنفذ في السودان، ولكن دراسات الحالة التي تمت مناقشتها في هذا القسم كما صنفت من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التعاون الدولي وبنك السودان المركزي تصنف مثل تلك المشاريع في إطار المساعدات الصينية للتنمية في السودان.

3- ومن الآثار الإيجابية الهامة بناء القدرات وزيادة التدريب على سبيل المثال فإن العديد من السوانيين العاملين في هذه المشاريع قد استفادوا من المساعدات الصينية والمساعدات الإنمائية لتنفيذ هذه المشاريع وتشمل العمال والفنيين والمهندسين في مختلف المجالات.

4- التكتيف القوى والمتزايد في العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين يعنى إتاحة الفرصة لتمويل التنمية في السودان على وجه الخصوص على الرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان منذ عام 1996م وقد حقق السودان النمو بفضل تلك العلاقات الاقتصادية الخاصة مع الصين حيث خفضت القيود المفروضة على تمويل التنمية في السودان.

(1) المرجع السابق ص 5

5- نجد أن المساعدات الصينية من منح وقروض للسودان قد قدمت نموذج جديد للتنمية المستدامة حيث يمكن النظر إليها على أنها مكملة لرأس المال المحلي، وأنها لا تساهم فقط في رأس المال والتمويل بل تتعدى ذلك إلى المساهمة في توفير الموارد البشرية ورأس المال وبناء القدرات عن طريق توفير التدريب وتعزيز التنمية المستدامة.

6- ومن الآثار الإيجابية لهذه المساعدات المالية الصينية :

- (1) زيادة النمو في الإنتاج.
- (2) زيادة توافر الخدمات.
- (3) الزيادة في فرص العمل.
- (4) الزيادة في مستوى المهارات.
- (5) الزيادة في نقل المعرفة.
- (6) الزيادة في نقل التكنولوجيا.
- (7) زيادة توافر الآلات والمعدات والمواد الخام، علاوة على التدريب في جميع المجالات الهندسية ذات الصلة لتنفيذ هذه المشاريع.
- (8) تحقيق التنمية في السودان رغم القيود المفروضة على تمويل التنمية في السودان.
- (9) جعل العلاقات بين البلدين ذات بعد استراتيجي.
- (10) عدم ربط المساعدات المالية بشروط سياسية.
- (11) توفير معدات ومنتجات ذات تقنيات متطورة ومناسبة لظروف السودان.
- (12) ساعدت على تملك السودان لثروته البترولية⁽¹⁾

ثانياً: الإنتقادات الموجهة للمساعدات الصينية للسودان:

1- لا تهتم الصين بالمساعدات الإنسانية وتخفيض عبء الديون الخارجية وكان على الصين أن تلغى ديونها على السودان كما هو منصوص عليه في إعلان باريس (منتدى باريس 2005)، فالمساعدات الصينية للسودان توجه بشكل كبير لمساعدات المشروع على الرغم من أن بعض المساعدات تستخدم في التنمية والتدريب ولا تقدم مساعدات في شكل برنامج دعم للميزانية.

(1) المرجع السابق ، ص ص 13-17

2- تستند سياسة مساعدات الصين تجاه السودان على إعطاء المنح والقروض دون التدخل في توزيع تلك المساعدات، وهذا يعنى إعطاء الحرية لاتخاذ القرار بشأن تخصيص تلك المساعدات مما يعنى عدم وجود جهة جيدة تحدد وتنظم في إطار الرصد المنهجي لرصد أداء سياسة الصين في المعونات المقدمة للسودان بالإضافة لضعف الترتيبات المؤسسية التي تستند أساساً على المؤسسات الحكومية في السودان والصين دون المشاركة من المنظمات غير الحكومية. (1)

3- مساعدات الصين المالية إلى السودان تميل أحياناً إلى تفضيل المشاريع والمباني المرموقة مثل قاعة الصداقة والقصور الرئاسية التي يكون النظر إليها على أساس أنها استثمارات غير منتجة.

4- المساعدات المالية الصينية من القروض والمنح المقدمة للتنمية في السودان تزيد في إجمالي القروض والديون على السودان نتيجة لتكثيف العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين خلال الفترة من 1997-2007م حيث إرتفعت حصة الصين إلى حد كبير من 17% عام 1999م إلى 73% في عام 2007م من إجمالي القروض والمنح المقدمة للسودان. إنظر الجدول رقم (34) التالي، حيث إرتفع مجموع الدين الإجمالي من الصين للسودان من (0.9%) إلى (13.45%) من أصل الدين الاجمالي في العام 2007م. أنظر الجدول رقم (34) التالي

5- تقدم المعونة الصينية مقابل الحفاظ على قدراتها على الوصول إلى النفط السوداني².

جدول رقم (34)

إجمالي ديون السودان لدى الصين في الفترة من 1999-2007م بملايين الدولارات

النسبة المئوية	مبلغ الديون الصينية على السودان	العام
0,09%	7738	1999
0,11%	782284	2002
23,1%	702484	2003
9,2%	5192899	2004
0,17%	5192899	2005

(1) تقرير التعاون الوطني ، تقييم المساعدات الصينية في تمويل التنمية في السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني لسنة 2008 ، ص ص 7-10
² سامية محمد عثمان ساتي نور، مرجع سابق ، ص 19 .

2006	1143967062	%13,88
2007	1157697062	%13.45

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، 1999م- 2007م

ثالثاً: طابع ومميزات المساعدات الصينية المقدمة للسودان :

تتميز المساعدات الصينية بخواص معينة تجعلها أكثر صلة باحتياجات دولة فقيرة مثل السودان، ولذلك تعتبر أعظم قيمة من أي نوع آخر من المساعدات سواءً كانت مقدمة من دول أوروبا الغربية أو الدول الاشتراكية الأخرى، ومن هذه المميزات:

1- تحديد المشكلة ودراسة جدوى المشاريع: لا يلجأ الصينيون إلى اعتماد الطرق الكلاسيكية في تقييم المشاريع، مثل التكلفة، الفائدة... الخ، بل عادة ما يضعون قيمة كبيرة للإنتاج في حد ذاته. فمثلاً تكلفة المشروع لا يتم تحديدها مسبقاً حتى يكتمل المشروع في صورته النهائية، وبعد ذلك تعتبر التكلفة بكاملها عبارة عن قرض يتم تسديده بالطريقة التي يتفق عليها الطرفان.

2- التكنولوجيا الصينية: تتميز بالبساطة إذا ما قورنت بالتكنولوجيا الغربية التي تتطلب رأسمال عالي وتتغير باستمرار، بالإضافة إلى ذلك فإن الآلات الصينية مصممة بحيث يستطيع الأشخاص ذوي المهارات غير المتطورة أن يتعرفوا عليها والتعامل معها في وقت قصير نسبياً.

3- الإعتدال على النفس: وتتبع هذه الميزة من المثل الصيني الذي يقول (لا تعطنى سمكة ولكن علمنى كيف أصطاد السمك). ومن الأمثلة الواضحة لذلك المنسوجات، فالصين معروف عنها أنها أحد أرخص المنتجين للمنسوجات في العالم، ومع ذلك فإنها لا تمنع من أن تبنى مصنع نسيج في السودان مثلاً، وبالفعل لقد عرض الصينيون بناء سبعة مصانع نسيج في السودان نظراً لوفرة القطن الخام، وقد قاموا بتقديم هذه العروض رغم إدراكهم أن السودان سيصبح في المستقبل منافساً للصين في تصدير المنسوجات الرخيصة، ولكن تمت معارضة هذا الاتجاه.⁽¹⁾

4- تخطيط الوقت: إن الجوانب المثيرة للاهتمام في المساعدات الصينية هو الدقة التي يبرمجون بها أنشطتهم من الناحية الزمنية، فمثلاً عندما كانوا يشيدون كبرى حنوب وطريق مدنى القصارف؛ وعندما كان النيل منخفضاً تم نقل جميع القوى العاملة إلى العمل

(¹) علي عبد الله علي، مرجع سابق، ص ص 29-30

بالجسر، وعندما أتى الفيضان تم نقل العمالة إلى العمل بالطريق، ومثال آخر هو عملهم في بناء قاعة الصداقة عندما يكون الطقس بارداً ينتقلون إلى الأعمال التي خارج المبنى، وعندما تأتي شهور الصيف الحارة يقومون بأداء الأعمال التي داخل القاعة.⁽¹⁾

وبهذا كانوا يوفرون الطاقة والوقت، وعليه كانت المشاريع التي يضطلعون بها إما أن تنتهي في الوقت المحدد لها، أو قبل ذلك، وليس بعد الموعد المستهدف.

5- تتم دون شروط سياسية.

6-تركز على قضايا تنمية كمشروع سد مروحي مثلاً .

7- المساهمة في تمويل رأس المال وتنفيذ الأعمال المدنية.

8- تقدم التمويل في أشكال مختلفة ، فمثلاً:

(1) جسر الصداقة كريمة -مروي عبارة عن منحة

(2) جسر النيل الأبيض عبارة عن قرض.

(3) مصفاة الخرطوم على أساس المنفعة المتبادلة.

رابعاً: شروط المساعدات المالية المقدمة من الصين للسودان:

وهي على نوعيين :

1- شروط عامة:

(1) يجب أن تنفذ المشاريع شركات صينية.

(2) فترة سداد القروض لمدة 4-10 سنوات تحدد وفقاً لتكلفة المشروع مع فترة سماح

معينة حسب الوضع السائد في السودان من 1-5 سنوات.

(3) دفع رسوم التأمين او الضمان التي قد تصل إلى 5% من قيمة القرض.

(4) دفع مال النهوض تساوي بين 10% إلى 15% من إجمالي قيمة القرض.

(5) الحصول على ضمانات بنك السودان المركزي وضمان البترول.

(6) ربط القروض التجارية بالاستثمار في مجال النفط السوداني.

(7) شراء الآلات والمعدات والمواد الخام من الصين⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق، ص 31 .

(1) سامية محمد عثمان ساتي نور، مرجع سابق ، ص 22

2- الشروط المرتبطة بالمعونات الصينية:

(1) ربط التجارة بالنفط (تصدير النفط للسوداني للصين)

(2) الاستثمار الصيني في النفط السوداني.

(3) تنفيذ المشروعات من قبل الشركات الصينية.

(4) شراء الآلات والمعدات والمواد الخام من الصين.

(5) شراء السلع والخدمات الصينية.

(6) استخدام مدخلات العمل الصينية.⁽²⁾

خامساً : الترتيب الزمني للمساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان

بدأت العلاقة الاقتصادية التي تشمل المساعدات التنموية بين السودان والصين منذ السبعينات من القرن الماضي في إطار العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والدعم الفني والأنشطة الثقافية والتعليمية.

قامت الصين من خلال هذه الإتفاقيات بتنفيذ عدد من المشاريع المتنوعة خلال الفترات

التالية:

1- الفترة من 1970 - 1979م: خلال هذه الفترة منحت الصين السودان ثلاث قروض بدون فوائد بلغت 260 مليون يوان لإنشاء طريق مدني القصارف ومصنع نسيج الحصاحيصا ومشروع صيد الأسماك في وادي حلفا ومشروع تطوير زراعة الأرز في أويل (جنوب السودان) بالإضافة إلى بعض المشاريع الأخرى، وجميع هذه المشاريع كان يمولها ويقوم بتنفيذها الصينيون.¹

2- الفترة من 1980-1987 م : منحت الصين خلال هذه الفترة السودان ثلاثة قروض بدون فوائد بلغت 223 مليون يوان، وكان الغرض من هذا المبلغ انشاء كوبري سنجة ومصنع ملابس جاهزة ومستشفى الصداقة الصيني بأمر درمان ومركز تدريب مهني بالإضافة أحد مشاريع تطوير زراعة الأرز، وجميع هذه المشاريع نفذتها عمالة صينية.

3- الفترة من 1994-2004م : أيضاً تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع كل من:

(1) وزارة الصحة في أبريل 1994م لمدة خمس سنوات.

(2) المرجع السابق ، ص 23

¹ علي عبد الله علي ، مرجع سابق ، ص 56

- (2) وزارة الكهرباء في يونيو 1992م.
- (3) وزارة المالية 1995 (150 مليون يوان منها 100 مليون يوان للنفط و 50 مليون يوان لاستخراج الذهب).
- (4) وزارة الطاقة شركة (SPC) لعلها سودابت تقاسم الانتاج.
- (5) بنك السودان وبنك التصدير-الاستيراد الصيني، 1995م بخصوص قرض استخدم في التتقيب عن النفط.
- (6) وزارة الصحة، بين الجامعات السودانية والجامعات الصينية.
- (7) جامعة الخرطوم 1996 مع جامعة تانجين.
- (8) جامعة الخرطوم 1996 مع جامعة بكين.
- (9) جامعة الجزيرة 1996 مع جامعة تانجينز⁽¹⁾
- في عام 1996م تم تقديم منحة لدعم تشييد جسر على النيل الأبيض.
- 1997: وقعت وزارة الري اتفاقية لشراء معدات ري من خلال قرض تجاري مع شركة (CAMC) الصينية.
- 1997م: وقعت وزارة الطاقة اتفاقية مع حكومة الصين لإنشاء مركز معلومات النفط.
- 1998م: وقعت وزارة الطاقة والتعدين اتفاقية مع الحكومة الصينية لتنفيذ مشروع خط الأنابيب الصادر.
- 1998م: وقعت ولاية جنوب كردفان اتفاقية مع الحكومة الصينية لإنشاء المحطة الحرارية لانتاج الكهرباء بالولاية.
- 1998م: وقعت شركة الكهرباء القومية (NEC) اتفاقية للحصول على قرض تجاري مقداره 106 مليون دولار لشراء كوابل للشركة عن طريق شركة (CAMC) الصينية وتم تنفيذ ذلك.
- 1998م: وقعت وزارة التخطيط الاجتماعي اتفاقية مع حكومة الصين لشراء معدات الوحدات انتاج الأسرة مقابل 5 مليون يوان صيني.
- 1998م: وقعت وزارة الطاقة والتعدين إتفاقية بين مصفاة الخرطوم ومصفاة الصين لتدريب مهندسين سودانيين في مدينة بكين.

(1) المرجع السابق ، ص 56

2000م (مايو): قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتوقيع إتفاقية قرض تجاري مع الحكومة الصينية لاستيراد عشرين مولداً كهربائياً (1 كيلوقولط) لبعض المدن في ولايات السودان.

كما وقعت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في نفس السنة إتفاقية قرض تجاري مع الصين بقيمة 149.5 مليون دولار أمريكي لإنشاء محطة قري للطاقة لانتاج 201 ميغا واط من الكهرباء.

2001 (أبريل): وقعت وزارة الطاقة والتعدين مع حكومة الصين اتفاق تقديم منحة قيمتها 10 مليون يوان (ما يعادل 1.2 مليون دولار لتصنيع خلايا شمسية).

2001 (مارس) : وقعت وزارة التعاون الدولي إتفاقية مع حكومة الصين للحصول على قرض بدون فوائد قيمته 30 مليون يوان (3.7 مليون دولار).

2001 (مارس): وقعت وزارة التعاون الدولي إتفاقية مع حكومة الصين حول القرض الممتاز الثاني بقيمة 100 مليون يوان (12 مليون دولار) لاستخدامه في انشاء شبكة كهرباء دائرية بولاية الخرطوم.

2001 (مارس): قيام وزارة التعاون الدولي بالتوقيع في بكين على اتفاق حول شطب بعض القروض و يبلغ إجمالي القروض المراد شطبها ما يعادل حوالي (66.4 مليون دولار أمريكي)

2002م: وقعت الشركة القومية للكهرباء إتفاقية دفع مباشر مع حكومة الصين لاستيراد عدد (21) محول كهربائي بقدرات مختلفة.

سادساً: الطرق التي تؤدي بها المساعدات:

تتنوع المساعدات المالية الصينية من حيث الجهة المانحة فهناك أربع طرائق تقدم بها المساعدات المالية الصينية وهي كما يلي:

1. الإقراض المباشر من قبل الحكومة الصينية إلى حكومة السودان.
2. إقراض الشركات الصينية في تنفيذ المشاريع وتمويل منها مباشرة.
3. تنفيذ مشاريع بواسطة شركات صينية تقوم بتمويلها حكومة السودان.⁽¹⁾

سابعاً: اللجان الوزارية المشتركة: بين البلدين :

فقد تم إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة في عام 1993م حيث عقدت حتى عام 2007م (8) دورات، ولقد تم انعقاد آخر دورة خلال الفترة من 9-12/ ديسمبر 2007م ببكين برئاسة وزير الطاقة والتعدين تم فيها التوقيع على محضر الدورة الثامنة للجنة الوزارية وقد شمل

⁽¹⁾ المرجع السابق ص 61

المجالات التجارية وقد شمل المجالات التجارية والأستثمارية بالاضافة للعون الانساني وكذلك في مجالات الزراعة والصناعة مثل صناعة السكر والمنسوجات والطاقة وصناعة الكوابل وعدادات الكهرباء بالاضافة إلى مجال الاتصالات الحديثة.

ثامناً: الاستثمارات المشتركة بين السودان والصين:

هذا وقد تمّ التوقيع على عدد كبير من إتفاقيات المشاريع المشتركة في كل من القطاعين العام والخاص، وأهم تلك المشاريع هي:

(1) مصنع الأدوية الذي تمّ إنشاؤه بتعاون مشترك بين مؤسسة الإمدادات الطبية

السودانية وشركة شنغهاي للمستحضرات الصيدلانية الصينية.

(2) إتفاقية تقاسم الإنتاج في استكشاف النفط في أبوجابرة.

(3) إتفاقية استخراج الذهب في الولاية الشمالية وولاية النيل الأزرق تم توقيعها بين

الشركة الصينية للتعدين ومؤسسة البحوث الجيولوجية السودانية.

و يتضح مما تقدم أنه بالإمكان لأى بلد تحقيق التنمية حتى ولو فرضت عليه عقوبات سياسية واقتصادية، إذا كانت لديها موارد طبيعية وشريك استراتيجي في حاجة لهذه الموارد مثل حالة السودان والصين.

ومهما يكن فإن المساعدات الصينية حظيت باهتمام وتقدير وثقة السودانين على مختلف مستوياتهم وخلفياتهم الأيدولوجية، وقد أثبت الصينيون للسودانيين من خلال تفانيهم وكرانهم للذات وأمانتهم واستقامتهم أن مساعداتهم هي أكثر أنواع المساعدات فاعلية لأنها ببساطة تعلم السودانين كيف يساعدون أنفسهم بأنفسهم، وبذلك يصبح بلدهم مستقلاً اقتصادياً بدلاً من أن يظل معتمداً على الغير كما هو الشأن بالنسبة لأنواع المساعدات الأخرى.

لذلك يكون من المنطقي أن تستكشف إمكانات الصين وقدرتها على تقديم المزيد من المساعدات الخاصة بمشاريع التنمية في السودان.

جدول رقم (35)

المشاريع التنموية التي نفذتها الصين خلال الفترة

من 1970-2008 بملايين الدولارات

الرقم	اسم المشروع	العام	المبلغ	نوع التمويل
1	مصنع الغزل والنسيج الحصاحيضا	1970	4.6	قرض
2	طريق مدني / القصارف وكبري حنتوب	1970	3.5	قرض
3	قاعة الصداقة	1970	3.5	قرض
4	مشروع الأسماك بحلفا	1971	0.9	قرض
5	طريق مدني / القصارف وكبري حنتوب	1971	7.3	قرض
6	إصلاحمباني مصنع الغزل والنسيج بالحصاحيضا	1971	0.5	قرض
7	صيانة طريق مدني / القصارف(1)	1971	0.3	قرض
8	عون فني	1971	0.8	منحة
9	تجديد طريق مدني / القصارف	1979	1.8	قرض
10	عون فني	1979	1.8	منحة
11	تجديد طريق مدني / القصارف	1981	7.3	قرض
12	مصنع الملابس الجاهزة	1981	0.3	قرض
13	كبري سنجة	1981	48.9	قرض
14	صيانة طريق مدني / القصارف(2)	1981	0.1	قرض
15	عون فني	1981	0.4	منحة
16	عون فني	1982	0.4	منحة
17	كبري سنجة	1984	1.2	قرض
18	مستشفى امدرمان	1984	7.6	قرض
19	عون فني	1984	3.2	منحة

قرض	1.4	1987	المبلغ الإضافي لكبري سنجة	20
منحة	0.2	1987	عون فني	21
منحة	1.9	1990	عون فني	22
منحة	2.0	1992	عون فني	23
قرض	0.6	1994	الأسر المنتجة	24
قرض	0.3	1994	قاعة المؤتمرات بوزارة الخارجية	25
قرض	17.6	1995	تنقيب واستخراج البترول والذهب	26
قرض	3.5	1995	كبري النيل الأبيض	27
قرض	15.5	1997	مشروع سندس الزراعي	28
قرض	4.6	1997	جرارات جنوب كردفان	29
قرض	6.6	1998	آليات النيل الأبيض	30
قرض	0.9	1999	صيانة أجهزة التبريد وتصريف المياه بقاعة الصداقة	31
قرض	4.5	1999	مياه الأبييض	32
قرض	0.2	1995	صيانة مستشفى الصداقة ومستشفى الذرة	33
قرض	11.7	1999	تنمية الموارد السمكية	34
قرض	319	1999	مصفاة الخرطوم	35
قرض	11.0	2000	طلمبات الري	36
قرض	12.3	2000	عقد وحدات الكهرباء	37
قرض	9.3	2001	معدات مياه الريف	38
قرض	149.2	2001	كهرباء الجيلي	39
قرض	12.1	2002	القرض الإضافي لكهرباء العاصمة القومية	40
قرض	24.1	2003	كهرباء الجيلي شندي عطبرة	41
قرض	10.0	2003	معدات المياه	42

قرض	96.5	2004	محطة كهرباء قري 2	43
قرض	49.0	2004	مياه نيالا	44
قرض	25.1	2004	مياه الدالي والمزموم	45
قرض	12.4	2004	توفير معدات مياه الشرب	46
قرض	11.2	2004	تمويل معدات الري	47
قرض	6.8	2004	إعادة تأهيل المحالج	48
قرض	15.0	2004	إنشاء صومعة ريك	49
قرض	22.7	2004	كبري رفاعه	50
منحة	1.2	2004	إنشاء القاعة الدولية للمؤتمرات	51
منحة	2.4	2004	تدريب كوادر سودانية بجمهورية الصين	52
قرض	9.4	2004	كبري الدويم	53
قرض	129.4	2004	مشروع الفحم البترولي	54
قرض	146	2004	مشروع الدائرة الثالثة الروصيرص - الخرطوم	55
قرض	5.8	2005	مولدات الكهرباء	56
قرض	175.0	2005	كهرباء الخرطوم بحري الحرارية	57
قرض	67.2	2005	مياه القصارف	58
قرض	32.5	2005	مياه الفاشر	59
قرض	10.5	2005	حفر 150 بئر	60
قرض	10.0	2005	معدات الري	61
قرض	3.7	2005	حفر 50 بئر بولاية شمال كردفان	62
منحة	3	2005	حفر 10 آبار بدارفور	63
قرض	463.0	2005	مياه بورتسودان	64

قرض	3.6	2005	المولدات الصغيرة	65
قرض	5.8	2005	عقد إضافي للمولدات الصينية	66
قرض	6.7	2005	إعادة تأهيل المحالج	67
قرض	22.2	2005	صومعة غلال ريك	68
قرض	4.2	2006	الطاقة الشمسية شمال كردفان	69
منحة	2.4	2007	أثاث لقاعة الصداقة	70
منحة	23	2007	القصر الرئاسي	71
قرض	34.1	2006	مياه دنقلا	72
قرض	26.5	2006	مياه المتمة	73
قرض	17.2	2006	توريد مواسير مياه	74
قرض	29.5	2006	مياه كوستي	75
قرض	28.9	2006	مياه مدني	76
قرض	19.5	2006	القرض التفضيلي لكهرباء العاصمة القومية (المرحلة الثالثة)	77
قرض	6.8	2007	الطاقة الشمسية شمال كردفان	78
قرض	10.2	2007	خط سكة حديد الخرطوم - بورتسودان	79
منحة	1.4	2007	حفر 10 آبار بدارفور	80
منحة	80	2007	بروتوكول إعفاء ديون الصين على السودان	81
قرض	10.2	2008	كهرباء باننت	82
منحة	8.8	2008	منحة لتوفير الخدمات الأساسية بدارفور	83
قرض	17.5	2008	توريد مواسير	84
قرض	14.6	2008	توريد معدات مياه	85
قرض	8.9	2008	توريد صهاريج مياه	86

منحة	2.9	2008	مستشفى رمبيك	87
قرض	120	2008	كهرياء دنقلا - وادي حلفا	88
قرض	680	2008	كهرياء الفولة	89
قرض	221.6	2008	طريق الرنك - ملكال	90
قرض	122	2008	طريق النهود - أم كدادة	91
قرض	120.1	2008	طريق زالنجي - الجنين	92
قرض	100	2008	طريق الدبيبات - أبو زيد - الفولة	93
قرض	66	2008	كبري سنار	94
منحة	4.4	2008	إنشاء مركز زراعي نموذجي بالفاو ومستشفى صيني بالدمازين + مدرستين ريفيتين	95
قرض	320	2007	سد مروى	96
قرض	700	2011	مطار الخرطوم	97
قرض	256	2011	سكر النيل الابيض	98

المصدر : التقييم الاساسي للأمن الانساني ، تقرير السودان، بيروت، بدون دار نشر ،

ص ص 11-13

المبحث الثاني : الصين والاستثمار في مجال الزراعة والإنشاءات في السودان

إن الزراعة تلعب دوراً هاماً في إقتصاد السودان ، وعلى الرغم من ذلك فإنها تعاني من الإختناقات والمشاكل التي تؤثر سلباً على أدائها مثل عدم تطوير البنية التحتية في الطرق والنقل حيث يتعثر نقل المنتجات الزراعية من مناطق إنتاجها إلى أسواق تلك المنتجات ، تطبيق الضرائب والرسوم الباهظة والمتعددة وعدم تطبيق التكنولوجيا المتقدمة والتطوير في سلالات محسنة من المحاصيل ورفع كفاءة الري وعدم تطبيق البحوث العملية مما أسهمت في تدني الإنتاجية لهذا القطاع فبالرغم من الإنتاج الزراعي بالسودان شكل نسبة نمو وصلت إلى 13% في الفترة بين عامي 2000-2006م ولكن كان ذلك نتيجة للتوسع في المساحات المزروعة وليس نتيجة لتحسين الإنتاجية .ولذلك كانت الحاجة ملحة لدخول المجال الزراعي بالسودان ضمن الاستثمارات الصينية في البلاد .

المطلب الأول : الصين والاستثمار في المجال الزراعي في السودان : انتقلت العلاقات الاقتصادية السودانية الصينية إلى مرحلة الشراكة الاقتصادية بين البلدين بفضل تنويع الصين لاستثماراتها للبلاد من البترول إلى الزراعة والمعادن خاصة التعدين في الذهب إلى جانب مشاريع التنمية الإقتصادية بالبلاد كالسدود والكهرباء والمياه والطرق والسكة حديد ، وسوف نستعرض في هذا المطلب الدوافع الصينية للاستثمار في المجالات غير النفطية .

أولاً : الدوافع الصينية للاستثمار في مجال الزراعة بالسودان:

ترغب الصين في الدخول في مجال الاستثمار الزراعي بالسودان ويحسب السفير الصيني بالسودان فإن بلاده تشجع الشركات الصينية الخاصة والعامة على الاستثمار في السودان والدخول مع القطاع الخاص السوداني في شراكات وتبادل الخبرات وتسهيل دخول التقنية والتكنولوجيا الصينية وتدريب الكوادر وذلك برغبة جادة من بلاده لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية مع السودان في مجال الاستثمار الزراعي (1).

وقد إنتقلت العلاقات الإقتصادية بين البلدين إلى مرحلة جديدة وتعتبر الصين النهضة الزراعية من أولي أوليات السياسة الخارجية للصين ولقد وجدت الصين ميزات تجعلها تتقدم لقوة في مجال الاستثمار الزراعي بالسودان منها :

1- إمكانيات السودان الضخمة للتنمية الزراعية : وتشمل مايلي

(1) الأراضي الواسعة والخصبة .

(1) <http://www.sudaress.com/mayaam4157>

(2) المياه المتوفرة .

(3) الجو المناسب

(4) إهتمام الحكومة السودانية بتشجيع الصين في الدخول في هذا المجال

2- تأمين الغذاء الصيني

تستطيع الاستثمارات الصينية في مجال الزراعة أن تؤمن الغذاء الصيني لأكثر من 1.3 مليار نسمة من خلال حركة الصادر من المحاصيل الزراعية المختلفة إلي الصين .

3-التكنولوجيا الصينية الرخصية : الصين لديها تكنولوجيا جديدة ومتقدمة ورخصيه حققت ارتفاعاً في إنتاج المحاصيل بصورة ضخمة في مختلف أنواع المحاصيل خاصة القمح والأرز.¹

ثانياً :تحريك الصين للملف الزراعي بالسودان:

حركت الصين الملف الزراعي بالسودان واتخذت في ذلك عدة طرق منها :

1- عن طريق تنفيذ الإتفاقيات : - حركة الصين ملف الزراعة في تنفيذ الإتفاقيات الموقعة مع السودان إبان زيارة الرئيس الصيني للسودان وقد وقع وزير الزراعة والغابات مع السفير الصيني اتفاقاً على إنشاء المركز الصيني لنقل التقانة والإرشاد بالسودان بمنطقة الفاو ، وذلك بتمويل صيني يبلغ 4.5 مليون دولار ، ويكتمل تنفيذه خلال 18 شهر من تاريخ التوقيع على أن تقوم الصين بتنفيذ المركز وتشغيله لمدة 3 سنوات وتؤول بعد ذلك إدارة وتشغيل المركز للسودانيين بعد تدريبهم وكذلك الكوادر الزراعية من الدول الإفريقية الأخرى.²

2-المشاركة في ندوة آفاق الاستثمار الزراعي الصيني بالسودان : أقيمت ندوة آفاق الاستثمار الزراعي الصيني بالسودان بمبادرة من الاتحاد العام للصحفيين السودانيين وتم تنظيمها بود مدني حاضرة ولاية الجزيرة بالتعاون مع حكومة ولاية الجزيرة وسفارة الصين بالخرطوم .

وكان هدف هذه الندوة هو تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والتي من بينها الاستفادة من الخبرات الصينية وإمكانيتها في تأمين الغذاء.³

¹ المرجع السابق

²مركز المعلومات ، مجلة المصارف ، تصدر عن اتحاد المصارف السودانية، الخرطوم مارس 2008 ص 18

³ المرجع السابق، ص 19

3- توقيع مذكرة التفاهم للاستثمار في ولاية الجزيرة : وقعت الصين مذكرة تفاهم مع ولاية الجزيرة في مجال نقل التقانة والتكنولوجيا الحديثة وفتح مراكز تجارية للترويج والتسويق للمنتجات القطنية الصينية بالولاية وتطوير التعاون في مجال البحث العلمي بحيث ، تخصص الولاية 5000 فدان لإقامة مركز لإكثار البذور والبحوث للاستفادة من الخبرات الصينية في مجال الزراعة والاستزراع السمكي والتعاون في مجال التصنيع الزراعي وتبادل الخبرات بين الطرفين بالتركيز على المزارعين في الصين والتعاون في مجال المياه واستصلاح الأراضي وتلبية احتياجات الصين من المحاصيل الغذائية.¹

أما الجانب الصيني فيقوم بتوفير التمويل وتسويق المحاصيل إلى جانب التأكيد على تعزيز التعاون بين البلدين .

ونتيجة لذلك يعتبر دخول الصين في مجال الاستثمار الزراعي بالسودان بعد النفط تحول إيجابي ينبغي دعمه من كلا البلدين لتحقيق أهداف مشتركة تتمثل في نقل التقانة الصينية بالسودان وتدريب الكوادر وتأمين احتياجات الصين من الغذاء وبالتالي فإن هناك فرصة حقيقية متاحة للصين للاستثمار في القطاع الزراعي بالسودان وبخاصة في ولاية الجزيرة التي تتمتع بالأراضي الزراعية الصالحة والمياه المتنوعة من مياه جوفية وري انسيابي والبنيات الأساسية .

ثالثاً : الاستثمارات الصينية في القطاع الزراعي بالسودان في الفترة من 2000م -2010م

بلغ مجموع الاستثمارات الصينية في المجال الزراعي بالسودان منذ عام 2000م وحتى العام 2009م بلغت 5982005 دولار أمريكي²

وقد بلغت الاستثمارات في عام 2005م مبلغ 637.487 دولار أمريكي بينما بلغت الاستثمارات الصينية في مجال الزراعة بالسودان عام 2007م بلغت 4.358.718 دولار أمريكي وفي العام 2008م بلغت 9.85.800 دولار أمريكي .

وفيما يلي بعض الاستثمارات التي قامت الصين بتنفيذها عام 2010م وهي :

1- مشروع روي فنق للدواجن اللحم والبيض .

2- مزرعة تكست للدواجن .

3- مزرعة ان شينق المختلطة .

¹ المرجع السابق ، ص 19.

² الإدارة العامة للبحوث والمعلومات ، وزارة الاستثمار الخرطوم ، ص 9.

4- إنشاء المركز الصيني الزراعي بالفاو¹ بحيث تقوم الصين بتنفيذ المركز وتشغيله لمدة 3 سنوات تتولي بعدها إدارة وتشغيل المركز للسودان على أن يقوم المركز بتدريب السودانين والكوادر الزراعية .

ومما سبق يتضح لنا أن الاستثمارات الزراعية الصينية بالسودان لم تجد حظها في التمويل بالصورة المرجوة

المطلب الثاني : الاستثمارات الصينية في مجال الطرق والجسور بالسودان

إن دخول الشركات الصينية في تنفيذ أعمال الإنشاءات والمقاولات من خلال تنفيذ الأعمال المدنية للمشاريع الإنشائية المختلفة يمثل نقلة نوعية في تطور العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين وقد قامت الصين بإنشاء عدد كبير من المشروعات الإنشائية مثل الطرق والجسور والسدود والمستشفيات ... الخ

أولاً : الاستثمارات الصينية في مجال الطرق بالسودان

ومما زاد العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين قوة ومثانة ما ظلت تقوم الصين به من تنفيذ مشروعات البنية التحتية ومن أبرزها الطرق والجسور الممتدة عبر ربوع السودان المختلفة وهذه بعض الأمثلة التي تبرزها هذه الاستثمارات

- 1- طريق مدني القصارف 1970م بتكلفة 20.0 مليون دولار
- 2- طريق الرنك ملكال 2008م بتكلفة 221.6 مليون دولار
- 3- طريق النهود أم كدادة 2008م بتكلفة 122
- 4- طريق زالنجي الجينية 2008م بتكلفة 120
- 5- طريقة الدبيبات أبوزيد الفولة 2008م بتكلفة 100
- 6- طريق نيالا الفاشر : وقد تم بالاتفاق بين مؤسسة الطرق والكباري وشركة xiam الصينية .
- 7- طريق النهود الأبيض : قامت شركة ching kong الصينية بتوقيع الاتفاقية مع مؤسسة الطرق والكباري لإنشاء طريق النهود الأبيض أنظر الجدول رقم (35) السابق

¹ المرجع السابق ص 20

ثانياً : الاستثمارات الصينية في مجال الجسور بالسودان

بالنظر إلى الجدول رقم (35) السابق نجد أن الشركات الصينية قد نفذت وأشرفت على العديد من الكباري والجسور بالسودان منها على سبيل المثال:

- 1- كبري حنتوب 1970 م مع طريق القضارف بتكلفة 20.0 مليون دولار
- 2- كبري سنجة 1988م بتكلفة 48.9 مليون دولار
- 3- كبري النيل الأبيض 1995 م بتكلفة 3.9 مليون دولار
- 4- كبري الدويم 2004 م بتكلفة 9.4 مليون دولار
- 5- كبري رفاعة الحصاصيما 2004م بتكلفة 22.7 مليون دولار
- 6- كبري سنار 2008 م بتكلفة 66 مليون دولار
- 7- جسر الانقاذ تنفيذ
- 8- جسر المنشية إشراف
- 9- جسر توتي تنفيذ
- 10- جسر السليم دنقلا تنفيذ
- 11- مشروع كبري الدباسين تحت الإنشاء

المطلب الثالث : الاستثمارات الصينية في مجال السدود بالسودان

نجحت الشركات الصينية في تشيد ثلاثة من أهم مشروعات السدود مثل سد مروي وتعلية سد الروصيرص وتقوم الآن بتشيد سد الألفية التي كانت حتماً بعيد المنال وهو سد أعالي عطبرة وستيت

أولاً : مشروع سد مروي (مشروع المضائق الثلاثة)

أسهم سد مروي بتوليد الطاقة الكهربائية بقوة 1250 ميغاوات واستقرار ري المشاريع الزراعية في الولاية الشمالية وحماية أرضيها من خطر فيضان النيل وصناعة سمكية تعتمد على بحيرة السد البالغ طولها 176 كيلو متر وتحسين مستوي المعيشة للسكان المحليين بمنطقة السد .

1- موقع سد مروي : يقع سد مروي في شمال السودان على مجري نهر النيل ويعتبر من أكبر السدود في إفريقيا بعد السد العالي في مصر وهو إضافة جديدة للصدقة السودانية

الصينية ، يبلغ طوله حوالي 11 كلم ويتنتج السد طاقة كهربائية تقدر بحوالي 1250 ميغاواط وهي تزيد لى ثلاث أرباع الطاقة المنتجة في البلاد ، بجانب اسهاماته في التنمية الزراعية والصناعية وكذلك حماية الأراضي الزراعية من أثر الفيضانات ، وبالإضافة لتوفيره للأسماك في بحيرة السد فإنه يوفر 60 ألف فدان من الأراضي الخصبة ، ويعتبر السد من أهم مشروعات الطاقة المائية متعددة الأغراض في السودان ويهدف لتوليد الطاقة الكهربائية :

2- الشركة المنفذة: قامت بتنفيذ السد شركة هاربن لهندسة الطاقة الكهربائية وهي من أضخم الشركات العاملة في مجال الهندسة الكهربائية في الصين لإنتاج الطاقة الكهربائية في الصين لإنتاج الطاقة الكهربائية ويعمل في بناء السد 2400 عامل صيني .

3- تمويل المشروع : بالإضافة إلى قرض الصندوق العربي الذي يغطي حوالي 23% من إجمالي تكاليف المشروع ، حصلت الحكومة السودانية على قرضين آخرين للمساهمة في تمويل المشروع الأول من حكومة سلطنة عمان بما يعادل حوالي 31.8 مليون دولار (25%) من إجمالي التكاليف والثاني من صندوق أبوظبي للتنمية بما يعادل حوالي 10.000 مليون دولار (حوالي 12% من إجمالي التكاليف)

ويمكن تلخيص التمويل على النحو التالي :

الممول	المبلغ
حكومة جمهورية السودان	575 مليون دولار
جمهورية الصين الشعبية	520 مليون دولار
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	250 مليون دولار
الصندوق السعودي للتنمية	200 مليون دولار
صندوق أبوظبي للتنمية	150 مليون دولار
حكومة سلطنة عمان	106 مليون دولار
حكومة دولة قطر	15 مليون دولار
الجملة	1966 مليون دولار ⁽¹⁾

⁽¹⁾ [http:// www. Merowe dam .gov.sd/ bridges . html](http://www.Merowe dam .gov.sd/ bridges . html)

4- المشاريع المصاحبة لسد مروى : تم تنفيذ عدد من المشاريع المصاحبة لمشروع سد مروى ومنها :

(1) جسر الصداقة (مروى - كريمة) يشكل كبري الصداقة دعامة للاقتصاد السوداني ويسهم في إنسياب حركة الإنتاج في الولاية الشمالية كما أنه يعد من أهم المشاريع المصاحبة والتحضيرية لسد مروى حيث أسهم في نقل الآليات للعمل بالسد ، إلى كونه جسراً للتواصل بين الضفتين .

وهذا الجسر يربط بين مدينتي كريمة ومروى وسمي بهذا الاسم رمزاً للصداقة بين البلدين إذ أن تمويل الكبري جاء منحة من الشركة الوطنية الصينية للبتترول (CNPC) العاملة في السودان ويعتبر أول كبري على نهر النيل الرئيسي بعد كبري شمبات بالخرطوم بحري .
يبلغ طوله 396 متراً وعرضه 20.5 متراً ومدته الإفتراضية 120 عاماً وقد صمم الكبري بمواصفات عالمية تناسب متطلبات النقل النهري ، أكتمل العمل في إنشائه خلال 33 شهراً وافتتاح في يناير 2008 م .

(2) ومن المشاريع التي صاحبت إنشاء السد كذلك نذكر الجسور التالية :

أ/ كبري دنقلا - السليم

ب/ كبري الدامر (أم الطيور - العكد)⁽²⁾

ج/ كبري شندي المتممة

وقد تم بناء المرافق الأساسية في المنطقة مثل الطرقات العامة والمستشفيات والمطارات ... الخ .

ومن المشروعات المصاحبة أيضاً خط حديد البان الكاسنجر وحتى موقع السد بطول 22 كيلو متر والطريق البري بين السد ومدينة كريمة بطول 27 كيلو متر ، وطريق مروى السد بطول 42 كلم بالإضافة للمدينة السكنية التي تضم 70 منزلاً مع الخدمات .

(3) ومن المشاريع المصاحبة لإنشاء السد الطرق التالية :

أ/ طريق مروى - السد بطول 42 كلم

ب/ طريق كريمة - السد بطول 27 كلم

ج/ طريق كريمة - ناوا

⁽²⁾ [http:// www. Merowe dam .gov.sd/ bridges . html](http://www.Merowe dam .gov.sd/ bridges . html)

د / طريق شريان الشمال

هـ/ طريق مروى - المتلقى

و / طريق مروى - عطبرة

ز/ طريق كريمة - السليم

وهي طرق برية معبدة على ضفتي النيل لربط موقع السد لكل مدينتي كريمة والسد .

(4) ومن المشاريع المصاحبة لإنشاء السد خطوط نقل الكهرباء والمحطات الفرعية والتي تنقل الكهرباء إلى الخرطوم وبورتسودان عبر عطبرة ودنقلا بجهد 500 و 220 كيلوفولت وكان ذلك في أواخر سبتمبر سنة 2003م وأنتهى العمل في أغسطس سنة 2008م .

(5) ومن المشاريع المصاحبة للمشروع مايلي :

أ/ مطار مروى

ب / مستشفى مروى .

ج / المدينة السكنية التي تضم 70 منزلاً مع الخدمات

3-الهدف من المشروع :

يهدف المشروع لتوليد ونقل الكهرباء سد مروى

المساهمة تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في السودان ، وذلك من خلال استغلال المياه المتوفرة من سد مروى لتوليد الطاقة ثم نقلها إلى الشبكة القومية الكهرباء ، والتالي يسهم المشروع في التنمية الزراعية والصناعية وتشغيل الأيدي العاملة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالسودان وقد تم انجازه سنة 2008م⁽¹⁾

ثانياً: تلية سد الروصيروص :

1-إنشاء سد الروصيروص: وهو سد على النيل الأزرق يربط بين مدينتي الروصيروص

والدمازين بولاية النيل الأزرق بني في سنة 1952م لتخزين المياه الفائضة من النيل

الأزرق لاستخدامها في الري .

في عام 1955م تم تصميم خزان بسعة أكبر وينفذ على مرحلتين :

المرحلة الأولى من المشروع بسعة 3 مليار متر مكعب .

⁽¹⁾ [http:// www.Merowe dam. Gov.sd/bridges. htaml](http://www.Merowe dam. Gov.sd/bridges. htaml)

والمرحلة الثانية بسعة 7,4 مليار متر مكعب ثم الانتهاء منها من تنفيذ المرحلة الأولى في العام 1966م واكتملت المرحلة الثانية سنة 2013م

يوفر الخزان مياه الري لكل المشروعات المروية بالنيل الأزرق بمساعدة خزان سنار ويولد حوالي نصف الطاقة الكهربائية المولدة في الشبكة القومية.

2-تعلية السد وتنفيذ المرحلة الثانية : في أبريل سنة 2008م وقعت حكومة السودان وشركة سينوهايدرو الصينية على اتفاق الأعمال المدنية في تنفيذ تعلية السد باعتبارها تشكل أهمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة النيل الأزرق على وجه الخصوص وفي السودان بشكل عام ولتوفير مخزون إضافي من المياه .

وتعلية السد هي تشييد امتداد جديد للسد القديم يبلغ طوله حوالي 25 كيلو متر مما يجعل سد الروصيروص من أطول السدود من نوعها للري وتوليد الطاقة الكهربائية المائية في العالم وتسهم التعلية في رفع نسبة السودان من مياه النيل طبقاً لإتفاقية تقاسم مياه النيل لعام 1959م

تم افتتاحها في يناير 2013م لترفع السعة التخزينية للسد إلى 7,4 مليار متر مكعب مما سيؤدي إلى زيادة طاقة توليد الكهرباء بنسبة 50% لتصل إلى 1800 ميغاواط وزيادة الأراضي الزراعية المعتمدة على الري الدائم بمساحة مليون فدان وذلك ما يوازي مساحة مشروع الجزيرة⁽¹⁾. وارتفعت السعة التخزينية للسد من المياه (3,4) مليار متر مكعب إلى (7,4) متر مكعب مما سيتمكن من ري 3 ملايين فدان من الأراضي الزراعية شمال السد على طول العام وذلك عبر قناتيين :

(1) ترعة الرهد : على الجانب الشرقي من الأراضي الزراعية في مشروع الرهد ومشروع الجزيرة والأراضي الزراعية الأخرى إلى منطقة القصارف

(2) ترعة كنانة : على الجانب الغربي لري مشاريع كنانة في ولاية النيل الأبيض .

3- تمويل التعلية :

بلغت قيمة الأعمال المدنية لتعلية السد 396 مليون دولار واستغرقت مدة التنفيذ للمشروع 43 شهراً من مايو 2009 إلى يناير 2013م .

جهات التمويل :

وقد قام بالتمويل للمشروع كل من :

⁽¹⁾ <http://www.Marefa.org> index php

1- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

2- الأوبك للتنمية الدولية

3- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

4- الصندوق السعودي للتنمية

5- مجموعة البنك الإسلامي

6- صندوق أبوظبي للتنمية .

يبلغ لإرتفاع الأقصى من منسوب الأساس 40 متراً فيما يتراوح عرض الأساس 230 متراً وقد بنيت الزيادة بسد خرصاني بارتفاع 10 أمتار إضافية ليصبح الإرتفاع الأقصى من منسوب الأساس 78 متراً . (1)

ثالثاً : سد أعالي عطبرة وستيت :

ويتكون سد أعالي عطبرة وستيت من سدين بطول 15 كلم وبحيرة بسعة تخزينية تبلغ 2,7 مياوواط قد قامت بتنفيذه ثلاث شركات صينية وهي (CCMD) ، (C.W.HC) ، (C.W.E) وقد شكلت كونسورتيوم ، ويعتبر هذا الكونسورتيوم هو الأكبر من نوعه في العالم في مجال الطاقه الكهرومائية.

رابعاً : سد كجبار :

من المشروعات التي ستنفذها الشركات الصينية وهي محطة طاقة كهرومائية مقترحة على نهر النيل في السودان ومن المتوقع أن يولد السد 300 مياوواط وتكفي لإمداد 202,000 منزل بالطاقة الكهرومائية، أقترح بناء السد بالولاية الشمالية عند الشلال الثالث بمنطقة كجبار وهي إحدى المناطق التي تقع في إقليم المحس على بعد 11 كلم شمال دنقلا ويكون ارتفاع السد 23 متر وعرضه 40 متر عند منسوب 221 م التكلفة الإجمالية المقترحة 705 مليون دولار¹.

وانشاء السدود كان هو الحل الأمثل للحفاظ على حصة السودان الحالية وربما الزيادة في المستقبل ، وكانت البداية بسد مروحي والذي مثل تشيد أكبر ضمانة للحفاظ على الحصة بإنخفاض التدفقات من الهضبة الأثيوبية أصبح التوليد فيه يقارب الصفر وقد كان في السابق يعتمد الإمداد الكهربائي فيه أيضاً يعد إكمال سد مروحي أصبح خزان جبل أوليا والذي شيد للدعم

(1) <http://www.marefa.org/inelex.php>

¹ سلمى الفاتح ، جريدة آخر لحظة 2010/11/24م

² <http://www.marefa.org/inelex.php>

المائي لمصر أصبح داعماً لسد مروحي أي داعم للحق السوداني لأول مرة دون إعلان ذلك رسمياً.

وقد استطاع خزان جبل أوليا أن يسهم في مد سد مروحي بتدفقات معتبرة ساعدت في دعم بحيرة السد والتي أسهمت بدورها في دعم الكهرباء ، ولذلك فإن تلبية سد الروصيرص سيكون لها أثر بالغ في المستقبل بحيث تزيد سعة البحيرة من 3 مليار إلى 7 مليار متر مكعب مما يؤهلها في دعم الزراعة من مرحلته الثانية لمشروع الرهد وكنانة ، أيضاً تسهم التلبية في الإسهام في الإمداد الكهربائي في كل الأحوال¹

المطلب الرابع : الصين والاستثمار في مجال الكهرباء ومشاريع أخرى

أولاً : الصين والاستثمار في مجال الكهرباء

هناك شركة (HPE) التي مكنت البلاد من الاستفادة من الكهرباء المنتجة بالبلاد عبر نقلها إلى مختلف المدن السودانية عن طريق أبراج الضغط الكهربائي العالي .

كما قامت الشركة بالدخول في شراكة مع السودان في افتتاح المصنع السوداني الصيني للعدادات والذي اتاح بيع الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء إلى العداد مباشرة وبذلك يكون قد أسهم في تمزيق فاتورة استيراد العدادات .²

ثانياً : مشروع مطار الخرطوم وسكر النيل الأبيض والقصر الرئاسي :

صرح وكيل وزير وزارة المالية أن الصين مولت مطار الخرطوم الدولي الجديد بقيمة 700 مليون دولار وسكر النيل الأبيض بـ 256 مليون دولار وأكملت بناء القصر الرئاسي الجديد بالخرطوم .

¹ <http://www.marefa.org/inelex.php>

Arabic china . org cn 14:13: 23 16/3/2011 4

المبحث الثالث : النفوذ الصيني في السودان

يعود السبب في قدرة الصين على تكثيف وجودها وعلاقتها المختلفة مع السودان خاصة بعد ظهور البترول إلى سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى التي انتهجتها الصين على مر السنين .

ظل الصينيون يركزون على العلاقات الإقتصادية والتجارية والاستثمارية دون الإهتمام بالنظام السياسي الموجود بالسودان طالما أن هذا النظام يسمح لها بتطوير علاقاتها التجارية والإقتصادية والاستثمارية مع السودان .

لكن بالرغم من ذلك لا بد من الإعتراف بأن صين الستينيات والسبعينيات لم يعد لها وجود لأن الصين تعمل في بيئة مختلفة تماماً من العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين حيث تحاول الصين أن تلحق بركب عالم الأعمال وهذا هو السبب الذي جعل الصين بالقيام بتعزيز مكانتها في قطاع النفط في السودان ، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك لأنها تشعر بأنه إذا حدث تطبيع لعلاقات السودان مع أمريكا والغرب فإن دخول الشركات الأمريكية إلى السودان سوف يصبح حقيقة . وعليه فإن لعبة شد الحبل حول البترول في السودان بين الولايات المتحدة والصين ليس احتمالاً بعيداً . وهكذا فإن الصين وشركاتها ومقاوليها وعمالها لم يعودوا يتصرفون حسب الأخلاقيات التي كانوا عليها في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي . (1)

المطلب الأول : الشركات والعمالة الصينية بالسودان :

أولاً : الشركات الصينية بالسودان :

الشركات الصينية التي سجلت فروعها بالسودان هي في الأساس إحدى أدوات التمكين الصيني بالسودان ، فعدد الشركات المسجلة في السودان حتى عام 2005م يزيد عن 124 شركة ، غير أنه لا توجد تفاصيل كاملة عنها . والجدول رقم (36) التالي يوضح تفاصيل عن 69 شركة مسجلة في السودان حتى عام 2000م منها إثنتي عشر شركة تعمل في قطاع الصناعة وعشر شركات تعمل في قطاع النفط وثلاث وعشرون شركة تعمل في قطاع الاستثمار والتجارة والتعدين، أما في قطاع المقاولات الإنشائية والهندسية فهناك أربعة عشر شركة مسجلة ، وأخيرة هناك خمس شركات في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية .

(1) علي عبد الله علي ، مرجع سابق ، ص 88

جدول رقم (36)

الشركات الصينية المسجلة بالسودان ونشاطاتها حتى عام 2000م

القطاع	الشركات المسجلة	الشركات العاملة	%	الشركات غير العاملة	%
الصناعة	12	4	33.3%	8	66.7%
النفط	10	9	90%	1	10%
الاستثمار والتجارة والتعدين	23	13	56%	10	44%
المقاولات الإنشائية والهندسية	14	6	43%	8	57%
الزراعة والثروة الحيوانية	5	4	80%	1	20%
المجموع	69	40	58%	29	42%

المصدر : علي عبد الله علي ، مرجع سابق، ص 89

ثانياً : الشركات الصينية العاملة بالسودان

ومنذ ذلك الوقت إزداد العدد ليصل إلى أكثر من 124 شركة والجدول رقم (36) السابق يشير إلى أن معظم الشركات العاملة تعمل في قطاع النفط والتعدين بالإضافة إلى مجال الزراعة والثروة الحيوانية . وهذه أبرز الشركات الصينية العاملة بالسودان حسب القطاعات المختلفة التي تعمل بها :

1- الشركات العاملة في مجال النفط :

(1) الشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC) .

(2) شركة ZPEP في مجال الحفر والمسح بالطريقة الزلزالية .

(3) شركة BGP في مجال المسح الزلزالي فقط .

- (4) شركة السور العظيم للحفر (GWDC) . تعمل في مجال الحفر .
 - (5) شركة (CLNC) في مجال قياس الآبار .
 - (6) شركة (CPECC) في مجال التشييد والأعمال المدنية .
 - (7) البحر الأزرق للخدمات البترولية
 - (8) النيل الأزرق للمعلومات .
 - (9) الشركة الصينية للاستشارات الهندسية والنفطية .
 - (10) شركة البحر العظيم للخدمات البترولية المحدودة .
- وجميع هذه الشركات تعمل في حقول هجليج وأبو جابرة مع أفرع لها بالخرطوم .
- (11) شركة كونكورد للبتروكيماويات المحدودة .

2-الشركات الصينية العاملة في قطاع التشييد والإنشاءات :

وهي كما يلي :

(1) شركة كورجن

(2) شركة السعادة للأشغال .

(3) شركة سويونغ للبناء والتشييد .

(4) شركة يانتن باو .

(5) شركة لونجيرا للاستثمار والمقاولات .

3-الشركات الصينية العاملة في قطاع التعدين :

(1) الشركة الصينية للذهب (تقوم بعمليات مسح في الصحراء النوبية) .

(2) مجموعة النهر الأصفر للذهب .

4-الشركات الصينية العاملة في قطاع التجارة (تصدير واستيراد) :

(1) شركة تشو وانغ دونغ : الاسم السابق للشركة الوطنية الصينية للواردات والصادرات (وتعمل

في مجال المنتجات الوطنية والحيوانية وتجارة الشاي .

(2) شركة شين يونغ للاستثمار والخدمات المحدودة .

(3) شركة لونغ اكس للتجارة والاستثمار .

(4) شركة GSL للصادرات والواردات المحدودة .

(5) شركة الصداقة العربية الصينية المحدودة .

5- الشركات الصينية العاملة في قطاع الصناعة والهندسة والاستثمار :

(1) مجموعة النجم الأزرق للطوب .

(2) بتشاين سيندا للصناعات .

(3) نولي بو للاستشارات الصناعية GSL للصناعة والتجارة .

(4) MNM للصناعة .

(5) الجزيرة الزرقاء للمياه المعدنية .

(6) صافية للمياه المعدنية المحدودة .

(7) هونج فو للاستثمار .

(8) تانجينغ زيجينغ المحدودة .

(9) شركة الخرطوم لوغواي للتجارة والهندسة المحدودة

(10) شركة Sino-Agro العالمية للتطوير والهندسة .

(11) شركة أوفرسيز الصينية المحدودة .

6- الشركات الصينية العاملة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية :

(1) شركة يان تاي (تعمل في مصايد الأسماك بولاية البحر الأحمر بالتعاون مع وزارة الثروة الحيوانية) .

(2) شركة Ginenary للإنتاج الزراعي والحيواني .

هذه بعض الشركات المسجلة في عام 2000م ولكن ليس من السهل التأكد من أنها تعمل جميعها ، ولكن الشيء الوحيد المؤكد هو أن الصين لديها أكبر عدد من الشركات المسجلة في السودان مما يشكل تواجداً مرتباً⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق ، ص ص 90-92

المطلب الثاني : العمالة الصينية بالسودان :

هذا العدد الكبير من الشركات لابد أن تقترن معه أعداد متزايدة من العمال والفنيين والجدول رقم (37) التالي يوضح عدد الصينيين المسجلين حتى العام 2000م ، وحسب الجدول نجد أن من بين 8299 عامل صيني استطاع 712 أن يجددوا إقامتهم في السودان ، مما يعني أن 7518 صيني يقيمون بصورة غير شرعية خلال الفترة من 1997م – 2000م .

جدول رقم (37)

العمالة الصينية بالسودان من 1997 – 2000م

السنة	عدد المسجلين	الذين تم تجديد إقامتهم
1997	553	-
1998	4985	58
1999	2054	626
2000	707	98
الإجمالي	8299	782

المصدر : علي عبد الله علي ، مرجع سابق ص 93

توضح الدراسة السنوية للعام 2004م أن العمالة الأجنبية قد بلغت 55602 عاملاً ، منهم 34602 من العمالة الآسيوية مقارنة بـ 29470 في عام 2003م أي بزيادة 5132 ، ويمثل العمال القادمون من الصين 69% من العمالة الآسيوية المسجلة ، هذا يعني أنه بحلول عام 2004م بلغ عدد العمالة الصينية 23875 أو ثلاثة أضعاف ما كان عليه العدد المسجل في الفترة من 1997م – 2000م .⁽¹⁾

مما يعني أن عدد العمال الصينيين يتصاعد باستمرار مع تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

ويعمل الصينيون في مجال النفط وتوليد الطاقة والطرق والكباري والتشييد والزراعة إلخ . وعادة ما كان يستغرق التسجيل ثلاثة أيام بعد وصول العامل إلى السودان ، ونظراً لما يوجه من اتهام وانتقاد للصينيين لإقامتهم بشكل غير قانوني (أي بدون تسجيل لدى وزارة الداخلية) ، أصبحت الشركات الصينية أقل اعتماداً على العمالة السودانية بحيث يحضرون معهم

(1) المرجع السابق ، ص 93

من الصين جميع أصحاب المهارات المطلوبة ، فمثلاً شارك في سد مروي عدد 2400 عامل صيني ولم تعد لهذه الشركات أخلاقيات العمل التي كانت لديهم أثناء فترة السبعينيات من القرن الماضي عندما كانوا حريصين للغاية على تعليم نظرائهم السودانيين كيفية اصطياد السمك ، حيث اختفت هذه الأخلاقيات وآداب المهنة في خضم التغيرات التي سادت الصين في نهايات القرن الماضي .²

² المرجع السابق ، ص 94

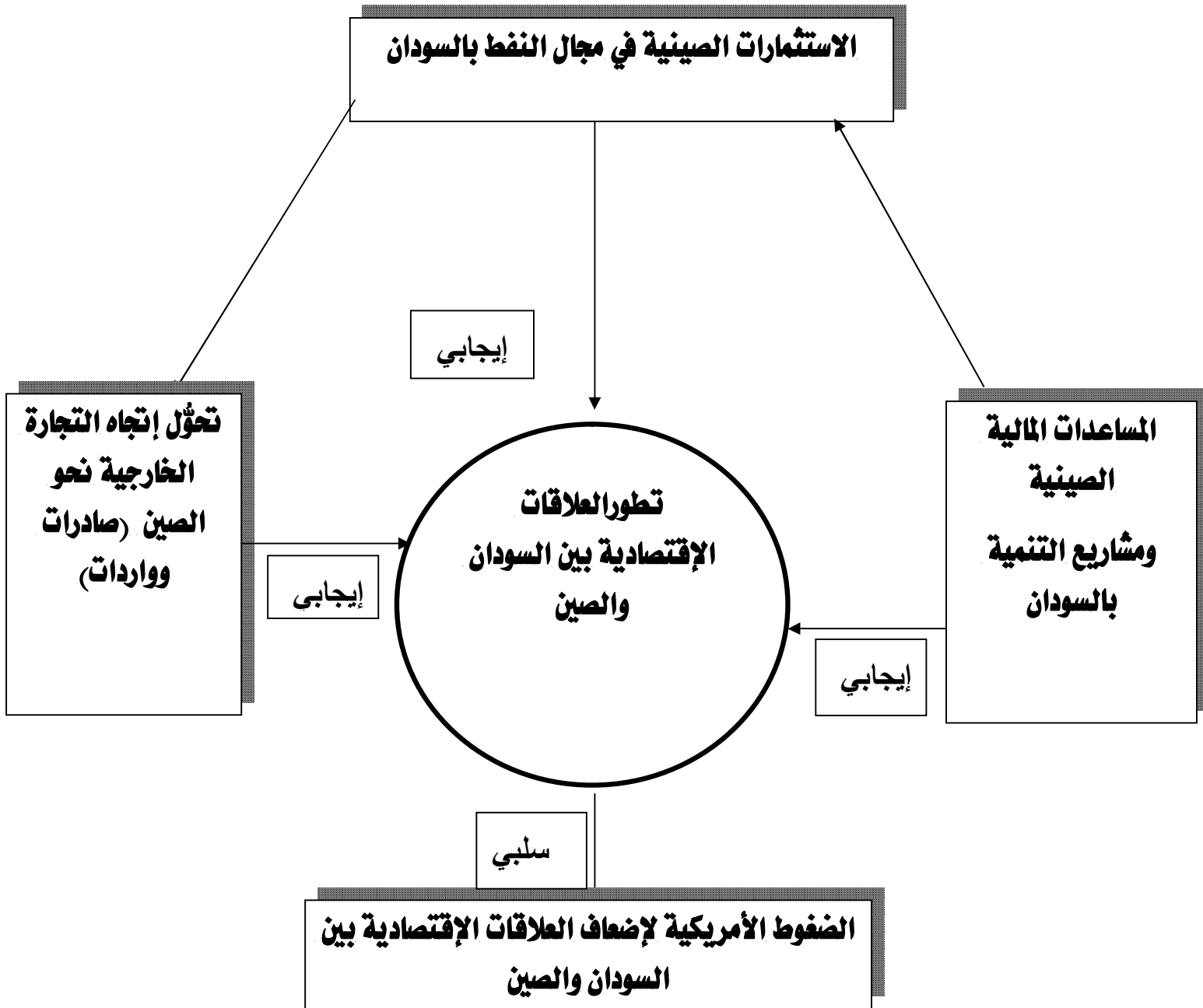
المبحث الأول : تحليل تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين

المطلب الأول : النموذج الإقتصادي لشرح تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين :

تم بناء النموذج الاقتصادي التالي لتحليل تطور العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين وبناءً على هذا النموذج ووفقاً لفروض البحث تمت مناقشة نتائج البحث:

شكل رقم (8)

النموذج الإقتصادي لشرح تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين



المصدر : إعداد الباحث .

المطلب الثاني : مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات بناءً على النموذج الإقتصادي

أولاً : كانت أولى فرضيات البحث أن هنالك علاقة إرتباطية إيجابية بين تطور العلاقات الإقتصادية بين السودان والصين وبين الاستثمارات الصينية في مجال النفط بالسودان .

وتوصل البحث إلي أن الاستثمارات الصينية في المجال النفطي بالسودان أدت الي تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتقويتها وكانت الصين أكبر المستثمرين في قطاع البترول السوداني من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعة النفطية وتعتبر الصين نموذجاً لنجاحات الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال الإسهامات الصينية في الإتحادات النفطية المختلفة بالسودان بنسب كبيرة جدا لاستكشاف وإنتاج النفط في السودان فكان نصيب شركة CNPC الصينية في إتحاد شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) والتي تعمل في مبيعات (1,2,4) قبل إنفصال الجنوب يمثل 40% كما هو مبين في الجدول رقم (5) السابق ، كما أسهمت ذات الشركة بنصيب 41% من إتحاد بترودار التي تعمل في مبيعات (3,7) قبل إنفصال الجنوب ، وكانت شركة CNPC قد حلت محل شركة ملووط الكندية نسبة لعدم إستيفائها الشروط المنصوص عليها بالإتفاقية الموقعة معها بما يعرف بإتفاقية قسمة الاستكشاف والإنتاج (EPSA) مع كل من شركة الخليج 46% وشركة ملووط للبترول الكندية 46% ، وشركة سودابت 8% كما هو موضح بالجدول رقم (8) السابق حيث تم تعديل الإتفاقية بخروج شركة ملوط لصالح CNPC بنسبة 23% وشركة ثاني الإماراتية بنسبة 23% ولكن شركة ثاني الإماراتي باعت 18% من أسهمها لصالح CNPC الصينية لتصبح حصة CNPC 41% أنظر الجدول رقم (9) والجدول رقم (10) السابقين وذلك في نوفمبر 2000م

وقد تقدمت CNPC الصينية بعد تردد طويل وبدفع من الحكومة السودانية في العام 2005م بطلب للحصول على إمتياز مربع (15) في حوض البحر الأحمر وأصبحت جزء من كونسورتيوم مربع (15) البحري بنسبة 35% كما هو موضح بالجدول رقم (13) السابق

وفي عام 2007 م تشكل كونسورتيوم آخر تحت مسمى شركة كورال لعمليات البترول لتوقيع عقد جديد للحصول على إمتياز مربع (13) البحري في حوض البحر الأحمر وكان نصيب شركة CNPC الصينية 40% من هذا الإتحاد كما هو مبين بالجدول رقم(11) السابق.

وكذلك تطورت تلك العلاقات من خلال الإسهامات الصينية في بناء البنية التحتية لصناعة النفط بالسودان متمثلة في بناء خطوط الانابيب لربط الإنتاج بالمصافي والمواني تمهيدا لتصديره وربطه بالأسواق العالمية، فقامت شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) التي تمثل الاستثمارات الصينية فيها 40% بمد خط أنبوب نفطي طوله 1610 كلم وبسعة قصوى

تبلغ 450 ألف برميل في اليوم من حقول هجليج مربع (2) في ولاية جنوب كردفان في 1999م ليربط حقل الإنتاج هجليج بميناء التصدير في بشائر

كما إتفق السودان مع الصين لاستثمار مليار دولار أمريكي لبناء خط أنابيب الفولة وتوسيع مصفاة الخرطوم ، وقد نفذت شركة (CPPE) الصينية والتي تعتبر الذراع الهندسي لشركة CNPC الصينية هذا الخط بعد أن فازت به في عطاء عالمي مفتوح وقد بدأ ضخ النفط الخام داخل الأنبوب الذي يبلغ طوله 723 كلم في 15/3/2004 م كما نفذت (CPECC) خط أنابيب سارجاث - هجليج والذي يبلغ طوله 172 كلم وقطره 24 بوصة وتبلغ السعة التصميمية القصوى لهذا الخط 150 ألف برميل في اليوم .

كما تطورت العلاقات الإقتصادية بين البلدين من خلال بناء المصافي الحديثه مثل مصفاة الخرطوم بالجيلي لتكرير مزيج النيل واستخراج المنتجات البيضاء منه وتشغيل الصناعات البتروكيميائية فيما بعد ، وتعتبر مصفاة الخرطوم هدفا إستراتيجيا للسودان حيث مكنت البلاد من توفير كميات جيدة من المنتجات البترولية المكررة ، وقد تم إنشاء مصفاة الخرطوم بواسطة شركة الخرطوم للمصافي والتي تعتبر ملكيتها مناصفة بين وزارة الطاقة والتعدين وشركة CNPC الصينية بموجب إتفاقية شراكة تم توقيعها في أول مارس 1997م بحيث تكون 50% لكل من الطرفين ، وقدرت تكلفة إنشاء المصفاة بحوالي 640 مليون دولار وبذلك يكون نصيب السودان منها 320 مليون دولار ، وقد بدأ الإنتاج في مايو سنة 2000م بطاقة إنتاجية بلغت 50 ألف برميل في اليوم ، وقد نالت مصفاة شهادة الأيزو 9001 والآيك 17025 وهي شهادات جودة عالمية ، فيما نجحت CNPC في أغسطس 2004م في تطوير المصفاة ليصل إنتاجها إلى 2 مليون طن سنويا كما بدأت في ذات العام المرحلة الثاني من توسعة المصفاة لتكرر 100 ألف برميل في اليوم ، وتتميز المصفاة بأنها صممت على خام النفط السوداني _مزيج النيل_ NILE BLEND ولذلك صممت وحدة لتكسير الزيت الثقيل (RTCC)) والمصفاة نواة لمصفاة معقدة تمكن البلاد من الدخول في الصناعات البتروكيميائية عند تهيئة الظروف لذلك ، وتعتبر مصفاة الخرطوم من أحدث المصافي بالسودان وتتكون من ثلاث وحدات رئيسة ووحدات أخرى مساعدة.

وكذلك تطورت العلاقات الإقتصادية بين البلدين من خلال بناء مواني التصدير حيث يوجد بالبلاد ثلاث مواني لتصدير البترول وهي ميناء بشائر الأولى و الثانية وميناء داماداما ، تتضح المشاركة الصينية من خلال تشييد ميناء بشائر الأولى الذي قامت به شركة (GNPOC) التي تبلغ الاستثمارات الصينية فيها 40% وهو ميناء مجهز بطاقة تخزينية تبلغ 3,2 مليون برميل وطاقة تحميل ناقلات نفط تقدر بين 600 ألف إلى مليون برميل يوميا ، وبلغت تكلفة الميناء 120 مليون دولار ، وكذلك تشييد ميناء بشائر الثاني في ولاية البحر

الأحمر لتصدير خام البترول من الحقول بولاية النيل الأبيض والذي شيدته وزارة التعدين وشركة بترودار لعمليات البترول التي تبلغ الاستثمارات الصينية بها 47% ، وهو من المكونات الأساسية لاستخراج وتصدير النفط السوداني والذي يعد من أهم وأضخم الإنجازات الاقتصادية للسودان كما تشتمل الإسهامات الصينية في هذا المجال على بناء مركز للتدريب الذي تم التوقيع بشأنه بين وزارة الطاقة والتعدين والشركة الوطنية الصينية CNPC وخصص لها مبلغ 900 الف دولار ، ويعتبر مركز التدريب النفطي مؤسسة رائدة في تقديم خدمات تدريبية في مجال صناعة النفط في السودان وقد تم تصميم المركز ليشمل معمل الفحص الهندسي وقاعات التدريب وغرف النقاش للمجموعات وقاعة المؤتمرات ومختبر الحاسوب والمكتبة والكافتيريا ومركز المعلومات النفطية الذي أسهمت في إقامته شركة BGP الصينية في عام 2003م مع شركة سودابت وبلغت تكلفة المشروع مليون دولار أمريكي وبذلك تكون الصين قد أسهمت في تمليك السودان لثروته النفطية بصورة مكتملة .

جدول رقم (38)

النسب المئوية للاستثمارات النفطية الأجنبية بالاتحادات النفطية بالسودان

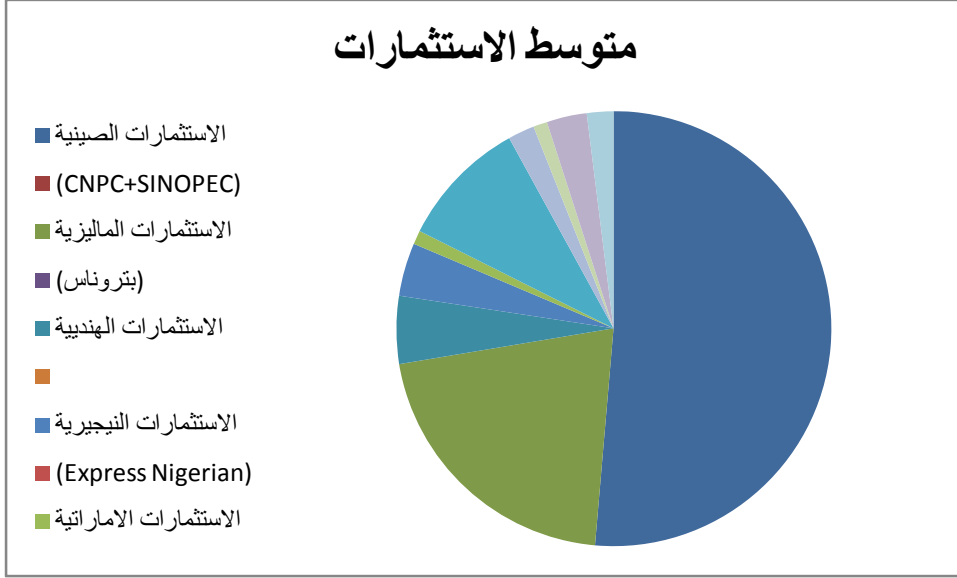
متوسط الاستثمارات	إتحاد كورال	RCPOC	مشاريع المربع السادس	PetroDar	GNPOC	الإتحادات الاستثمارات	مسلسل
51.4%	40%	35%	95%	47%	40%	الاستثمارات الصينية (CNPC+SINOPEC)	1
21.0%	0.00%	35%	0.00%	40%	30%	الاستثمارات الماليزية (بتروناس)	2
5.0%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	25%	الاستثمارات الهندية	3
4.0%	10.0%	10.0%	0.00%	0.00%	0.00%	الاستثمارات النيجيرية (Express Nigerian)	4
1.0%	0.00%	0.00%	0.00%	5.0%	0.00%	الاستثمارات الاماراتية (شركة ثاني)	5
9.6%	15%	15%	5.0%	8.0%	5.0%	الاستثمارات السودانية (Sudapet)	6
2.0%	10.0%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	Sudan s Ddindir	7
1.0%	0.00%	5.0%	0.00%	0.00%	0.00%	Hi tech Group	8
3.0%	15%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	Petro mine	9
2.0%	10.0%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	African Energy	10
100%	جملة الاستثمارات						11

المصدر: إعداد الباحث ، بأخذ متوسط النسب المئوية من جملة الإتحادات النفطية

الأجنبية العاملة بالسودان.

شكل رقم (9)

متوسط الاستثمارات النفطية بالسودان



المصدر: إعداد الباحث ، بأخذ متوسط النسب المئوية من جملة الإتحدات النفطية الأجنبية العاملة بالسودان.

والجدول رقم (40) السابق والشكل رقم (9) يوضح النسبة المئوية للاستثمارات النفطية الأجنبية والمحلية العاملة بالسودان، ومن الجدول نجد أن الاستثمارات النفطية الصينية بلغت نسبة 51,4% تليها الاستثمارات النفطية الماليزية بنسبة 30,4% ثم الاستثمارات الهندية بنسبة 21% وعليه فإن الاستثمارات الصينية حققت أعلى نسبة حيث تفوق الاستثمارات الماليزية التي تليها مباشرة بنسبة 30,4% وهي نسبة عالية جداً، وبذلك تكون الصين أكبر مستثمر أجنبي بالسودان في مجال الاستثمارات النفطية حيث بلغت استثماراتها النفطية بالسودان مبلغ 13.1 مليار دولار حتى عام 2009م⁽¹⁾ ويعتبر السودان سادس أكبر مصدر للنفط إفريقياً للصين قبل إنفصال جنوب السودان.

وبهذه النتيجة يكون البحث قد توصل الي صدق الفرضية الأولى من فرضيات البحث بوجود علاقة إرتباطية إيجابية بين تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين وبين الاستثمارات الصينية في مجال النفط

(1) خالد حسين محمد ،مرجع سابق ، ص 22

ثانياً: الفرض الثاني من فروض البحث ينص على أن هناك علاقة إيجابية بين تحول إتجاه التجارة الخارجية نحو الصين وبين تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

وقد توصل البحث إلي أن تغيير حركة الصادرات السودانية قاد الي تغيير حركة الواردات أيضا بسبب الاستثمارات الصينية في النفط السوداني ، وإذا أخذنا الفترة من 1998 وحتى العام 2006م كنموذج لذلك نجد أن الصين التي كانت تبلغ نسبة الصادرات السودانيه اليها 1.5% عام 1998م تتصدر القائمة في العام 2006م بنسبة 75% لأن أكثر من 80% من البترول السوداني يصدر الي الصين ، وبالعكس تماماً فإن الجماعة الأوربيه الاقتصادية قد تدهورت نسبة الصادرات السودانية اليها بصورة مخيفة فيما كانت في العام 1998م تتصدر القائمة بنسبة 34.6% فانها وصلت الي ذيل القائمة في عام 2006م نسبة 13.6%.

أما في جانب الواردات فقد إنعكست الصورة أيضا، فيما كانت تمثل الواردات الصينية الي السودان نسبة 13.8 في العام 1998م نجدها في عام 2006 تبلغ 20.81% في المرتبة الأولى وفي جانب الجماعة الاقتصادية الأوربيه فقد بلغت نسبة الواردات 23.4 في العام 1998 لتنتهز في العام 2006 نسبة 1.1% في ذيل القائمة أنظر الجدول رقم (30) السابق ، وبالنظر إلى الجدول رقم (28) السابق فإننا نجد أن الصادرات البترولية إلى الصين في تزايد مستمر منذ العام 1999م حيث بلغت صادرات النفط إلى الصين مبلغ 25690 الف دولار بنسبة 9% من إجمالي الصادرات ، بينما بلغت في العام 2000م مبلغ 795,198 الف دولار بنسبة 39% وهكذا إستمرت الصادرات النفطية السودانية إلى الصين باتجاه الزيادة الملحوظة حتى وصلت إلى 96% في العام 2005م حيث تم تصدير 882,708 الف برميل بما قيمته 846,842 الف دولار ، وهذا التحليل يدل على أن العامل النفطي كان سبباً رئيساً في تغيير إتجاه التجارة الخارجية من الدول الغربية إلى الدول الآسيوية والتي تأتي الصين في المرتبة الأولى من بين تلك الدول .

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.639 ^a	.408	.352	1401.891

a. Predictors: (Constant), الواردات, الصادرات

حسب برمجية SPSS وبالنظر إلى الملحق رقم (1) فإن الجدول السابق يوضح بعض المقاييس الاحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط بين الصادرات والواردات مع الميزان التجاري بلغت $R = 0.639$ ، مما يدل علي أن هنالك علاقة إرتباط إيجابية بين الصادرات والواردات مع الميزان التجاري، وقيمة معامل

التحديد (R square) = 40% R وهذا يدل علي أن 40% من التغير في الميزان التجاري سببه الصادرات والواردات (من الصين) بينما 60% سببه متغيرات أخرى غير شاملة في هذا النموذج، ومعامل التحديد المعطى 35% Adjusted R = قيمة الخطأ المعياري 1401,8 Error of the mean :

تحليل التباين

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2.847E7	2	1.423E7	7.243	.004 ^a
Residual	4.127E7	21	1965298.024		
Total	6.974E7	23			

a. Predictors: (Constant), الصادرات, الواردات

b. Dependent Variable: الميزانالتجاري

والجدول السابق يوضح نتائج تحليل التباين لنموذج إنحدار الميزان التجاري علي الصادرات والواردات ومن نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة F المعنوية (7.243) والقيمة الاحتمالية 0.04 وهي أقل بكثير من قيمة مستوي المعنوية القياسية 0.05 مما يدل علي معنوية العلاقة الخطية بين الميزان التجاري مع الصادرات والواردات وذلك حسب برمجية SPSS لقياس الصادرات والواردات مع الميزان التجاري الذي يعكس مدى تطور العلاقة بين البلدين .

حيث أن:

مجموع المربعات	تمثل	Sum of squares
متوسط المربعات	تمثل	Mean squares
درجات الحرية	تمثل	DF
قيمة F المعنوية	تمثل	F
القيمة الإحتمالية (مستوي الثقة)	تمثل	Sig
الانحدار	تمثل	Regression
البواقي	تمثل	Residual
المجموع	تمثل	Total

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-643.300	452.130		-1.423	.169
	الصادرات	.127	.105	.279	1.209	.240
	الواردات	.176	.098	.415	1.800	.086

a. Dependent Variable: الميزان التجاري

والجدول السابق يوضح قيم معاملات النموذج المقترنة المعيارية وغير المعيارية والأخطاء المعيارية وقيمة (t) والقيمة الاحتمالية المقابلة لها.

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نجد أن قيمة الثابت constant = -64330 وقيمة معامل الصادرات 0.127 هذا يدل علي إيجابية العلاقة بين الصادرات والميزان التجاري، وقيمة معامل الواردات b2= 0.176 أيضاً تدل علي إيجابية العلاقة بين الواردات والميزان التجاري، ومن خلال النتائج أعلاه يمكن صياغة النموذج التالي:

$$\text{Bot} = a + B_1 \text{EX} + b_2 \text{IMP}$$

بتعويض القيم في النموذج يصبح النموذج المقدر

$$\text{Bot} = - 643.3 + 0.127\text{EX} + 0.176 \text{IMP}$$

ويعتبر التبادل التجاري بين السودان والصين أحد ركائز العلاقات الاقتصادية السودانية الصينية فخلال فترة التسعينات من القرن الماضي شهد هذا المجال تطوراً ملحوظاً للتجارة الثنائية بين البلدين حيث جاء مشروع النفط في الفترة من 1997م وحتى 1998م فزادت واردات السودان وبلغ حجم التبادل التجاري في عام 1997م 1.133.79.000 دولار بنسبة زيادة قدره 54% من العام 1996م وفي عام 1998م وصل حجم التبادل التجاري إلى مبلغ 3.510.500.000 دولار بزيادة قدرها 165% من العام 1997م حيث كانت معظم الواردات الصينية للسودان عبارة عن آليات لمشروع النفط السوداني وكل ذلك قبل تصدير النفط السوداني . ثم بدأ حجم التبادل التجاري يزداد بعد تصدير النفط السوداني ودخول سعة البترول ضمن قائمة الصادرات السودانية حتى بلغ حجم التبادل حوالي 11 مليار دولار (10.918.9) مليار دولار في عام 2008، ثم هبط إلى 8.184.2 مليار دولار في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية ، أما في العام 2010 فقد إرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين 10.347.9 مليار دولار أنظر الجدول رقم (38) التالي .

جدول رقم (39)

حجم التبادل التجاري بين السودان والصين الفترة من 1990 - 1998م بملايين الدولارات

العام	واردات	صادرات	حجم التبادل التجاري
1990	6,956	3,370	10,326
1991	796	9,873	10,660
1992	923	4,376	5,290
1993	14	3,011	3,025
1994	5,300	4,160	9,200
1995	7,450	4,820	11,600
1996	3,850	11,078	8,670
1997	2,301	34,958	13,379
1998	5,330	22,932	28,262

المصدر: <http://mod.gov.sd/index.php>

ثم جاء مشوار التراجع بعد إنفصال جنوب السودان ليصل حجم التبادل التجاري عام 2011 إلى 8,300,9 مليار دولار ويستمر الهبوط ليصل عام 2012م إلى 2,462.3 مليار دولار ، بسبب إنفصال جنوب السودان حيث تراجع نصيب السودان من الإنتاج النفطي إلى 120 ألف برميل في اليوم .

أما في العام 2013 م قد إرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين نسبة لأن الشركات الصينية أخذت نصيبها من عائدات النفط عبارة عن نפט خام بعد أن ابتدع الجانبان آلية النفط مقابل المشروعات وذلك بعد ذهاب معظم إيرادات النفط عند إنفصال الجنوب وحاجة الجانب السوداني لسداد نصيب الشركات من الخام ولذلك ظهر ارتفاع في حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى 5,905.5 مليار دولار . أنظر الجدول رقم (39) التالي

جدول رقم (40)

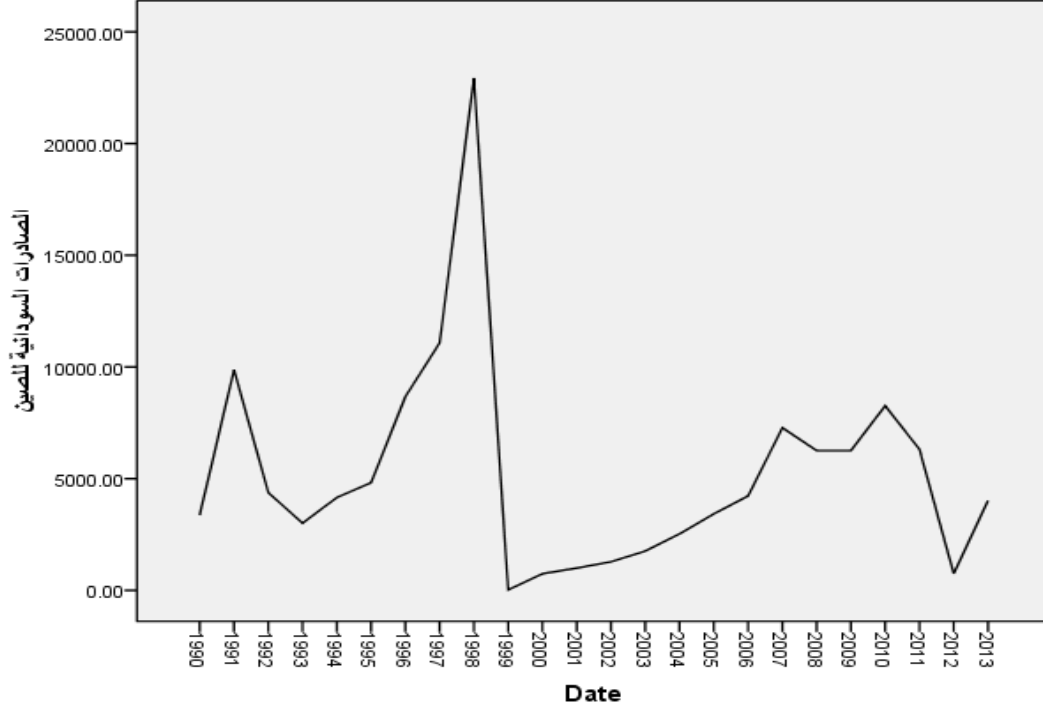
حجم التبادل التجاري بين السودان والصين بملايين الدولارات
في الفترة من 2002 - 2013م

السنة	الصادرات	الواردات	المجموع
2002	1281.3	196.6	1477.9
2003	1761.9	229.1	1784
2004	2527.0	529.6	3056.6
2005	3427.1	1383.0	4810.6
2006	4223.9	1679.4	5903.1
2007	7276.9	2436.2	9713.1
2008	6257.2	1926.9	10918.9
2009	6257.3	1926.9	8184.2
2010	8265.3	2082.6	10347.9
2011	6320.1	1980.8	8300.9
2012	752.6	1710.3	2462.3
2013	4018.0	1887.5	5905.5

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية من 2002-2013 م

شكل رقم (10)

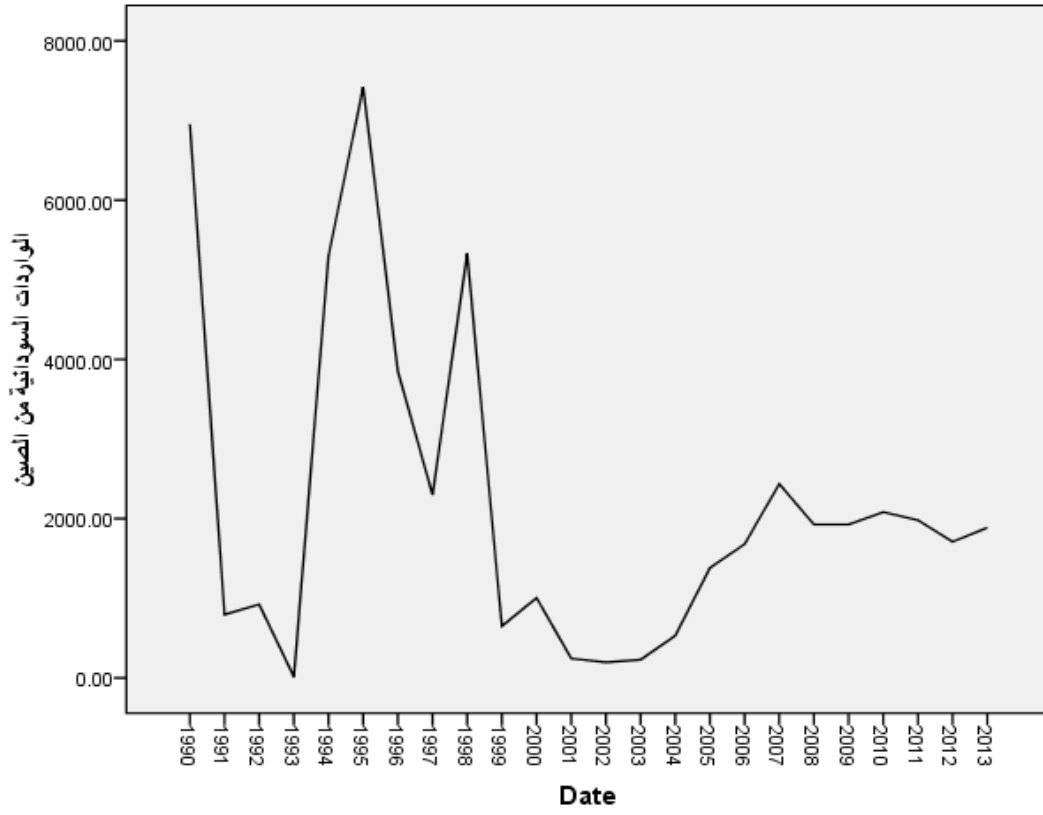
الصادرات السودانية إلى الصين في الفترة من 1990 - 2013 م



المصدر: إعداد الباحث ، بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي من 1990 - 2013م

شكل رقم (11)

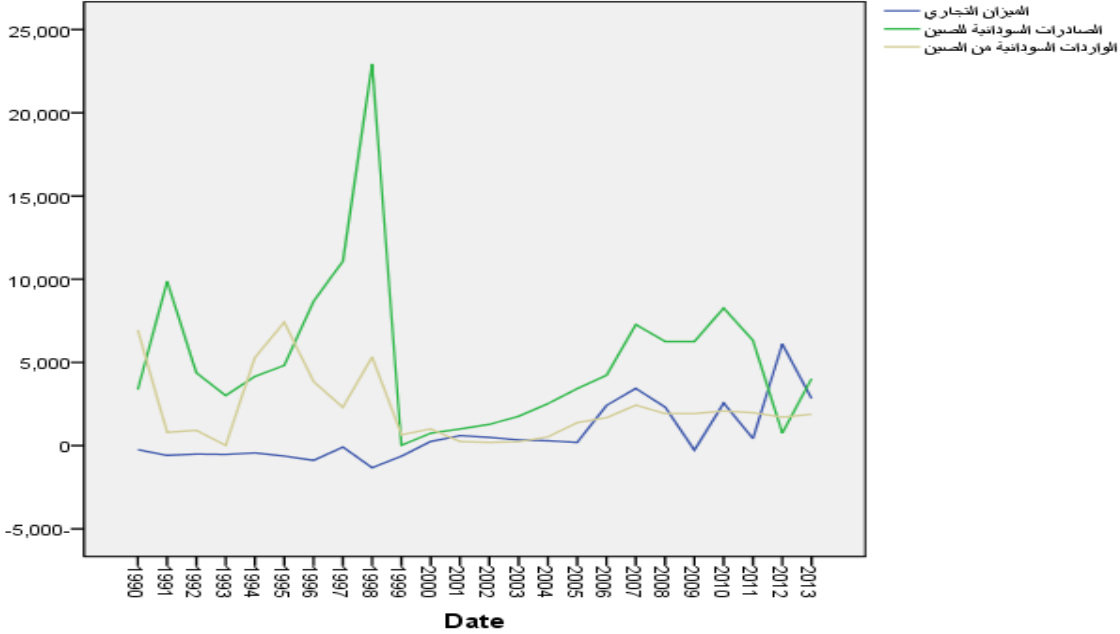
الواردات السودانية من الصين في الفترة من 1990 - 2013 م



المصدر: إعداد الباحث ، بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي من 1990 - 2013م

شكل رقم (12)

تجارة السودان الخارجية مع الصين بالقياس مع الميزان التجاري في الفترة من 1990- 2013 م



المصدر: إعداد الباحث ، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي من 1990- 2013م

وهكذا أتى العامل النفطي إلى تغيير إتجاه التجارة الخارجية من الدول الغربية الي الدول الآسيوية وبخاصة الصين مما أسهم في تعزيز وتقوية العلاقات الإقتصادية بين البلدين .وبذلك يكون البحث قد توصل إلى صدق الفرضية الثانية من فرضيات البحث وهي وجود علاقة إرتباطية بين تحول إتجاه التجارة الخارجية للسودان نحو الصين وبين تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين .

ثالثاً: الفرض الثالث للبحث ينص على أن الضغوط الأمريكية والغربية تؤثر سلباً علي العلاقات الإقتصادية الصينية السودانية.

وتوصل البحث إلى أنّ الضغوط الأمريكية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين سواء أكانت على مستوى الشركات الصينية العاملة بالسودان مثل الشركة الوطنية الصينية للبتترول CNPC في إتهامها بأنها شريكة في الحرب في السودان وأنها متعاونة مع دولة ترعي الإرهاب ولذلك تمت معارضة تسجيلها في بورصة نيويورك وهونغ كونغ وتم إصدار قرار مجلس النواب الأمريكي بالرقم 422-2 في 13 يونيو 2001م الذي يعاقب بموجبه الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط السوداني بل وإجازة مجلس النواب الأمريكي لتعديل قانون يمنع

من التعامل في بورصة الأسهم بنيويورك أو المساهمة في سوق السندات الأمريكية ، كذلك بإتهام منظمة Human right watch هذه الشركات بأنها شريكة في الحرب في السودان وأنها ضالعة في عمليات النزوح والحرق والقتل التي ترافقها ، أو كانت تلك الضغوط على مستوى اتهام الصين بالتعامل مع الدول المارقة على بيت الطاعة الأمريكي مثل السودان حيث أعلنت لجنة مراجعة العلاقات الأمريكية الصينية في العام 2006 إلى أنه لا توجد علاقات هدامة ضارة بالمصالح الأمريكية كالعلاقات الصينية السودانية

كل هذه الضغوط التي تهدف الي إضعاف العلاقات الإقتصادية بين البلدين لإثناء الصين عن الاستثمار في النفط السوداني وعودة الاستثمارات الأمريكية التي كان لها قصب السبق في هذا المجال ،لم تؤثر على الجانب الصيني بسبب أن الصين لها قوة إقتصادية هائلة ترتبط بها المصالح الامريكية الإقتصادية والتجارية بصورة متشابكة تهاوت أمامها كل الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية والدوائر الغربية لإثناء الصين من الاستثمار في مجال النفط السوداني وبالتالي إضعاف وتفكيك علاقاتها الإقتصادية مع السودان حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تشتري البضائع الصينية الرخيصة الأمر الذي مكن الصين من الحفاظ على نموها الإقتصادي ، وكذلك فإن إقراض الصين المال للولايات المتحدة الأمريكية في شكل سندات الخزنة الأمريكية فمثلاً في عام 2010م صارت حصة الصين في أسواق السندات الأمريكية 1.7566 ترليون دولار¹ ، مما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع أن تكسر صمود الصين في علاقاتها الإقتصادية مع السودان وبخاصة في مجال الاستثمارات النفطية التي تحتاجها الصين لإشباع حاجتها الملحة من الطاقة التي تدور عليها عجلة نشاطها الإقتصادي المتنامي

بينما أفلحت تلك الضغوط علي الجانب السوداني سواءً أكانت ضغوطاً سياسية بإصدار قانون سلام السودان ، وبإتهام السودان بإنتهاج سياسة الأرض المحروقة وبإنسحاب الشركات الأمريكية من ساحة الاستثمار في النفط السوداني كشركة شيفرون الأمريكية وتالمسان الكندية وكذلك تجميد أرصدة 12 شركة سودانية وتمديد الحظر الاقتصادي على السودان .

أو كانت تلك الضغوط ضغوطاً إعلامية بإتهام السودان باستخدام عائدات النفط في شراء الأسلحة لتحقيق أهداف عسكرية بالجنوب عن طريق عدد من الصحف الأمريكية والغربية مثل صحيفة الوشنطن بوست الأمريكية وصحيفة الديلي تلغراف وصحيفة الزمان اللندنية إلى غير ذلك من الصحف الغربية التي شاركت في هذه الحملة حيث نجحت في إشعال الحرب

¹ [http:// Arabicpeople.cn](http://Arabicpeople.cn)

الأهلية بين أبناء السودان حيث تم فصل جنوب السودان الغني بالنفط عبر التوصل إلى إتفاقية السلام الشامل (CPA) وبالتالي انفصلت معه أكثر من 80% من ثروة السودان النفطية ، وعليه تأثرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بصورة سلبية ظهرت من خلال تراجع الصادرات السودانية إلى الصين بسبب إنحسار الصادرات النفطية الي الصين بعد العام 2011م والأعوام التي تليه أنظر الجداول رقم (15،16،17،18،19،20) السابقة حيث إنخفضت حصيلة صادر خام البترول من 9,406 مليون دولار في العام 2010م إلى 7,003 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 25.7% وذلك لانخفاض إنتاج النفط الخام من 168,656 الف برميل في عام 2010م إلى 114,168.3 الف برميل في عام 2011م بمعدل 32.3% ويعزي ذلك إلى خروج جنوب السودان عن دائرة المساهمة في الإنتاج بعد إنفصاله في يوليو 2011م .

ومما سبق فإن إنفصال جنوب السودان أدى إلى تأثير سلبي حيث تراجع نصيب السودان من الإنتاج النفطي إلى 120 ألف برميل في اليوم بعد أن بلغ إنتاجه اليوم 520 ألف برميل في اليوم قبل الإنفصال وذلك يتضح تأثير إنفصال جنوب السودان على العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين²

وقد كانت الصادرات السودانية إلى الصين في تزايد مستمر منذ العام 1999م وحتى العام 2010م ، ثم بدأ التراجع إعتباراً من العام 2011 م (وهو عام الإنفصال) وأما العام 2012م فقد شهد تراجعاً ملحوظاً حيث وصلت الصادرات السودانية 954.9 مليون دولار ، ثم إرتفع إلى 4,013.1 مليون دولار في عام 2013م بسبب إرتفاع نصيب الشركات الأجنبية من صادر البترول الخام .

كما تأثرت أيضاً الواردات الصينية للسودان بعد إنفصال جنوب السودان وياتت الواردات الصينية تمضي بانخفاض في العام 2011م (عام الإنفصال) وكذلك العام 2012م والعام 2013م بعد أن كانت الواردات الصينية للسودان تسير باتجاه الزيادة المستمرة في معظم السنوات منذ العام 1999م وحتى العام 2010م أنظر الجدول رقم (21) والجدول رقم(22) السابقين وكذلك أنظر إلى الجدول رقم (29) التالي الذي يوضح واردات السودان من الصين في الفترة من 1994م وحتى عام 2004م .

وكان مشروع النفط السوداني بعد إنفصال الجنوب قد انقسم إلى قسمين بين الشمال والجنوب ، فمعظم المنشآت النفطية الحقلية كانت من نصيب دولة الجنوب ، بينما كان نصيب جمهورية السودان يتمثل في خطوط الأنابيب والمصافي والمواني وجميع مشروعات البني التحتية

crystal clear app Kadick . png²

النفطية بالسودان وعلى ذلك فإن كل من الجانبين يحتاج إلى الآخر ، فبتترول دولة الجنوب لابد أن يمر عبر أنابيب جمهورية السودان ليتم تصديره عبر المواني النفطية التابعة لجمهورية السودان وكل ذلك وفقاً لرسوم محددة يتفق عليها الجانبان ، تعويضاً لما فقدته .

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-.705 ^a	.497	.474	1262.426

a. Predictors: (Constant), الضغوط الأمريكية على السودان والسين

بناءً على برمجية SPSS تم قياس الضغوط الأمريكية على السودان كمتغير صوري مع ميزات المدفوعات لإثبات صدق الفرضية الثالثة وبالنظر إلى الملحق رقم 3 فإن الجدول السابق يوضح بعض المقاييس الاحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط بين الضغوط الأمريكية على السودان مع الميزان التجاري بلغت $R = -.705$ ، مما يدل على أن هنالك علاقة سلبية بين الضغوط الأمريكية على السودان مع الميزان التجاري، وقيمة معامل التحديد (R square) 49% وهذا يدل على أن 49% من التغير في الميزان التجاري سببه الضغوط الأمريكية على السودان بينما 53% سببه متغيرات أخرى غير شاملة في هذا النموذج، ومعامل التحديد المعدل Adjusted R: 47% وقيمة الخطأ المعياري Error of the mean : 1401,8

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.468E7	1	3.468E7	21.759	.000 ^a
	Residual	3.506E7	22	1593718.423		
	Total	6.974E7	23			

a. Predictors: (Constant), الضغوط الأمريكية على السودان والسين

b. Dependent Variable: الميزان التجاري

يوضح نتائج تحليل التباين لنموذج انحدار الميزان التجاري على الضغوط الأمريكية على السودان ومن نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة F المعنوية (21.759) والقيمة الاحتمالية $.000^a$ وهي أقل بكثير من قيمة مستوي المعنوية القياسية 0.05 مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين الميزان التجاري مع الضغوط الأمريكية على السودان.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2224.711	420.809		5.287	.000
	الضغوط الامريكية على السودان والسين	-2482.904	532.285	-.705	-4.665	.000

a. Dependent Variable: الميزان التجاري

الجدول السابق يوضح قيم معاملات النموذج المقترنة المعيارية وغير المعيارية والأخطاء المعيارية وقيمة (t) والقيمة الاحتمالية المقابلة لها.

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول نجد أن قيمة الثابت constant = 2224.711 ، وقيمة معامل الضغوط B = -2482.904 ، وهذا يدل علي سلبية العلاقة بين الضغوط والميزان التجاري، ومن خلال النتائج أعلاه يمكن صياغة النموذج التالي:

$$Bot = a + B P$$

بتعويض القيم في النموذج يصبح النموذج المقدر

$$Bot = 2224.711 + -2482.904 P$$

وبناء على هذا التحليل يكون البحث قد توصل إلى صدق الفرضية الثالثة بتأثير الضغوط الامريكية علي السودان بصورة سلبية على العلاقات الاقتصادية بينهما.

رابعاً: الفرض الرابع من فروض البحث ينص على أن المساعدات المالية الصينية ذات تأثير إيجابي علي تمويل مشاريع التنمية بالسودان .

وقد توصل البحث إلى أن المساعدات المالية الصينية التي بلغت حتى عام 2013م مبلغ 4813.5 مليون دولار ساعدت السودانين علي إقامة مشاريع تنمية بالسودان ، فمثلاً في مجال الإنشاءات قامت بتشديد الطرق المعبدة التي تربط بين المدن كطريق مدني القصارف ، وتشديد الجسور على النيل مثل جسر الصداقة مروى - كريمة ، وتشديد السدود مثل سد مروى ، وفي المجال الطبي أقامت العديد من المستشفيات مثل مستشفى الصداقة بالدمازين وأم درمان وكريمة ، وفي المجال الزراعي قامت بإنشاء المركز الصيني الزراعي بالفاو ، وفي مشاريع تدريب السودانين في مختلف المجالات ، على أن المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان أتاحت الفرصة لتمويل مشاريع التنمية بالسودان وذلك بالرغم من أن السودان كان محاصراً بعقوبات اقتصادية مفروضة عليه من الأمم المتحدة وكذلك من الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن حصة الصين من مجموع القروض الخارجية والمنح للسودان تظهر إتجاهاً للإخفاض في الفترة من

2002م إلى 2004م بنسبة 7% ، 8% ، 7% في الأعوام 2002م ، 2003م ، 2004م على التوالي .

ولكن سرعان ما إزدادت حصة الصين إلى 76% في العام 2005م ثم إنخفضت إلى 24% في العام 2006م كما ارتفعت 72% في العام 2007م ثم انخفضت إلى 3.35% في عام 2008م وارتفعت إلى 27.44% في العام 2009م

ويعتبر أحد التفسيرات المحتملة لتغيير هذا الإتجاه هو أن الزيادة السريعة في حصة الصين من مجموع القروض الخارجية والمنح المقدمة للسودان في عام 2005م ، 2007م تعود إلى أن الصين لها سياسة ثابتة لزيادة المشاركة الدولية من خلال زيادة الإستثمار والمعونة والتجارة مع البلدان النامية مثل السودان .

وأما التفسير الآخر هو أن تنفيذ إتفاقية السلام في عام 2005م شجعت الصين على الإنفاق وتقديم المزيد من المنح والقروض .

وأقوي التبريرات هو أن زيادة مشاركة الصين في قطاع النفط في السودان ، حيث تعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث تستثمر الصين 48% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في قطاع النفط السوداني (1).

وتعتبر الصين الشريك التجاري الرئيسي في السودان حيث يتم تصوير 86% من إجمالي صادرات النفط السوداني للصين وهذا يمثل 10% من واردات الصين النفطية مما يعد أن السودان يعتبر مورد نفطي رئيس إلى الصين .

من ناحية أخرى فإن الإتجاه إلى الإنخفاض في 2006م ربما يرجع ذلك إلى سياسات الصين الحكومية للحد من القروض والمنح للبلدان النامية مثل السودان .

وبالرغم من الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية فإن الصين أكدت بالوفاء بالتزاماتها والحفاظ على المزيد من القروض والمعونات .

وبالتالي يمكن القول أن السودان الذي يملك موارد طبيعية ومن ضمنها النفط الذي تحتاج اليه

الصين كشريك إقتصادي مهم لتحريك عجلة إقتصادها المتسارع والمتنامي قد أتاح للسودان توفير

رأس المال اللازم لتمويل مشاريع التنمية بالرغم من العقوبات المفروضة عليه.

(1) سامية محمد عثمان ساتي نور، مرجع سابق، ص 5

ويمكن صياغة النموذج على أن ميزان المدفوعات السوداني يمثل المتغير التابع، وقيمة المساعدات المالية الصينية كمتغير مستقل.

$$Bop = \alpha + cA$$

حيث A : هي المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان

Bop : ميزان المدفوعات

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.651 ^a	.423	.397	301.32134

a. Predictors: (Constant), المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان

وحسب برمجية SPSS فقد تم قياس المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان مع ميزان المدفوعات ، وبالنظر إلى الملحق رقم (11) فإن الجدول السابق يوضح بعض المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط بين المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان مع الميزان التجاري بلغت .651^a R ، مما يدل على أن هنالك علاقة إيجابية بين المساعدات الصينية المقدمة للسودان مع ميزان المدفوعات، وقيمة معامل التحديد (R square) = .42 وهذا يدل على أن 42% من التغير في ميزان المدفوعات سببه المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان بينما 58% سببه متغيرات أخرى غير شاملة في هذا النموذج، ومعامل التحديد المعدل Adjusted R: .39 وقيمة الخطأ المعياري 301.32134 Error of the mean

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1465315.870	1	1465315.870	16.139	.001 ^a
Residual	1997480.160	22	90794.553		
Total	3462796.030	23			

a. Predictors: (Constant), المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان

b. Dependent Variable: الميزان التجاري

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين لنموذج إنحدار ميزان المدفوعات على المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان ، ومن نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة F المعنوية (16.139) والقيمة الإحتمالية ^a0.001 وهي أقل بكثير من قيمة مستوي المعنوية القياسية 5% مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين ميزان المدفوعات مع المساعدات المالية المقدمة للسودان .

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	129.901	64.233		2.022	.055
	المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان	.202	.050	.651	4.017	.001

a. Dependent Variable: a. الميزان التجاري

الجدول السابق يوضح قيم معاملات النموذج المقدرة المعيارية وغير المعيارية والأخطاء المعيارية وقيمة (t) والقيمة الإحصائية المقابلة لها.

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول نجد أن قيمة الثابت $a=129.901$ constant هذا يدل على إيجابية العلاقة بين المساعدات المالية المقدمة للسودان وميزان المدفوعات ، وقيمة معامل (المساعدات المالية المقدم للسودان) $p = .202$ ومن خلال النتائج أعلاه يمكن صياغة النموذج التالي:

$$Bop = a + cA$$

وبتعويض القيم في النموذج يصبح النموذج المقدر

$$Bop = 129.901 + .202A$$

حيث أن : a = الثابت و c = معامل المساعدات المالية و A = المساعدات المالية الصينية و Bop = ميزان المدفوعات

وبناءً على هذا التحليل تكون الدراسة قد توصلت إلى صدق الفرضية التي تنص على أن المساعدات المالية الصينية ذات تأثير إيجابي على تمويل مشاريع التنمية بالسودان وتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال قياسها مع ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني : نتائج وتوصيات البحث

المطلب الأول : نتائج البحث

من خلال البحث في الفصول السابقة فقد تم التعرف على المجالات التي تطورت من خلالها العلاقات الإقتصادية بين السودان والصين فتعرفت الدراسة على الاستثمارات الصينية في مجال النفط بالسودان كما تعرفت على حجم التبادل التجاري وتحول وجهة التجارة الخارجية نحو الصين والدول الآسيوية غير العربية كما تعرفت الدراسة على المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان ودورها في مشاريع التنمية بالسودان . وبناءً على ذلك فقد توصل البحث إلى عدد من النتائج وهي كما يلي :

أولاً : إن النفط هو العمود الفقري الذي تقوم عليه العلاقات الإقتصادية بين السودان والصين حيث أن الاستثمارات الصينية في مجال النفط بالسودان والتي بلغت نسبة 51,4% من جملة الاستثمارات النفطية بالسودان قد أدت إلى تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين وتقويتها من خلال الإسهامات الصينية القوية في الإتحادات البترولية المختلفة بالسودان ومن خلال الإسهامات الصينية في بناء البنية التحتية لصناعة النفط بالسودان .

ثانياً : تطورت العلاقات الإقتصادية السودانية الصينية تطوراً إيجابياً في الفترة من 1990-2013م نسبةً لتأثر الميزان التجاري السوداني إيجابياً بتحول إتجاه التجارة السودانية نحو الصين وبالمساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان ، بالرغم من تأثر الميزان التجاري سلبياً بالضغوط الأمريكية والغربية على السودان في هذه الفترة لإضعاف علاقاته مع الصين .

ثالثاً : استفاد السودان من المساعدات المالية الصينية في تحقيق التنمية بالبلاد وذلك بالرغم من العقوبات السياسية التي فرضها المجتمع الدولي على السودان والعقوبات الإقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بتهمة رعاية الإرهاب والسبب في ذلك هو وجود الصين كشريك استراتيجي في حوجة ماسة للموارد السودان الطبيعية وأبرزها النفط الذي تحتاجه الصين بشدة لتغطية حاجتها من الطاقة التي يقوم عليها اقتصادها متسارع النمو .

رابعاً : لم تقلح الضغوط الأمريكية في تفكيك العلاقات الإقتصادية بين السودان والصين لأن الصين تربطها مصالح إقتصادية وتجارية متشابكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بالرغم من نجاحها في الضغط على الجانب السوداني حتى أفلحت في فصل جنوب السودان الغني بالنفط وبالتالي ذهب أكثر من 80% من ثروة السودان النفطية مما أدى إلى إضعاف حجم التبادل التجاري بين البلدين وبعدها كان حجم التبادل التجاري بين البلدين في تصاعد مستمر بسبب دخول سلعة البترول ضمن الصادرات السودانية حتى وصل إلى حوالي 11 مليار دولار في عام

2008م و 10.3 مليار دولار في عام 2010م ثم بدأ في التراجع حتى وصل إلى 3.4 مليار دولار في عام 2011م وعام 2012م بعد خروج سلعة البترول من الصادرات السودانية وتحول الصين إلى مورد صافي للسودان .

المطلب الثاني: التوصيات

خرج البحث بالتوصيات التالية التي نأمل أن تجد حظها من الإهتمام وهي كما يلي :

أولاً: لا يجب إعتبار الصين بديلاً استراتيجياً للسودان لتعويض خروج الاستثمارات الأمريكية والغربية بل يجب أن يُبنى مستقبل العلاقات الإقتصادية بين السودان والصين على أساس التوازن في الاستثمارات النفطية مع الصين من جهة ومع أمريكا والغرب من جهة أخرى

ثانياً: لا يجب الإعتماد على النفط كمنتج أساسي واحد حيث تحيط به عدة مخاطر مثل تقلبات في أسعار النفط والغارات الجوية الغربية والأمريكية المعادية للسودان على قطاع النفط ، ومن جهة أخرى فإن معظم النفط السوداني المستخرج كان يقع في جنوب السودان وبعد إنفصالهم تراجعت قيمة الصادرات في العام 2011م والأعوام التي تليه مما أدى إلى وجود عجز في ميزان المدفوعات هذه الفترة .

ثالثاً: على الجانب السوداني أن يتخذ الاستثمارات الصينية في مجال النفط وسيلة للضغط على الصين لتوجيه المساعدات المالية الصينية في القطاعات الأكثر تميزاً مثل المشاريع الزراعية وكذلك مشاريع التعليم التقني ومعاينة التدريب المهني وبناء مصانع النسيج وتنميتها.

رابعاً: على الدولة عدم الإعتماد على القروض الربوية سواءً كانت من الصين أو من الدول والمؤسسات المانحة الأخرى والتي تزيد من عبء الدين الخارجي للسودان حتى لا يجبر السودان على إعادة تشكيل إقتصاده وقبول الشروط التي تتوافق مع مصالح أصحاب المال العالمي .

خامساً: يوصي البحث بالمزيد من البحوث العلمية لدراسة علاقات السودان الإقتصادية مع الصين حيث لم تستوعب هذه الدراسة سوى عامين بعد إنفصال الجنوب لأن إستمرار العلاقات الإقتصادية مع الصين دون دراسة سيؤدي إلى مشاكل إقتصادية تضر بالإقتصاد السوداني ويقترح الباحث العناوين التالية :

- 1- مستقبل علاقات السودان الإقتصادية مع الصين بعد إنفصال الجنوب.
- 2- الاستثمارات الصينية بالسودان وأثرها على العلاقات بين البلدين.
- 3- أثر النفط على التجارة بين السودان والصين بعد إنفصال الجنوب.

المصادر والمراجع

أولا : الكتب العربية

- 1- إبراهيم محمد أحمد البلولة، (2011م) ، التنافس الصيني في إفريقيا ، شركة مطابع العملة المحدودة ، الخرطوم .
- 2- أحمد جامع،(1992م) ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية .
- 3- أحمد جمال الدين موسي، (2000م) ، العلاقات الإقتصادية الدولية و نظريات التنمية مكتبة الجلاء الجديد، المنصورة .
- 4- أحمد خالد، (2005م)، السودان يسبح في بحر من النفط، مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد السادس ، الخرطوم.
- 5- إسكندر مصطفى النجار، (بدون تاريخ) ، مقدمة للعلاقات الإقتصادية الدولية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ،
- 6- أشرف أحمد العدلي، (2006م) ، التجارة الدولية مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة.
- 7- السيد ياسين، (1998م) ، العرب و العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- 8- أمين رشيد كنونه، (1980م) ، الإقتصاد الدولي ، مطبعة الجامعة ، بغداد .
- 9- أنتوني باستون، (2007م) ، الصين هل تكون القوة العظيمة الجديدة ؟ ، شركة نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة .
- 10- أنور ماجد عشقي، (2002م) ، العولمة وأبعادها الإستراتيجية ، مركز الشرق الأوسط للبحوث و الدراسات القانونية ، بدون بلد .
- 11- بشير محمد بشير، (2000م) ، من هجليج إلي بشائر (قصة البترول السوداني)، الطبعة الثالثة، مؤسسة الصلحابي للطباعة ، دمشق .
- 12- بول سالم، (1998م) ، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي و العشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- 13- جعفر كرار أحمد، (2008م) ، العلاقات السودانية الصينية ، الطبعة الأولى ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة .

- 14- جودة عبد الخالق، (1978م) ، مدخل إلي الإقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة .
- 15- جورج لوج ، عرض محمود رؤوف ، إدارة العولمة ،المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، بدون تاريخ
- 16- جون هدسون،(1987م) ، مارك هرند ، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ سنتر، الرياض .
- 17- حسن حامد،(2001م)، الحملات الصليبية على بترول السودان - الدوافع والأهداف، مجلة السفير (السودان)، السنة الأولى العدد الثالث.
- 18- حمدان التوم، (2005م)، م شروع خط الصادر، مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد السادس، الخرطوم.
- 19- خالد حسين محمد، (2007م) ، الصين القطب الدولي الجديد ، مركز السودان للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، الخرطوم .
- 20- رشيدة الحاج بشير،(2006 م) ، ملف العلاقات الصينية . السودانية ، مركز دراسات المستقبل ، الخرطوم .
- 21- رضا عبد السلام،(2011م) ، العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع
- 22- رضا عبد الودود، 2004/9/15م، العقوبات على السودان - الأسباب الغائبة، مجلة الإسلام اليوم.
- 23- زيغنو بيرجستكي،(1999م) ، رقعة الشطرنج الكبرى ، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان.
- 24- سلمى الفاتح،(2010/11/24م)، جريدة اخر لحظة.
- 25- سمير أمين،(2004م)،الدولة الوطنية وتحديات العولمة،مكتبة مديولي، القاهرة.
- 26- سمير صارم،(2000م) ، معركة سيائل حرب من أجل الهيمنة ، دار الفكر المعاصر ، دمشق .
- 27- سمير محمد عبد العزيز، (2001م) ، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية .

- 28- سمير محمد عبد العزيز، (2001م) ، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفكرية ، الإسكندرية .
- 29- سيف الدين حسن صالح،(2004م)، البترول السوداني_ قصة كفاح أمة، مطابع العملة السودانية ، الخرطوم.
- 30- طارق فاروق الحصري،(2001م)، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة
- 31- طارق مبارك،(2003م)، مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد الثاني، الخرطوم
- 32- عادل أحمد جعفر ومجدي شهاب،(2005م) ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية .
- 33- عادل أحمد حشيس وآخرون، (1998م) ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية .
- 34- عبد الحي زلوم،(2000م) ، نذر العولمة ، الطبعة الثانية المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت .
- 35- عبدالرحمن يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية،الدارالجامعية،الإسكندرية، 2001م
- 36- عبد الله الشيخ سيد أحمد، 2005م، مستقبل إقتصاديات النفط السوداني في إطار بروتوكول قسمة الثروة، مركز دراسات المستقبل وحدة تنسيق الدراسات والبحوث، الخرطوم.
- 37- عبد المطلب عبد الحميد، (2006م) ، إقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز) ، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 38- عبد المطلب عبد الحميد،(2003م) ، النظام الإقتصادي العالمي الجديد ، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية ، القاهرة.
- 39- عثمان أبوحرب،(2008م)، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دارالسلامة، عمان.
- 40- عطية المهدي الفيتوري،(2000م) ، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ، مطبعة معهد التخطيط القومي ، بنغازي .
- 41- علي العبد الله،(2007/2/11م)، الصين تغزو إفريقيا، جريدة الوحدة السودانية، العدد 400.

- 42- علي عبد الفتاح أبو شراره، (2007م) ، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان.
- 43- علي عبد علي(2006م) ، العلاقات الصينية السودانية_ قبل وبعد النفط ، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم.
- 44- عمر الفقي،(2001م)،العولمة و قضايا إقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 45- عمر خض، (2001م) ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- 46- عمر محمد خير،(2004م)، مجلة النفط والغاز ، المؤسسة السودانية للنفط، العدد الرابع، الخرطوم.
- 47- عيد سعيد عيد سعيد، بدون تاريخ ، العولمة و العالم الإسلامي ، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع ، جدة .
- 48- فليح حسن خلف،(2010م) ، جامعة آل البيت ، عالم الكتب الحديث ،أريد الأردن .
- 49- محسن أحمد الخضيرى، (2001م) ، العولمة، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة.
- 50- محمد إبراهيم منصور، (2007م) ، الإقتصاد الدولي . مدخل السياسات، دار المريخ للنشر ، الرياض.
- 51- محمد الجوهر محمد الجوهر، (2002م) ، العولمة و الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى دار الأمين طبع نشر توزيع، القاهرة.
- 52- محمد رؤوف حامد، بدون تاريخ ، إدارة العولمة، سلسلة كراسات المكتبة الأكاديمية ، بدون بلد.
- 53- محمد زكي شافعي،(1970م) ، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الثالثة دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت.
- 54- محمد سعيد زعرور،(1998م) ، العولمة . ماهيتها . أثارها . أهدافها ، الطبعة الأولى دار البيارق ، عمان.
- 55- محمد عبد المنعم عفر، وأحمد فريد مصطفى،(1999م)، العلاقات الإقتصادية و الأسواق المالية مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية.

- 56- محمد محمد سكران، (2003 م)، العولمة و الثقافة العربية . رؤية نقدية ، دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع ، بدون بلده.
- 57- محمد مغدادي،(2002م) ، العولمة . سيف واحد ورقاب كثيرة ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت .
- 58- محمود عبد الرازق،(2010م) ، الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ، الطبعة الأولى الدار الجامعية ، الإسكندرية.
- 59- مورد خاي كرياتين، تعريب محمد إبراهيم،(2007م) . منصور وعلي سعود عطية ، الإقتصاد الدولي _ مدخل السياسات ، دار المريخ للنشر ، الرياض.
- 60- نعيم إبراهيم الظافر،(2010 م) ، إدارة العولمة وأنواعها ، عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع ، أربد الأردن.
- 61- نعيم حافظ أبو جمعة،(1999 م) ، أساسيات وإدارة التسويق ، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر ، بدون بلد.
- 62- هجير عدنان زكي أمين،(2010م) ، الإقتصاد الدولي . النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع، عمان .
- 63- هوشيار معروف،(2006 م) ، تحليل الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع .
- 64- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي،(2010م)، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان.
- 65- يوسف عثمان إدريس، مارس (2009م)، أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول للإشارة إلى تجربة السودان، مجلة المصرفي، العدد 51، الخرطوم.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1- John Wong and Wong Checking,(1998), China New oil strategy Taking Shape. Singapore University .
- 2-Ali Abdalla Ali,(2006),The Sudanese – Chinese Realations Before and After Oile , Sudan Currency Printing Press , Khartoum

ثالثاً: تقارير بنك السودان المركزي ووزارة المالية ووزارة التجارة الخارجية

- 1- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثلاثون، 1990م
- 2- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي و الثلاثون، 1991 م
- 3- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني و الثلاثون، 1992م
- 4- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث و الثلاثون، 1993م
- 5- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع و الثلاثون، 1994م
- 6- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس و الثلاثون، 1995م
- 7- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس و الثلاثون، 1996م
- 8- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع و الثلاثون، 1997م
- 9- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن و الثلاثون، 1998 م
- 10- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع و الثلاثون، 1999 م
- 11- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الأربعون، 2000م
- 12- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي و الأربعون، 2001
- 13- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والأربعون، 2002 م
- 14- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، 2003م
- 15- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع و الأربعون، 2004م
- 16- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2005م
- 17- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والأربعون، 2006م
- 18- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والأربعون، 2007م
- 19- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، 2008 م
- 20- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والأربعون، 2009 م
- 21- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخمسون، 2010م
- 22- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي وخمسون، 2011 م
- 23- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، 2012 م

- 24- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2013م
- 25- تقرير التعاون الوطني، تقييم المساعدات الصينية في تمويل التنمية في السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2008م.
- 26- وزارة التجارة الخارجية بالسودان، الكوميسا، بدون دارنشر، 2003 م
- 27- وزارة المالية، العرض الاقتصادي، 1999م-2013م
- 28- كتيب الشركة الصينية الوطنية (CNPC)، 2001م
- 29- كتيب الشركة الصينية الوطنية (CNPC)، 2002م
- 30- كتيب الشركة الصينية الوطنية (CNPC)، 2005م
- 31- كتيب الشركة الصينية الوطنية (CNPC)، 2006م
- 32- كتيب الشركة الصينية الوطنية (CNPC)، 2007م

رابعاً: الدوريات والأوراق العلمية:

- 1-التقييم الاساسي للأمن الانساني، التقرير السوداني، العدد السابع، 2007م.
- 2-التقييم الأساسي للأمن الانساني، تقرير السودان، بيروت، بدون دار نشر، العدد السابع، 2007م.
- 3- جريدة الوحدة السودانية العدد 400 ، 2007/2/11م
- 4- جريدة الرأي العام السودانية، 2001/3/16م
- 5- مجلة السفير (السودان)، بدون دار نشر ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، 2001م
- 6- مجلة المصارف، مركز المعلومات، تصر عن اتحاد المصارف السودانية، الخرطوم، مارس 2008م.
- 7-مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد الأول، الخرطوم، مارس 2003 م
- 8-مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد الثالث عشر ، الخرطوم، ابريل 2007م
- 9-مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد الثامن، الخرطوم، يناير 2006م
- 10- مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد الثاني، الخرطوم سبتمبر 2003م
- 11- مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد الثلاثون الخرطوم مايو 2011م

- 12- مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد الحادى عشر الخرطوم، اكتوبر 2006م
- 13- مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد الخامس، الخرطوم، يناير 2005م
- 14- مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد الرابع عشر الخرطوم، يوليو 2007م
- 15- مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد الرابع، الخرطوم، مايو 2004م
- 16- مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد السابع الخرطوم، سبتمبر 2004م
- 17- مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد السادس الخرطوم مارس 2005م
- 18- مجلة النفط والغاز المؤسسة السودانية للنفط، العدد السادس عشر، الخرطوم، 2008م
- 19- مركز الدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي السوداني لعام 2000م، الطبعة الأولى، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ديسمبر 2001م.
- 20- مصادر الطاقة - قطاع البترول، نقلاً عن المؤسسة السودانية للنفط، الادارة العامة للاستكشاف، الخرطوم.
- 21- سامية محمد ساتي نور، 2011م تقييم فعالية المساعدات الصينية في تمويل مشاريع التنمية في السودان، ورقة عمل مقدمة من جامعة الأمم المتحدة ، مركز التدريب على الابتكار والتكنولوجيا والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، هولندا ، ماستريخت .
- 22- نشرة وكالة السودان للأخبار، 2003/5/19م.
- 23- ورقة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، سياسة الولايات المتحدة لانتهاء الحرب في السودان، فبراير 2001م.
- 24- وزارة الاستثمار، الادارة العامة للبحوث والمعلومات، الخرطوم.
- 25- وزارة الثقافة والاعلام، 15 يناير 1981م، حصة البترول في السودان، سلسلة المعلومات، الخرطوم.

خامساً الإنترنت:

1- [WWW. Washington post. Com](http://WWW.Washingtonpost.Com) ,chinalnuestueavily in Sudan, By Batterers Goodman Des 23 ,2004

- 2-International Herald Tribune , Weight In on Sudan , march 17-18 , 2001
- 3-Sodan morning Post . march 21/2001
- 4-Report By Task Force Spoon Sored by American Council Of Foreign relation S.CM.P dec7, 2005
- 5-Samia Mohamed Osman Satty Nor WWW. Merit. unu.edu.
- 6-www.inhuanet.com ,29/5/2007 15:03:05
- 7-file:///c:\Documents and Settings\Administrator\My Documents\27/8/1431
- 8- www.washingtonpost.com, chinalnueavilyin sudan, By Beters Goodman, Dec 23/2004.
- 9- Sunday morningpost.march 21/2001.
- 10- Hpp/www.merit.unu.edu
- 11-File:///C: \ Documents and setting\ Adminstrator\ My Documents\27/08/1431
- 12- <http://www.merowcdam.gov.sd/bridges.html>
- 13- <http://www.marefa.org/inelex.php>.
- 14-Arabic China.org cn 14:13:23.16/3/2011
- 15- Crystal clear app kadick.png
- 16- John wang and wongcheekong, China New oil Strategy Taking Shape, Singapore University, 1998
- 17- Sudanese online 19/1/2005
- 18- www.CNPC.com.CN (CNPC IN CUDAN)
- 19- [WWW. Washington post. Com](http://WWW.Washingtonpost.com) ,chinalnuestueavily in Sudan, By Batterers Goodman Des 23 ,2004

- 20–International Herald Tribune , Weight In on Sudan , march 17–18,2001
- 21–Sodan morning Post .march 21/2001
- 22–Report By Task Force Spoon Sored by American Council Of Foreign relation S.CM.P dec7, 2005
- 23–Samia Mohamed Osman Satty Nor WWW. Merit. unu.edu.
- 24–www.inhuanet.com ,29/5/2007 15:03:05
- 25–file:///c:\Documents and Settings\Administrator\My Documents\ 27/8/1431
- 26–<http://mod.gov.sd/index.php/>
- 27– <http://www.sudaress.com/akhirlahza/15760>
- 28–<http://www.sudaneseconomist.com>
- 29– <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- 30–<http://www.openoil.net>
- 31– [http:// Arabicpeople.cn](http://Arabicpeople.cn)
- 32–<https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 33– <http://www.startimes.com>
- 34– <http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstream>
- 35–<http://search.rafotech.com>
- 36–<http://www.arab-api.org>
- 37- <http://41.223.201.247/videoplayer>

ملحق رقم (1)

تجارة السودان الخارجية مع الصين بالقياس مع الميزان التجاري

في الفترة من 1990-2013م بملايين الدولارات

الواردات السودانية من الصين	الصادرات السودانية الي الصين	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	العام
6956	3370	618.5	374.1	-244.4	1990
796	9873	890.2	305	-585.3	1991
923	4376	820.9	319.3	-506.6	1992
14	3011	944.9	417.3	-527.6	1993
5300	4160	1161.5	523.9	-437.6	1994
7420	4820	1184.5	555.7	-628.8	1995
3850	8670	1504.4	620.2	-884.2	1996
2301	11078	1924.6	594.2	-85.5	1997
5330	22932	1924.6	595.7	-1328.9	1998
650.85	25.49	1414.9	780.1	-634.8	1999
1004.98	749.13	15227	1806.7	254	2000
244	1000.53	2301.9	1698.7	602.3	2001
196.6	1281.3	2446.9	1949.1	497.3	2002
229.1	1761.9	2881.9	2542.2	339.7	2003
529.6	2527	4075.2	3777.8	297.5	2004
1383	3427.1	6756.8	4824.3	192.5	2005
1679.4	4223.9	8073.5	5656.6	2416.9	2006
2436.2	7276.9	7722.4	8879.2	3441.1	2007
1926.9	6257.2	8229.4	11670.5	2319	2008
1926.9	6257.3	8528	8257.1	-270.9	2009
2082.6	8265.3	8839.4	11404.3	2564.9	2010
1980.8	6320.1	9236	9655.7	419.7	2011
1710.3	752.6	9475	3367.7	6107.4	2012
1887.5	4018	9918.1	7086.8	2831.8	2013

المصدر: إعداد الباحث ، بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية ، من 1990 -2013م

ملحق رقم (2)

المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان بالقياس مع الميزان التجاري السوداني

في الفترة من 1979 - 2013م بملايين الدولارات:

الميزان المدفوعات	المساعدات	العام
-5169.	0	1979
-509.7	57	1980
-730.6	0.4	1981
- 950.2	0	1982
-337.7	12	1983
-798.4	0	1984
-892.2	0	1985
-154.4	0,2	1986
-3818.2	0	1987
-2665.7	0	1988
-244.4	1.9	1989
-585.3	0	1991
-506.6	2	1992
-527.6	0	1993
-436.6	0.9	1994
-628.8	21.3	1995
-884.2	0	1996

-85.5	20.1	1997
-1328.9	6.6	1998
-634.8	336.1	1999
254	172.8	2000
602.3	158.5	2001
197.3	12.1	2002
339.7	34.1	2003
297.5	527.1	2004
192.5	809	2005
2416.9	132.8	2006
3441.1	103.1	2007
2319	2017	2008
-270.9	0	2009
2564.9	0	2010
419.7	956	2011
6107.4	0	2012
2831.8	0	2013

المصدر: بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي 1979 - 2013م

ملحق رقم (3)

الضغوط الأمريكية علي السودان بالقياس مع الميزان التجاري

الضغوط الامريكية (متغير صوري)	الميزان التجاري	العام
1	-244.4	1990
1	-585.3	1991
1	-506.6	1992
1	-527.6	1993
1	-437.6	1994
1	-628.8	1995
1	-884.2	1996
1	-85.5	1997
1	-1328.9	1998
1	-634.8	1999
1	254	2000
1	602.3	2001
1	497.3	2002
1	339.7	2003
1	297.5	2004
0	192.5	2005
0	2416.9	2006
0	3441.1	2007
0	2319	2008
0	-270.9	2009
0	2564.9	2010
0	419.7	2011
0	6107.4	2012
0	2831.8	2013

المصدر: إعداد الباحث ، بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية ، من 1990 - 2013م.

ملحق رقم (4)

متوسط الاستثمارات النفطية الأجنبية والمحلية بالسودان

متوسط الاستثمارات	الاستثمارات النفطية بالسودان	مسلسل
51.4%	الاستثمارات الصينية (CNPC+SINOPEC)	1
21.0%	الاستثمارات الماليزية (بتروناس)	2
5.0%	الاستثمارات الهندية	3
4.0%	الاستثمارات النيجيرية (Express Nigerian)	4
1.0%	الاستثمارات الاماراتية (شركة ثاني)	5
9.6%	الاستثمارات السودانية (Sudapet)	6
2.0%	Sudan s Dindir	7
1.0%	Hi tech Group	8
3.0%	Petro mine	9
2.0%	African Energy	10
100%	Total	11

المصدر: إعداد الباحث ، بأخذ متوسط النسب المئوية من جملة الإتحادات النفطية الأجنبية العاملة بالسودان

ملحق رقم (5)

الشركة الصينية الوطنية للبترول (الأرقام بملايين الدولارات)

شركة مملوكة للدولة	: النوع
١٩٨٨ م	: تاريخ التأسيس:
بكين، الصين	: المقر الرئيسي:
(رئيس مجلس الادار جيانج جيمن)	: أهم الشخصيات:
النفط والغاز والبتروكيماويات والتنقيب عن النفط	: المنتجات
٢٤٠,١٩٢ ٢٠١٠	: العائدات
١٤,٣٦٧ ٢٠١٠	: الأرباح
٩٩,١٠١,١	: مجموع الأصول:
٢١١,٧٩٣	: مجموع حقوق المساهمين:
١,٦٧٤,٥٤١	: عدد الموظفين:
www.cnpc.com.cn	: الموقع الرسمي:

مركز الشركة عالمياً:

الشركة الوطنية هي أكبر الشركات الصينية للغاز والنفط ولديها مشاريع للتنقيب و الإنتاج في الصين و ٣٠ دولة أخرى، وهي مزود خدمات لحقول النفط في ٥٠ دولة كما تقوم بتشغيل بعض المصافي القديمة وشبكة خطوط الغاز في الصين(بما في ذلك ٧٠٪ من خطوط أنابيب النفط الخام في البلاد)، لدى الشركة شبكة محطات وقود مؤلفة من ١٨ ألف محطة في البلاد. أكملت الشركة في عام ٢٠٠٩ استكشاف أكثر من ١٩٠٠ بئر باحتياطيات مؤكدة بأكثر من مليار طن متري من النفط المكافئ.

إحتلت اشركة في عام ٢٠١١ المرتبة السادسة على لائحة ل٥٠٠ أكبر شركة عالمية. فوفقاً لفورتشن جلوبل إن جزء من قوة الشركة الوطنية تأتي من شراكتها مع حكومات الدول الغنية بالنفط والشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل هناك. في عام ٢٠١١ كانت شركة البترول الوطنية تعمل مع روسيا وفنزويلا والعراق وقطر، وكانت لها شراكة مع شركة بي بي و توتال الفرنسية وشركة شل¹.

ملحق رقم (6)

شركة شيفرون

نبذة تعريفية عن شركة شيفرون:

شركة شيفرون	
شركة شيفرون	
معلومات	
1879	تاريخ التأسيس
John S. Watson	أهم الشخصيات
الولايات الأمريكية سان رامون، المتحدة	المقر الرئيسي
67,000	عدد الموظفين
البتروكيماويات نفط	الصناعة
البتروكيماويات نفط	المنتجات
Chevron.com	الموقع الإلكتروني

شركة شيفرون هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات مقرها في سان رامون - كاليفورنيا بالولايات المتحدة. تتواجد شيفرون وتعمل بأكثر من 180 بلد حول العالم وتشارك في كل جانب من جوانب الغاز والنفط وصناعات الطاقة الحرارية، بما في ذلك الاستكشاف والإنتاج؛ التكرير والتسويق والنقل، تصنيع ومبيعات الكيماويات. وتعتبر شيفرون على مدى السنوات الخمس الماضية واحدة من أقوى وأكبر ست شركات في العالم في مجال النفط. كما تحتل شركة شيفرون المرتبة الخامسة باستمرار بوصفها واحدة من أكبر الشركات في أميركا.¹

أميركا.¹

ملحق رقم (7)

الشركات الحاصلة علي إمتياز التنقيب بالسودان

المربعات	الموقع	الشركات
1- 2- 4	غرب و جنوب السودان	سي ان بي سي الصينية 40%، بتروماس 30%، او ان جي سي الهندية 25%، سودابت 5%
6	القول	بتروناس 78,875%، او ان جي سي 24,125%، سودابت 7%
5 أ	الجنوب	بتروناس 78,875%، (او ان جي سي) 24,125%، 7% سودابت
7- 3	فالوج و ملوط	سي ان بي سي 41%، بتروناس 40%، آل ثاني 5% المؤسسة السودنية للنفط 6%، سودابت 8 5%
ب 5	الجنوب	ل 32,5%، مارثون 32,5%، الكويتية 25%، مؤسسة النفط 10%
ب 5	الجنوب	روناس 41%، (او ان جي سي) 32,5%، (آى بي سي) 23,5% سودابت 11%
9	الجزيرة، الخرطوم نهر النيل	الباكستانية 85%، سودابت 15%
9	النيل الازرق	بتروناس 77%، سودابت 15%، هاي تك
8	دار فور و بحر الغزال ¹	بتروناس 77%، سودابت 15%، هاي تك

ملحق رقم (8)

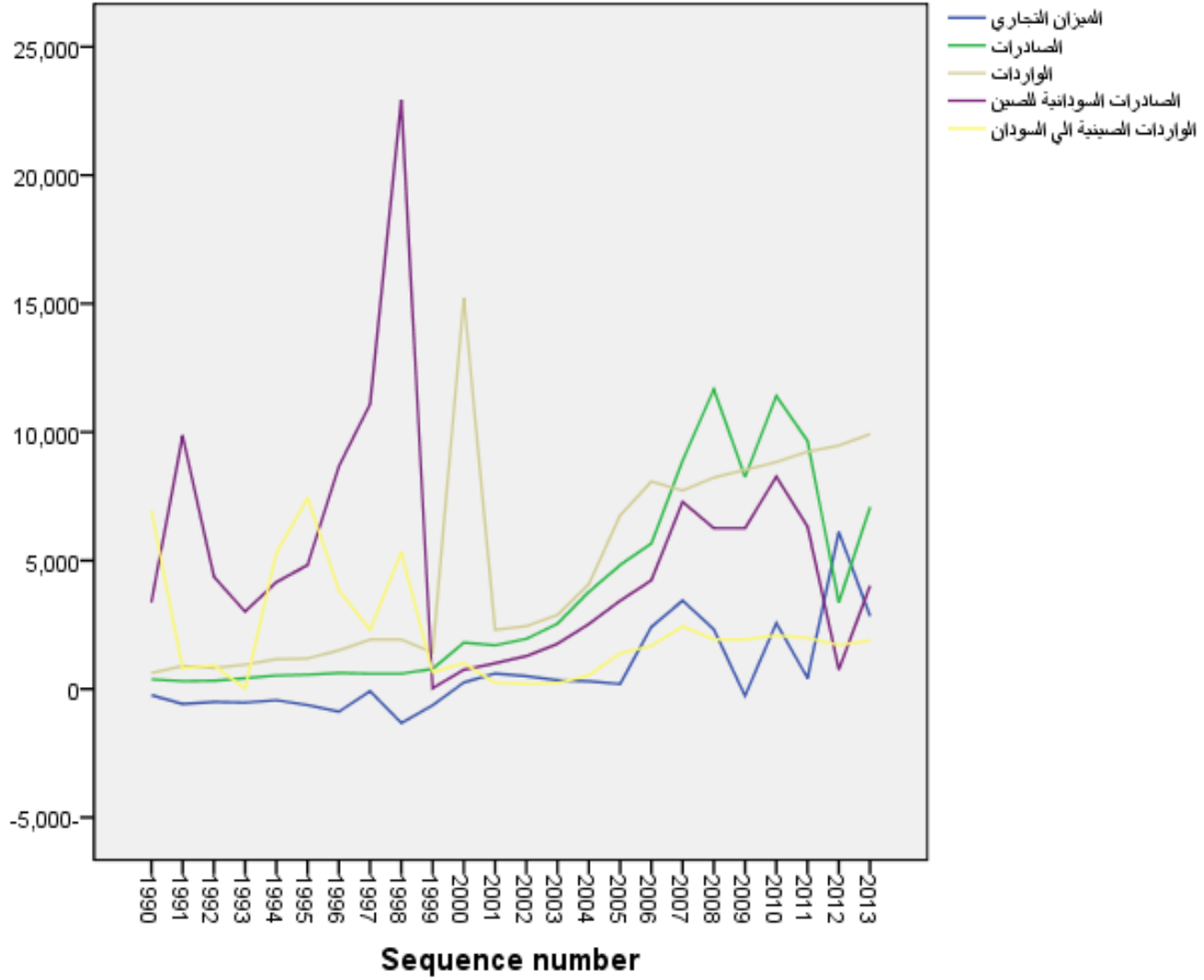
السدود التي تم تنفيذها بواسطة الشركات الصينية



المصدر: <http://www.sudaress.com/akhirlahza/15760>

ملحق رقم (9)

نموذج تحليل الإنحدار الخطي بين الصادرات السودانية الي الصين والواردات مع الميزان التجاري



المصدر: إعداد الباحث ، بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية من 1990 - 2013م.